

الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني والإسرائيلي وإمكانية إقامتها

The notion of Palestinian state in Palestinian and Israeli political ideology and the possibility of its establishment

إعداد

أيمن أحمد حسن مفرج

إشراف

أ. د. عبد القادر محمد فهمي الطائي

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

كانون ثاني، 2019

التفويض

أنا **أيمن أحمد حسن مفرج** أُفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث، والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم : أيمن أحمد حسن مفرج.

التاريخ : 02 / 01 / 2019.

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:"الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني والإسرائيلي وإمكانية إقامتها".

وأجيزت بتاريخ:2019/01/02.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ.د. عبد القادر "محمد فهمي" الطائي	رئيساً ومشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	
د. سحر الطراونة	عضواً داخلياً	جامعة الشرق الأوسط	
أ.د..عمر حمدان الحضرمي	عضواً خارجياً	الجامعة الأردنية	

شكر وتقدير

تم بحمد الله وتوفيقه لي، إتمام هذا الجهد المتواضع.

ومن الواجب علي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى مشرفي الفاضل، وأستاذي الكبير، الأستاذ الدكتور عبد القادر الطائي، الذي أحاطني باهتمامه وتوجيهاته طول مدة إعداد هذه الدراسة، وأثراني بعلمه الذي لم يدخر منه شيئا.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء اللجنة الكرام، الأستاذ الدكتور عمر الحضرمي، والدكتورة سحر الطراونة، الذين أتاحوا لي الفرصة للتعلم منهم، من خلال إبداء ملاحظاتهم القيمة لهذه الدراسة.

والشكر موصول إلى عمادة الدراسات العليا وعمادة كلية الآداب، وأساتذة قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط، وأخص بالذكر رئيسة قسم العلوم السياسية الأستاذة الدكتورة ريما أبو حميدان، لما قدموه من دعم وتوجيه خلال فترة الدراسة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى زملائي الذين ساندوني، وإلى كل من أسدى لي نصيحة أو قدم لي معلومة أو دعماً بخصوص هذه الدراسة.

الباحث

الإهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي المتواضع

إلى روحِ والدتي معلمتي الأُولى، التي انتقلت إلى رحمة الله قبل أن ترى هذا الإنجاز العلمي، فهي الأُولى بالنسبة إليّ، والأَولى بهذا الإهداء.

إلى روح والدي الشهيد رحمه الله وتقبله من الشهداء والصديقين، وشهداء فلسطين والأمة العربية الذين ارتقوا في سبيل رفعة الوطن.

إلى زوجتي وريحانة عمري، التي ساندتني في كل معنى طيلة فترة الدراسة.

إلى عائلتي، إخواني وأخواتي وأطفالي.

إلى كل صديق وفيّ.

الباحث

فهرس المحتويات

قائمة الملحقات

الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني والإسرائيلي وإمكانية إقامتها

إعداد

أيمن أحمد حسن مفرج

إشراف

أ. د. عبد القادر محمد فهمي الطائي

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع الدولة الفلسطينية في الفكر الفلسطيني والإسرائيلي وإمكانية إقامتها، وهي دراسة تحليلية ذات أهمية علمية وكذلك عملية. حيث تظهر الدراسة أن ثمة علاقة بين إقامة الدولة، والطريقة التي يفكر ويتعامل فيها كل طرف. وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الدولة الفلسطينية وماهيته لدى كل طرف، بالإضافة إلى فحص مدى توافر الفرص لإقامتها.

أما أهميتها، فتكمن كونها تركز على الأسباب التي تقف عائقاً أمام إقامتها. وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها، أن ثمة إمكانية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، إذا ما تحققت شروطها. ولكي يتمكن الباحث من فحص تلك الفرضية؛ تم الأخذ بالمنهج التاريخي، والوصفي التحليلي والقانوني، والتحليل النظمي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج، أثبتت صحة فرضية الدراسة إذا ما حققت الشروط، من أهمها، أن مشروع الدولة الفلسطينية قد قطع شوطاً كبيراً، وحقق معظم أركان الدولة الأساسية. وأوصت الدراسة بأن يستمر الجانب الفلسطيني في المسعى الدولي من أجل إكمال مشروعه.

الكلمات المفتاحية: الدولة الفلسطينية، الفكر السياسي الفلسطيني، الفكر السياسي الإسرائيلي.

The Notion of Palestinian State in Palestinian and Israeli Political Ideology and the Possibility of Its Establishment

By:

Ayman Ahmed Mufrej

Supervised by:

Prof. Dr. Abdel Qader Al Taee

Abstract

This study examines, in conceptual analysis, the correlation between the Palestinian and Israeli political ideology and the possibility of establishment of the emerging State of Palestine.

It sheds light on the development of the concept of Palestinian State from the two different perspectives, and analyses the related thoughts, positions and political discourse of each side, as decisive factors and obstacles affecting it.

The research study examines the hypothesis: there is possibility for establishment of the Palestinian State, if the Palestinian side fulfills the requirement of all essential elements deemed necessary to its evolution.

Systematic analytical methodology was used in qualitatively describing the relevant legal, political, historical and ideological perspectives in history.

The Research Study approved the viability of the hypothesis that the progress achieved in creating the Palestinian State is an important pillar in the pursuit of establishing the State of Palestine.

The research study concluded with set of findings including recommendations that the Palestinian efforts should be continued, at international fora, to realize the national right of the Palestinian People to establishment of their independent state.

Keywords: the Palestinian state, Palestine political ideology, Israeli political ideology.

الفصل الأول

خلفية الدراسة واهميتها

المقدمة

اعتمدت الحركة الصهيونية منذ تأسيسها عام 1897 ومن بعدها إسرائيل 1948 أهدافا واستراتيجيات وسياسات محددة من أجل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين والمحافظة عليه. فتم ترجمة الأفكار التي روج لها قادة الحركة أمثال تيودور هيرتزل " أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" إلى أفعال. واتبعت الحركة وسيلة الهجرة والاستيطان كأساس لتحقيق تلك الأهداف. إلا أنها لم توفق كثيراً إبان الحكم العثماني.

ولكن، وبعد انتداب بريطانيا على فلسطين عام 1922 تغير نهج الحركة الصهيونية، التي سخرت الانتداب كوسيلة لها من أجل تحقيق أهدافها. وعمل الانتداب، بمشاركة قوى عسكرية صهيونية على إفشال وإخماد أي ثورة أو مقاومة تتصدى لمشروع الحركة في فلسطين. ثم أتت بريطانيا عام 1939 بما عرف "بلجنة بيل"، التي اقترحت تقسيم فلسطين إلى ثلاث أجزاء: دولة لليهود، دولة للعرب، وإقليم ثالث يبقى تحت إدارة بريطانيا. وهو ما رفضته المقاومة العربية الفلسطينية التي كانت تسعى للاستقلال، وتصر على أن فلسطين لا يمكن تقسيمها.

أُعتبر قرار تقسيم فلسطين، نجاحاً كبيراً للحركة الصهيونية في طريق تحقيق مشروعها، رغم أن هدفها كان السيطرة على كامل فلسطين. بينما رفض العرب القرار برمته. وبعدها، حلت كارثة على شعب بأكمله، ألا وهو الشعب الفلسطيني، الذي لم يكن لديه في ذلك الوقت؛ قيادة موحدة تمثله، كما هو حال الحركة الصهيونية، فالظروف المتتابعة منعت الشعب الفلسطيني من أن يكون له دولة مستقلة ذات سيادة.

لم تطلب الأمم المتحدة من إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1948، إلى حدود ما قبل الخامس عشر من أيار 1948، ولكنها طلبت منها الانسحاب، عندما احتلت كامل أرض فلسطين بعد حرب 1967، ولكن هذه المرة ليس على أساس قرار التقسيم، بل إلى حدود ما قبل الرابع من حزيران 1967. فهل كانت إسرائيل تعلم أن العرب سيرفضون قرار التقسيم، وعلى أساسه، وافقت كي تسيطر على مساحة أكبر فيما بعد؟ أم أنها كانت فعلا تقبل بالتقسيم. وإن كانت تقبل به، فلماذا ترفض الآن إقامة دولة فلسطينية على مساحة أقل بكثير مما وافقت عليه من قبل؟

احتلت مشكلة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، حيزاً كبيراً في الفكر المعاصر، حيث أن المشكلة ما زالت قائمة حتى اليوم، ولا نبالغ إن قلنا انها معقدة ومعقدة جداً، فإسرائيل ونخبتها الحاكمة، تُعتبر أساس من يعيق إقامتها. فإذا ما تعمقنا في تلك النخب، نجد أن من بينها من لا يقبل حل الدولتين، ومن يدعوا لتخصيص أجزاء من فلسطين لإقامة حكماً ذاتيا، كما هو الحال اليوم، ومن يقبل بحل الدولتين؛ لكن بشروط لا يمكن للطرف الفلسطيني الموافقة عليها، لأنها تمس حقوقه الغير قابلة للتصرف، ومن مع خيار حل الدولة الواحدة "دولة يهودية"، بمعنى طرد الشعب الفلسطيني من فلسطين، ومن مع خيار حل الدولة "ثنائية القومية"، أي سيادة إسرائيلية تامة. وكنتيجة لبقاء الوضع على ما هو عليه فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني؛ تأسست منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ونادت (من خلال ميثاقها) بأن فلسطين وحدة واحدة لا تتجزأ، وأن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق بالأرض. ورفضت ما ورد في القرار (242)، الذي تضمن انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967.

أصرت إسرائيل، على عدم تنفيذ أي قرار أو التوصل إلى حل مع الطرف الفلسطيني، حتى تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1993، من خلال اتفاق إعلان المبادئ. حينها، أجمعت

الفصائل الفلسطينية (وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني واتفاق القاهرة والنظام الأساسي الفلسطيني) على أن السلطة الوطنية، هي نتاج لكفاح شعب وتضحياته، يسعى لنيل الحرية والاستقلال التام، واعتبر الشعب الفلسطيني، أن صيغة "الأرض مقابل السلام"، بارقة أمل، ستنهي معاناة أصحاب الأرض خلال فترة المفاوضات (5 سنوات)، يتم خلالها مناقشة جميع القضايا الجوهرية (القدس، الحدود الاستيطان، اللاجئين. الخ). إلا أن المفاوضات باءت بالفشل، ولم تقم الدولة. ما دفع القيادة الفلسطينية إلى وقفها، والسير قدماً نحو البوابة الدولية. وتتزايد يوما إثر يوم، قناعات لدى الرأي العام العالمي بمدى أهمية إيجاد حل للقضية الفلسطينية، ورغم محاولة الكثير من الباحثين والمحللين؛ التوصل إلى حل لهذه القضية التي أشغلت العالم بأسره منذ سبعون عاماً؛ إلا أن هذا لم يمنع من السعي المتواصل، لعله يتم التوصل لنتيجة.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أن هناك طرح فلسطيني يعتمد على الحق في الحصول على دولة مستقلة، يقابله رفض إسرائيلي لمشروع الدولة الفلسطينية، وأن ذلك الطرح وذلك الرفض لا يمكن التوفيق بينهما. وتكمن الصعوبة في كيفية قيام الفلسطينيين بإقامة تلك الدولة، وتكمن الصعوبة كذلك، في تطور الفكر السياسي الإسرائيلي وتبدله بشكل مستمر، نظراً للظروف والمتغيرات التي تطرأ عليه، سواء على المستوى الدولي أم الإقليمي.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها:

ثمة إمكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة إذا ما تحققت شروطها، وستسعى الدراسة إلى التثبت من صحة هذه الفرضية.

أسئلة الدراسة

ستقوم الدراسة بالإجابة عن الاسئلة التالية:

1- ما مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني والإسرائيلي؟

2- كيف تنظر النخب الحاكمة في إسرائيل إلى مشروع الدولة الفلسطينية؟

3- ما إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية؟

4- ما الآثار المترتبة على إقامة الدولة الفلسطينية؟

أهداف الدراسة

يمكن تحديد أهداف الدراسة بالآتي:

1- تسليط الضوء على مفهوم الدولة الفلسطينية من قبل الجانبين.

2- إلقاء نظرة تحليلية فاحصة على رؤية النخبة السياسية الاسرائيلية تجاه المشروع الفلسطيني لإقامة الدولة.

3- دراسة تحليلية معمقة في مدى إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية.

4- معرفة الآثار المترتبة حال قامت الدولة الفلسطينية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تركز على المعوقات التي تحول دون قيام دولة فلسطينية مستقلة، وتسلط الدراسة الضوء على الفكر السياسي الإسرائيلي والفلسطيني، وطريقة تعاملهم، وموقفهم من مشروع الدولة الفلسطينية. ومن الممكن للباحث والقارئ العودة لها، لعلها تكون مرجع من المراجع التي يعتمد عليها. وبناء على ما ستتوصل إليه الدراسة من نتائج؛ ستَبرز الأهمية العملية المتمثلة في إمكانية توفير مدخل يبني عليه المفكرون وراسموا السياسات أفكارهم واستراتيجياتهم من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:**

ستغطي الدراسة فترة ما قبل الاحتلال (للاعتبارات التاريخية الدينية)، وما بعده مع التركيز على فترة ما بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية حتى الآن.

- **الحدود المكانية:** فلسطين.

مصطلحات الدراسة

الدولة (اصطلاحاً): هي الأساس الجوهري الذي في ظله تنشأ وتتنوع الأنظمة السياسية، وكل دولة لها دستورها الخاص بها الذي يضع نظامها السياسي للحكم، ويحدد ايدولوجية المجتمع، والعلاقة مع الأمة والشعب، والدولة جهة سيادية وحصرية لتمثيل أفراد المجتمع كافة، وهي الشخصية المعنوية التي تفرض سيادتها على الأرض وتنبثق عن الدولة السلطات التي تدير شؤون مؤسساتها المختلفة، وتعتبر الحامية والضامنة لحقوق الأفراد أو الجماعات دون تمييز، وللدولة ثلاث عناصر أساسية: الشعب، الأرض، السلطة السياسية (مرسي، 2012).

الدولة الفلسطينية (اصطلاحاً): اشتمل تعريف الدولة على أكثر من تعريف، فهي الدولة التي حدودها على كامل أرض فلسطين، وهي الدولة الفلسطينية المرحلية على جزء من أرض فلسطين، وهي الدولة الفلسطينية الدائمة على جزء من أرض فلسطين (زهرة، 2009: 5-10).

التعريف (الإجرائي): فهي جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل بعد حرب حزيران عام 1967، والتي طالب حينها مجلس الأمن إسرائيل، بالانسحاب منها بموجب القرار 242. وتبلغ مساحتها نحو 22% من كامل فلسطين.

الفكر السياسي (اصطلاحاً): هو أقدم النشاطات الذهنية التي مارسها الانسان وخاصة المفكرين بهدف حماية النفس وضمان البقاء والاستمرارية وتلبية الاحتياجات. ويرتبط في الفكر السياسي عدة مفاهيم كالرغبة في السيطرة وبسط النفوذ وإدارة العلاقات مع الآخرين (الشيب،2017: 26).

والفكر السياسي أيضاً، هو ما ابتدعته وأنتجته مؤسسات سياسية في الأساس، أو مفكرون وقفوا على رأس هذه المؤسسات، ومهدوا الطريق أمام نشوئها، وصاروا مرشدين على مستوى الفكر لها.

الفلسطيني: هو المواطن العربي الذي كان يقيم إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني (وفا، 1968).

الفكر السياسي الفلسطيني: يوصف كونه فلسطينياً، لأنه يعبر عن نتاج العمل السياسي الوطني الفلسطيني، والذي يختص بإقامة دولة للشعب الفلسطيني، ويرتبط هذا الفكر، بالحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، ومثقفون وقادة، أسسوا ورسموا رؤية واستراتيجية لهذا العمل، وأجابوا عن الإشكاليات التي تحيط به. (الفطافطة، ب. ت)

أما التعريف إجرائياً، فالباحث يتفق مع التعريف الاصطلاحي للفكر الفلسطيني.

الإسرائيلي (اصطلاحاً): هو أي شخص توافق الدولة الصهيونية على أن يكون من أبنائها، يهوديا كان أم غير يهودي، وحتى العرب الذين بقوا في فلسطين، يحملون جنسيتها، وأصبحوا مواطنين إسرائيليين. وتحرص إسرائيل أن تُدخل اليهود، الذين لم ينزحوا إليها ويحملون جنسيات أخرى، إلى فلسطين مع إمكانية احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية، دون قيد أو شرط. بالمقابل لا تعطي إسرائيل العرب الفلسطينيين جنسيتها بسهولة، إلا بشروط منها معرفة اللغة العبرية وعدم حمل جنسية أخرى (ظاظا، 1985: 20).

أما التعريف الاجرائي: مصطلح نُسب إلى كل من هو مواطن في الدولة التي أُعلن قيامها في فلسطين عام 1948، حيث لم يكونوا قبل ذلك التاريخ إسرائيليين، بل كانت لهم مسميات أخرى، كلٌ حسب الدولة التي كان يقطن بها، كيهود ألمانيا، ويهود روسيا واليهود العرب والأفارقة.

الفكر السياسي الإسرائيلي (إجرائياً): يوصف كونه إسرائيلياً، لأنه يعبر عن مجموعة الأفكار والخطط التي يتبناها صانعو القرار الاسرائيلي لأهداف متعددة كالمحافظة على وجود الدولة وتأمين الأمن القومي وإقامة علاقات عميقة مع الدول المجاورة لإسرائيل، ولا يستوعب الفكر السياسي الاسرائيلي مسألة قيام دولة فلسطينية في فلسطين.

الإطار النظري والدراسات السابقة

اولاً: الإطار النظري

لا ينحصر حل القضية الفلسطينية وإقامة الدولة بالخيار العسكري، بل ان تحقيق بعض الأفكار السياسية؛ من الممكن لها أن تؤدي إلى حل يفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة. فلكل خيار من الخيارات المتداولة فيما يتعلق بالصراع على الأرض؛ له بُعده الاستراتيجي، وخصوصاً لدى إسرائيل، بحيث أن كل خيار، مرتبط في شكل وبنية دولتها في المستقبل. فخيار الدولة الواحدة، يضع إسرائيل أمام عدة تحديات: فإما أن تكون دولة ديموقراطية "ثنائية القومية"، وبالتالي يصبح التفوق العددي لصالح العرب الفلسطينيين. أو أن تكون دولة غير ديموقراطية، تمارس التمييز العنصري بين مواطنيها للحفاظ على يهوديتها ومنع تفوق العرب ديموغرافياً.

أما خيار الدولتين، فيعني أن تكون هناك دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيلية، وهو ما تؤيده أطياف المجتمع الدولي كافة، وترفضه إسرائيل. وينتج عن عدم تحقيق أي من تلك الخيارات السابقة؛ أن تستمر إسرائيل في سياسة التسويف، سنة تلو الأخرى، دون التوصل إلى حل. وعليه،

يبقى الوضع على ما هو عليه، ويبقى التوصل إلى سلام معلق، ويبقى الوضع الأمني في المنطقة غير مستقر.

إن الرؤية السياسية والتاريخية التي يحملها من يعتلي سدة الحكم في إسرائيل، تُوجب عليه الأخذ بعين الاعتبار؛ دراسة أمور، أدت إلى التخلي عن المناطق التي احُتلت عام 1967 مقابل تحقيق السلام الدائم، مع الأخذ بعين الاعتبار الخطر العسكري الذي قد يهدد وجود إسرائيل، إذا ما أعادت تلك الأراضي. فهل يعود ذلك إلى تخوفها من عدم مقدرتها على المحافظة على أمنها إذا ما طبقت الانسحاب؟ وإن كانت إسرائيل تخشى من ذلك، فلماذا لا توافق على الانسحاب، وبالوقت نفسه تحدد شكل القوة العسكرية الفلسطينية ونوعها، مع التأكيد على ألا تكون هذه القوة ذات طابع هجومي يهدد وجود اسرائيل وأمنها؟ (بعيل، 1983: 85–99).

وترى الدراسة، بأن زعماء الحركة الصهيونية يجمعون على استحالة قيام دولة فلسطينية مضادة لهم في فلسطين، فالمشروع الصهيوني لم يتحدث يوماً عن قيام دولة يهودية على أجزاء من فلسطين، بل تحدث عن أن فلسطين هي حق تاريخي لهم لا يمكن التخلي عنه. فكيف سيتقبل زعماء إسرائيل فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة بجوارهم.

عبرت "غولدا مائير" رئيسة وزراء إسرائيل عام 1974، عن إجماع الصف الصهيوني على مصطلح "إسرائيل الكبرى"، وأن الشعب العربي الفلسطيني قد بات منقسماً إلى قسمين: الأول بقي في إسرائيل، والآخر طُرد منها، وهو ما يعني رفضها التخلي عن أي جزء لصالح الشعب الفلسطيني، لكي يقيم دولته المستقلة. وادعى رئيس الوزراء "بيغن"، عام 1982، بأنه تم القضاء على الفلسطينيين تماماً، بمعنى، أنه ليس هناك داعٍ لوجود دولة فلسطينية. وفي عام 1993، أظهرت نوايا رئيس الوزراء "شامير"، عدم وجود بصيص أمل للتوصل إلى تسوية بخصوص الدولة

الفلسطينية، عندما أكد على أن الضفة الغربية وغزة ستبقى جزءاً من "إسرائيل الكبرى"، وسيتعمد الإسرائيليون الاستمرار في التفاوض مع العرب دون التوصل الى نتيجة.

كما رفض "آرييل شارون"، هو الآخر عام 1999، قيام دولة فلسطينية، طارحاً استفسارا عن حقيقة أمر الدولة الفلسطينية، قائلاً: "عن أية دولة يتحدثون" و "أين حدودها" وما الشروط المطلوبة لقيامها، مثل السيادة المنقوصة؟ أي "كيان"، وهذا يدل على رفضه قيام دولة وفق المنظور الفلسطيني (حواتمة، 2000: 212-216).

تصر القيادة الفلسطينية على إقامة دولة فلسطينية مستقلة، على أن تكون ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. وتجلى ذلك في إعلانها في 15 تشرين الثاني 1988، عن قيام دولة فلسطينية، حيث اعترفت بها أكثر من مائة دولة، بالرغم من عدم سيادة الدولة المُعلنة على أي جزء من فلسطين. وبعد اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) بسنوات وتحديداً، في الرابع من أيار 1999، عزم الرئيس ياسر عرفات على إعلان الدولة من جانب واحد، ولكن هذا الإعلان تأجل عدة مرات، في حين كانت الولايات المتحدة وإسرائيل، يصران على ضرورة الجلوس والتفاوض من أجل التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف. وقد عبر الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عن رأيه في موضوع الدولة الفلسطينية بأنها جزء من رؤية الحل المستقبلي. وتضمن قرار مجلس الأمن رقم 1397 لعام 2002 الذي اعُتمد بالأغلبية، عبارة "الدولتين"، الفلسطينية والإسرائيلية وهي المرة الأولى التي يذكر فيها مجلس الأمن مصطلح الدولة الفلسطينية. وكرر بوش عبارته في تموز 2002 بأنه يدعم قيام الدولة الفلسطينية المستقلة (Mark, 2005).

يعد دور الأحزاب الاسرائيلية غير الكبيرة (التي لا تحظى عادةً بنسبة تصويت عالية) هامشياً ولا يؤثر كثيراً في القرارات السياسية المتخذة، خصوصاً تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وذلك بسبب سيطرة حزبين على القرار السياسي في إسرائيل، وهم: الليكود والمعراخ (التجمع

العمالي)، لكن من الوارد عدم قدرة تلك الأحزاب الكبيرة عند فوزها في الانتخابات على تشكيل حكومة لوحدها (لعدم تحقيق الأغلبية من الأصوات التي تمكنها من تشكيل حكومة بمفردها). عندها تلجأ للائتلاف مع تلك الأحزاب الصغيرة لتشكيل الحكومة. وكلٌ من تلك الأحزاب المؤثرة له موقفه الخاص ورأيه من القضية الفلسطينية وموضوع الدولة. إلا أن كلا التكتلين (العمالي والليكودي)، يُجمعان على أمر واحد وهو رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة. فالأول متشدد وعنصري، له قناعات بأن أرض فلسطين لليهود فقط، وهي حق لهم لا يمكن التفريط بها ابداً، وهذا يعني وجود شبه اجماع ضد قيام دولة فلسطينية مستقلة. والثاني تدرج موقفه عبر الزمن من التشدد الى تقبل فكرة دولتين، لكن لا تتضمن دولة فلسطينية مستقلة، بل ضمن إطار دولة أردنية- فلسطينية، مع هامش خلاف بسيط مع جهات (داخل الحزب) ترفض تقديم أي تنازلات الا في إطار السلام (زهرة،2009: 67-74).

وفي واقع الأمر، فإن خيار حل الدولتين هو الخيار الوحيد الذي يحافظ على بقاء إسرائيل دولة ديموقراطية، ولذلك، يتعين على طرفي الصراع؛ تقديم تنازلات لا يُتوقع قبولها من كلا الطرفين. حيث أن الشعب الفلسطيني يطالب بإقامة دولة فلسطينية على حدود ما قبل الرابع من حزيران عام 1967. وليفترض أن الجانب الإسرائيلي وافق على ذلك، فلن يكون هناك رابط يربط بين الضفة وغزة، الواقعة ضمن تلك الحدود. لذلك يفترض من الطرفين الجلوس والتفاوض بشأن إجراء بعض التعديلات. لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي "نتنياهو"، كان توجهه يختلف عن نظرائه السابقين، إلا أن فكره شهد حالات تذبذب في عدة مرات، أبدى خلالها، استعداده لتقديم تنازلات، ولكن بدرجة أقل ممن سبقوه. حيث رغب في التوصل إلى اتفاق، ولكن بشروط تمس القضايا الجوهرية كالقدس واللاجئين والسيادة، والتي لا يمكن للطرف الفلسطيني القبول بها (عيران، 2009: 89-95).

إن قيام دولة فلسطينية مستقلة، يعني الخلاص والسلام للطرفين، ولا يعني تدمير إسرائيل أو القضاء عليها، ويعني أيضاً حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ونيل الحرية والاستقلال والعيش بأمن وسلام، تماشياً مع القرارات الدولية 242، 338. ويعلم الإسرائيليون تماماً، بأن الشعب الفلسطيني، كان موجوداً على أرض فلسطين منذ القِدم، وقد حاولوا تدميره بشتى الطرق حتى تُقام دولتهم التي تأسست نتيجة الظلم والتشريد الذي ألحقته بالشعب الفلسطيني. وبحسب الناشطة اليهودية الأمريكية "هيلدا سيلفرمان"، فلا يمكن لإسرائيل الإقرار بالمسؤولية عن هذا الأمر، بسبب حجم المأساة التي ارتكبتها بحق السكان الأصليين، وهو ما يجعلهم مستمرين في التطرف ضدهم. ولو تُرك الأمر بيد إسرائيل لما قبلت بالتوصل إلى أي حل. وبالرغم من أنه لم يتم التطرق مباشرة للدولة الفلسطينية ضمن اتفاق إعلان المبادئ؛ إلا أنه كانت هناك عدة إشارات ودلالات تشير إلى ذلك، كالمادة الرابعة من الاتفاق التي أكدت على ضرورة المحافظة على وحدة الضفة الغربية وقطاع غزة وسلامتها (أي عدم الفصل بينهما). ويؤكد البند الرابع من المادة الخامسة، على ألا تجحف اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتائج مفاوضات المرحلة النهائية، وهذه دلالة على أن المرحلة الانتقالية لا تتوقف على غزة – أريحا، وإنما كامل الضفة الغربية. وأشارت المادة السابعة إلى ضرورة إقامة عدة سلطات، كالكهرباء والميناء والمياه، والأراضي، وكلها تعد من سمات السيادة التي تندرج تحت مفهوم الدولة (عباس، 2001: 324–325).

ثانياً: الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية،

- **دراسة ممدوح نوفل (1998) بعنوان" الدولة الفلسطينية المستقلة خيار واقعي"**، تناولت الدراسة فترة ما بعد اتفاق إعلان المبادئ(أوسلو)، وبروز عدة أفكار فلسطينية فيما يخص مستقبل القضية الفلسطينية، وإن كان مصيرها الترحيل(الترانسفير)؛ أم ضم الضفة الغربية إلى

إسرائيل، أم بقاء الوضع على ما هو عليه، أم قيام دولة فلسطينية في غزة. وتهدف الدراسة إلى كشف موقف الحزب الحاكم في إسرائيل وتوجهها حيال موضوع الدولة الفلسطينية. فعندما عزمت القيادة الفلسطينية على إعلان الدولة، سَخِر نتنياهو من ذلك، وهدد كذلك أعضاء في اليمين الإسرائيلي، بضم الضفة الغربية لإسرائيل، وطرد جميع سكانها منها. لكن بالمقابل، رأى العديد من المفكرين الإسرائيليين أن من حق الشعب الفلسطيني إقامة دولة خاصة بهم، بحكم أنهم موجودون على أرض فلسطين وبكثافة سكانية عالية. ودعمت هذه الأفكار، قوى حزبية إسرائيلية كحزب العمل وميرتس دون تحديد شكل الدولة الفلسطينية ومقوماتها.

فنتنياهو، وإن كان متشدداً، فليس له مطلق الحرية في تحديد المسار السياسي في إسرائيل، فمن الوارد أن تكون لدى الحكومة رغبات أخرى. وعليه، وإن تم عرقلة جهود التوصل إلى قيام دولة؛ فهذا لا يعني الغاء ونسف كل ما تم الاتفاق عليه منذ مؤتمر مدريد. وباستبعاد الضم والترانسفير والحكم الذاتي الموسع الذي ترفضه عدة أطراف داخل إسرائيل، وكذلك الطرف فلسطيني؛ يتبقى أمام إسرائيل خياران كي تتوصل إلى سلام: إقامة دولة فلسطينية مستقلة، أو بقاء الوضع الحالي على ما هو عليه مع تحسن طفيف، وهذا ما يرفضه الطرف الفلسطيني الذي يصر على إقامة دولته.

مقومات الدولة الفلسطينية موجودة وتتسارع شيئاً فشيئا، وكلما انسحبت إسرائيل من أراضٍ احتلتها بالسابق؛ كان وتيرة نمو مشروع الدولة الفلسطينية أسرع. وعليه، حثت الدراسة الطرف الفلسطيني، على السعي الى تغيير موقف المجتمع الإسرائيلي من خلال التقرب منه. لأن الفكر الصهيوني في إسرائيل يوصف بالمتطرف والمتشدد، صاحب رغبة استعمارية توسعية، ويحاول باستمرار التأثير في الفكر السياسي لدى المجتمع الإسرائيلي من أجل إحكام سيطرته على القرار السياسي الرسمي. وهذا ما يعطل مسيرة السلام ويعطل تحويل الكيان الفلسطيني إلى دولة. إلا أن

تلك المعادلة من الممكن تغييرها، إن أيد الأغلبية في المجتمع الإسرائيلي فكرة الدولة الفلسطينية، وهذا من الممكن تحقيقه إذا قام الطرف الفلسطيني بطمأنة مؤيدي السلام في إسرائيل، بأنه يرغب فعلاً بالسلام الحقيقي والعيش بأمن واستقرار، وهذا من شأنه أن يُضعف الموقف الرسمي المتطرف. لكن الدراسة اغفلت الدور المؤثر الذي من ممكن أن يقوم به، العرب الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948 في هذا الشأن.

- **دراسة عليان الهندي (2013) بعنوان "الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة"** تتناول الدراسة طريقة التعامل الإسرائيلية مع القضية الفلسطينية، التي لم تتغير قبل وبعد قيام دولة اسرائيل، بمعنى فشل المفاوضات بين الطرفين سواء المباشرة أم غيرها. وتهدف الدراسة إلى إبراز جانبين: نظرة الطرف الاسرائيلي إلى علاقة الفصائل الفلسطينية ببعض، وموقفها من التحرك الدولي الذي تقوم به القيادة الفلسطينية بعد فشل المفاوضات في التوصل إلى حل دائم. حيث أن إسرائيل بقيادة الليكود المتشدد، تحاول بشتى الطرق عرقلة أي خطوة فلسطينية نحو الدولة، فمن وجهة نظر الليكود، هناك انقسام عميق بين السلطة الفلسطينية التي تقودها حركة فتح وبين حركة حماس. ويرى الليكود، بأن السلطة الفلسطينية، ليس لديها مقومات الدولة، وأنها ضعيفة لا تستطيع الصمود أمام حركة حماس والقوى المتطرفة، وبالتالي، يشكل هذا خطراً على أمن إسرائيل القومي. ومن جهة أخرى، ترى إسرائيل أن ولوج الطرف الفلسطيني للبوابة الدولية، من الممكن أن يدفع الدول التي تعترف بفلسطين، للضغط على إسرائيل، أو أن تقوم بفرض عقوبات عليها من أجل التوصل إلى حل. وما أزعج اسرائيل كثيراً، هو حصول فلسطين على "دولة غير عضو" في الأمم المتحدة، الأمر الذي يمكنها من الانضمام إلى الكثير من المؤسسات والمنظمات الدولية، كمحكمة الجنايات الدولية التي تتيح لها رفع قضايا ضد إسرائيل وقادتها بشأن الممارسات والانتهاكات التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني.

- **دراسة مهند مصطفى (2017) بعنوان" مشاريع الضم في السجال الإسرائيلي الراهن"** تناولت الدراسة، تحليل أفكار من مختلف أطياف المجتمع الإسرائيلي التي تراوحت بين مطالبات بضم كامل الضفة الغربية أو أجزاء منها. وأشارت الدراسة، إلى أنه، وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 2334 في ديسمبر 2016، الذي أكد على خيار حل الدولتين ووضع حد للمستوطنات في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، زادت المطالبات داخل أوساط في المجتمع الإسرائيلي بالضم، دون التنسيق مع الطرف الفلسطيني، أو التطرق للدولة الفلسطينية، مع التركيز على أن تكون المنطقة (ج) ذات السيطرة الإسرائيلية المدنية والأمنية، أساس للضم. وكشفت الدراسة رؤية اليمين الإسرائيلي المتشدد فيما يتعلق بمسألة التخلص من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وما ستحمله تلك الرؤى من عواقب، حيث كشفت الدراسة عن وجود توجه أو خطة يقودها اليمين، وبالتحديد البيت اليهودي برئاسة "بينيت" وبعض الأعضاء في "الليكود"، تقضي بعدم طرد الفلسطينيين لما سيسببه ذلك من ضرر على إسرائيل، والاستعاضة عن ذلك بمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً في الضفة –دون المنطقة ج– وتطوير الوضع الفلسطيني دون السماح للاجئين بالعودة. أما قطاع غزة فتشير الخطة له، بإمكانية فصله عن الضفة لتبقى الأخيرة هادئة، ثم يُلحق تدريجياً بمصر.

وطرحت الدراسة تصورات أخرى، كالضم مع منح حقوق المواطنة، أو الضم بدون منح تلك الحقوق، فالتصور الأول، يشير فيه أعضاء من اليمين، الى السعي لضم كامل الضفة الغربية مع منح حق المواطنة، ويشير آخرون، إلى ضرورة إقامة الدولة اليهودية على "أرض إسرائيل" مع تحسين أوضاع الفلسطينيين من خلال منحهم بعض الحقوق "الإنسانية". وتضمن التصور الثاني، منح الفلسطينيين الموجودين في المنطقة (ج) حقوق مدنية مع ضم تلك المنطقة إلى السيادة الإسرائيلية، وهو ما لمح له بعض أعضاء اليسار الإسرائيلي. واستخلصت الدراسة، لكن إسرائيل

تسعى إلى تشريع الضم وإضفاء الصبغة القانونية عليه، على عكس ما قامت به في القدس من احتلال ثم التهويد عن طريق الاستيطان والتضييق على السكان الأصليين.

- **وفي دراسة هادي الشيب وجمال حنايشة (2017) بعنوان "أثر إقرار قانون يهودية الدولة على المشروع السياسي الفلسطيني**"، التي تفسر مصطلح "يهودية الدولة" وتداعياته وخطورته، والذي يؤدي إلى محو خيار حل الدولتين عن الوجود والغاءه تماماً. حيث تهدف الدراسة إلى رصد الأفكار التي تدور في عقول النخب السياسية الإسرائيلية وتحليلها، والتي تسعى إلى تحقيق هذا الأمر، ومنع قيام دولة فلسطينية مستقلة. وأشارت الدراسة إلى أن تلك النخب، استندت إلى الوثائق الرسمية وغير الرسمية، كوعد بلفور، ولجنة بيل، وقرار التقسيم الصادر عام 1947. واستخلصت الدراسة، بأن تحقيق هذا الحلم الإسرائيلي؛ من شأنه أن يكون ثمنه باهظاً على الفلسطينيين، والمتمثل في إلغاء الحق الفلسطيني في فلسطين وإنهاء فرصة قيام دولة فلسطينية. وسلطت الدراسة الضوء على الموقف الأمريكي من مصطلح "الدولة اليهودية"، والذي أبدى ظاهريا بانحيازها إلى حل الدولتين، إلا أن ما تقوم به، يناقض تماماً ما تبديه من آراء. حيث خضعت الولايات المتحدة للشروط الإسرائيلية وأبدت رغبتها في إبطال الحقوق الفلسطينية كحق العودة. وطرحت الدراسة بعض التوصيات للتعامل مع هذا الامر، تمثلت بحث الشعب الفلسطيني وقيادته، على التمسك باستقلالهم على أساس قرار التقسيم 181، والعمل لدى المحافل الدولية على إبراز مدى خطورة مسألة يهودية الدولة وتداعياتها، وكذلك دعوة الجالية العربية الموجودة في الولايات المتحدة بالضغط على الحكومة الأمريكية ومراكز صنع القرار فيها، من أجل منع تطبيق تلك الأفكار، بالإضافة إلى التركيز على تفعيل سلاح المقاطعة.

الدراسات باللغة الاجنبية،

- **دراسة (ستاين) Scot F. Stine (2002) بعنوان:**

"The three possible solutions to the Israeli Palestinian conflict and their impact in the achievement of US interests"

"الحلول الثلاثة الممكنة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأثرها في تحقيق المصالح الامريكية".

اهتمت الدراسة بتحليل ثلاثة خيارات مقترحة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة واستقرار دائم في المنطقة، حيث أشار الباحث في دراسته إلى أن حل الدولة الواحدة، وحل الدولة ثنائية القومية، سيمنعان إسرائيل من تحقيق أحلامها بالتطبيع، وكذلك الحيلولة دون تحقيق أمنها المستدام. أما بالنسبة للطرف الفلسطيني، فإن كلا الحلين سيترتب عليهما المزيد من الخضوع أو الطرد من الضفة الغربية والقطاع. وأكدت الدراسة على ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة،

بأخذ زمام المبادرة وفرض حل فوري للمشكلة، تحقيقاً لمصالحها في الشرق الأوسط. وركزت الدراسة على فصل الحلول المقترحة، كلٌ على حِدا؛ حل الدولة الواحدة، والدولة ثنائية القومية، وحل الدولتين. ويكمن الحل الأول، بأنه تحقيق للحلم الصهيوني الذي يؤمن بأن" أرض إسرائيل" تخص اليهود وحدهم، ويجب طرد جميع السكان الفلسطينيين من أجل إنشاء" إسرائيل الكبرى"، كي يحافظوا على اليهودية والديموقراطية معاً، أو التخلص من أي فلسطيني يرفض ترك أرضه، أو القيام بجمعهم ووضعهم في حافلة ضيقة! أما خيار الدولة ثنائية القومية، فتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هذا الحل سيترتب عليه تغير ديموغرافي لصالح الفلسطينيين بحُكم الزيادة في أعداد المواليد؛ بالتالي ستضطر إسرائيل إلى الاختيار بين الديموقراطية والدولة اليهودية. لكن الكاتب الإسرائيلي" أُورين يفتاحل" فند هذا التحليل، بتطرقه إلى مصطلح "**الاثنوقراطية**"، أي سيطرة فئة واحدة لها الأغلبية والقوة السياسية والاقتصادية (الطرف الإسرائيلي)، كما هو الحال في الولايات

المتحدة، من خلال استقطاب الفلسطينيين أنفسهم لصالح إسرائيل، عبر منحهم مزايا اقتصادية كبيرة، مما يجعلهم خاضعين لها. وإنْ حصل ذلك، فستكون التكلفة عالية، وعالية جداً، حيث سيتم استبدال الاستقلال الفلسطيني بدولة ثنائية القومية. وبناء عليه، فالخيار الأنسب والأفضل هو خيار حل الدولتين.

- **دراسة (آرون آشد) Marc A. Ashed (2015) بعنوان:**

"Three's Company: An alternative to the two-state solution"

"**ثلاثة شركاء: بديلاً عن حل الدولتين**". تهدف هذه الدراسة إلى طرح أفكار من أجل التوصل إلى تسوية دائمة عن طريق تبني خيار "الثلاث دول" أي يكون في فلسطين ثلاثة كيانات وقوميتين (2 فلسطينية وواحدة إسرائيلية). وتعني فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وهذا من شأنه أن يحدث استقراراً بين الأطراف وتسهيل أي تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتعزو الدراسة أسباب إقامة دولة ثالثة في غزة، لكي يتم فصل "الجماعات الإرهابية" وعزلهم في مكان محدود؛ وليس لإضفاء الشرعية السياسية لحركة حماس المُسيطرة في القطاع. واستندت الدراسة لآراء بعض الكتاب منهم أستاذ العلوم السياسية د. خليل الشقاقي، الذي تحدث عن علاقة فتح بحماس، المتمثلة بانعدام الثقة المتبادلة، ووجود حاجز نفسي وتوجهات مختلفة تمنعهم من التوحد في جميع القضايا. وأبرزت الدراسة، نقاط الضعف في خيار حل الدولتين والدولة ثنائية القومية. حيث أن حل الدولتين، يشمل انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة، على غرار ما جرى في سيناء بعيد التوصل إلى سلام مع مصر، وهذا بنظر الباحث ممكن لكن يتطلب نهجاً جديداً. وبالتالي يقوم الفلسطينيون بتحقيق تطلعاتهم الوطنية ويقوم الإسرائيليون بعمل سلام آخر مع العرب. ففي أوسلو تم التوقيع على اتفاق إطار يحصل فيه الفلسطينيون على حكم ذاتي، لكن لم يتم إعطاء الوعد لإقامة الدولة. وفي عام 2003، طرحت الولايات المتحدة خطة خارطة الطريق بدعم أوروبي،

ووضعت الخطوط العريضة لإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة والتوصل إلى تسوية بحلول 2005.

أما خيار الدولة الواحدة، فيتضمن ضم الضفة الغربية لتصبح جزءاً من إسرائيل، مع إعطاء سكان الضفة الحقوق المدنية كاملة، بالتالي سيفوق عدد العرب عدد اليهود، ويجعل الأغلبية لهم، مما يدفع باليهود، للتخلي عن الهيمنة والقبول بالتوزيع المنصف في الموارد. مع العلم، أن البعض يعول على الإحصائية السكانية غير الصحيحة لعدد مواطني إسرائيل، والتي استندت على أرقام الهواتف.

- **دراسة (يعقوب عميدرور) Amidror (2017) بعنوان:**

Israeli's inelegant option in Judea and Samaria: Withdrawal, " "Annexation, and conflict management

"**خيارات إسرائيل غير اللائقة في يهودا والسامرة: الانسحاب، الضم، وإدارة الصراع**". تسلط الدراسة الضوء على الخيار الأفضل من بين عدة خيارات مطروحة من وجهة نظر اسرائيلية من أجل التوصل إلى حل، وتتضمن الخيارات المتاحة: إما إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، أو دولة إسرائيلية على كامل فلسطين (ثنائية القومية)، أو إبقاء الوضع على ما هو عليه. فموقف اليمين الإسرائيلي متشدد بشأن التخلي عن أي جزء من فلسطين، ويصر على إقامة الدولة اليهودية على كامل الأرض، أما اليسار (حزب العمل) فيعتبر أن حل الدولتين هو الخيار الأفضل لتجنب التغلب الديموغرافي الذي سيحققه الفلسطينيون حال إقامة الدولة الواحدة.

والخلاصة، أن على كل طرف إسرائيلي، الإجابة عن التساؤل المهم في حال طُبقت أي من تلك الخيارات السابقة، بحيث، إن أقيمت دولة إسرائيل على كامل أرض فلسطين، فكيف سيتم التعامل فيما يتعلق بالعامل الديموغرافي وحصول الفلسطينيين على الأغلبية (بحكم الزيادة الكبيرة في عدد المواليد والتي تفوق عدد المواليد من اليهود)، بالتالي زوال فكرة الدولة اليهودية الذي

يطمحون لتحقيقها. وإن تم تقسيم فلسطين، وأقيمت الدولة الفلسطينية، فما رد اليسار في حال سيطرت "حماس" أو "داعش" على الدولة، وما هو التهديد المترتب على ذلك.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

الملاحظ عن الدراسات السابقة التي انصرفت إلى معالجة موضوع الدولة الفلسطينية. حيث أن بعضها حمل توصيات واقتراحات من أجل التوصل إلى حل أو تسوية شاملة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبعضها قام بتحليل الخيارات المتاحة للتوصل إلى حل، وكذلك تحليل ما تقوم به إسرائيل لمنع ذلك، والتوقع بما ستقوم به، حيث تطرقت الدراسات إلى آراء الزعماء الإسرائيليين والعرب والأجانب والكتاب والمحللين. لكنها اغفلت عن التعمق بالفكر الإسرائيلي وموقفه المتطور والمتغير بشأن الدولة الفلسطينية وماهيتها. وعن وضع آلية أو تصورات، ممكن أن تسهم في مشروع الدولة فلسطينية.

ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها، في أنها تتناول البعد الفكري السياسي للطرف الإسرائيلي وكذلك الفلسطيني، وتسلط الضوء على تطوره وتبدله بشكل متجدد، وبشكل يشمل التوجهات والمواقف، خصوصاً وأن المشكلة قائمة، وفيها أمور تستجد في كل لحظة. وفي ضوء ذلك، يتم تحليل هذه الأفكار وإبراز نقاط الضعف أو الخلل وإبراز ما هو متاح، عله أن يساهم في التوصل إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

منهجية الدراسة

المنهج التاريخي: يقوم المنهج التاريخي بوصف وتسجيل، ما مضى من وقائع وأحداث، بقصد التوصل إلى حقائق تساعد في فهم الحاضر على ضوء الماضي، عن طريق جمع الأدلة والبراهين وتقويمها، كي يتسنى عرض الحقائق عرضاً صحيحاً. ويساعد هذا المنهج في هذه الدراسة على فهم الجذور التاريخية للمشكلة وفهم كيفية نشأة الكيان الإسرائيلي، ومنعه إقامة كيان آخر في

فلسطين، والطريقة التي كان يفكر بها فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية. وكذلك المساعدة في فهم الطريقة والنهج الذي تعامل به العرب عامة والفلسطينيون خاصة بخصوص ذلك الأمر.

المنهج الوصفي التحليلي: يعد المنهج الوصفي طريقة لدراسة الظواهر أو المشاكل من خلال قيامه بوصفها بشكل واقعي وموضوعي، ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية، تمكن الباحث من الحصول على التفسيرات لتلك الظاهرة أو المشكلة، وعليه، تم استخدام هذا المنهج كي يساعد في وصف الوقائع والحقائق التي تعامل بها الإسرائيليين، وبحث مدى تأثير فكرهم في التوصل إلى حل للمشكلة.

المنهج القانوني: يستخدم المنهج القانوني في استقصاء عدة مسائل معينة من الناحية القانونية، ويساعد استخدام هذا المنهج على إبراز أهم القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والتي أكدت على أهمية إنهاء معاناة الفلسطينيين، وكذلك يساعد على فهم الأسس القانونية التي استندت عليها إسرائيل لتبرير وجودها وإقامة دولتها.

منهج التحليل النظمي: يقوم المنهج بتقسيم النظام المعقد في تركيبه إلى مكوناته الرئيسية بأسلوب منطقي لإبراز المكنون أو المضمون الذي تتضمنه أو تحتويه أية أفكار، والذي يتمثل بوجود عدة عوامل، يمكن وصفها بـ(المدخلات)، أسهمت في تفاعلاتها مع معطيات موضوعية محددة(عمليات)، أدت إلى إنتاج مواقف وسياسات عده، توصف كونها(مخرجات). وهذه المخرجات، بعد إعادة إنتاجها، تشكل التغذية العكسية أو المرتدة في دورة جديدة من عمليات التفاعل.

الفصل الثاني

مفهوم الدولة وعناصرها البنيوية

يشكل مفهوم الدولة وعناصرها البنيوية، مدخلاً ضرورياً لإيجاد مقاربة مفاهيمية بين الدولة التي نعرفها اليوم وما يفترض تحققه، أو إنجازه لإقامة دولة فلسطينية، وكذلك إيضاح مدى تطابق مفهوم الدولة مع مشروع الدولة الفلسطينية، وإلى أين وصل. كما أن للاعتبارات الموضوعية أهمية في إبراز الأسانيد التي يستند عليها الشعب العربي الفلسطيني، في إثبات حقهم بأن تكون لهم دولة مستقلة في فلسطين. وتم استخدام المنهج التاريخي الذي يسجل ما مضى من وقائع، والوصفي التحليلي الذي يصف الوقائع والأحداث على ضوء ما سبق. وسيتم التطرق تلك الأمور من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الاول: مفهوم الدولة.

المبحث الثاني: المعايير الموضوعية لإقامة الدولة الفلسطينية.

المبحث الأول

مفهوم الدولة

إن وجود الدولة يرتبط بتأمين إمكانيات بحدود مقبولة، تؤمن لها القدرة في الدفاع عن وجودها وتحقيق مصالحها في الخارج وحماية شعبها في الداخل. ويتفق فقهاء القانون الدستوري وعلماء السياسة، على أن الدولة يشترط لإقامتها، توفر معايير موضوعية عدة، تتضمن، المعيار الجغرافي (الأرض)، والمعيار الديموغرافي (السكان)، ومعيار السلطة السياسية (الحكومة)، بالإضافة إلى معايير أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها، كمعيار السيادة الذي تمارسه السلطة العليا للدولة وتجسد مفهومه، ومعيار الاعتراف، والذي يوفر الإطار القانوني والسياسي لفرض سيطرة الدولة على الإقليم والشعب. وستتصرف الدراسة لتحليل تلك المعايير.

المعيار الأول: الإقليم أو الأرض (الجغرافي).

المعيار الثاني: السكان أو الشعب (الديموغرافي).

المعيار الثالث: الحكومة أو السلطة (السلطة السياسية).

المعيار الرابع: السيادة (الاستقلال).

المعيار الخامس: الاعتراف (الشرعية).

بالبداية، تبرز أهمية توفر الدولة في تنظيم حياة الأفراد الذين يعيشون على إقليم ما، وعندما يعيش هؤلاء الأشخاص على الأرض، فإنهم بالطبع يحتاجون إلى من يحميهم وينظم حياتهم، ويتطلب لمن يريد تنظيم حياة الأفراد وحمياتهم (السلطة السياسية)، القدرة على تحقيق ذلك، وهنا تكمن الحاجة إلى الجباية (الإيرادات). ويحتاج تحصيل تلك الجباية إلى وجود مؤسسات، تتولى أيضاً مسؤولية الأمن. فتكبر هذه المؤسسات شيئا فشيئاً حتى تنشأ الدولة. وتقوم بعدها الدولة،

بفرض النظام على الأفراد المحكومين وإدارة شؤونهم، من خلال سن القوانين. ويكون على رأسها سلطان، فيتكون بذلك هيكل الدولة (العروي، 2011: 79-81).

والدولة كيان سياسي وقانوني منظم، يتمثل بمجموعة من الأفراد الذين يقيمون على أرض محددة بشكل مستدام، ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني، واجتماعي تفرضه سلطة عليا، تتمتع بحق استخدام القوة. (معجم، 2018)

وهذا المعنى من الإدراك، يقودنا إلى القول: إن الدولة: جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون بصفة مستقرة، بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة على إقليم واحد. ويذهب أرسطو وافلاطون إلى أن الدولة ترتبط بالسعادة والفضيلة الخاصتين بالمواطنين، وربطا نشأة الدولة بالأخلاق كأساس لقيامها. وترتبط نشأة الدولة بالقوة والإكراه، أي أنها تقوم على أساس منطق القوة وفرض السيطرة وضبط الأمن وإلزام المحكومين بالنظام الذي فرضته (بن عمر، 2015: 8-12).

ويرتبط وجود الدولة، بتأمين إمكانيات بحدود مقبولة، وما تملكه من ثروة اقتصادية، وقوة عسكرية، وتقدم علمي وتكنولوجي. ويجب أن تؤمن القدرة في الدفاع عن وجودها، وتحقيق مصالحها في الخارج، وحماية شعبها في الداخل. (الحمداني، 2012: 137).

وتعتبر الدولة أحد أشخاص القانون الدولي العام، وتعرف من خلال الفقه الدولي من خلال أركانها الثلاثة الأساسية: الأرض، الشعب، والسلطة السياسية التي تمارس رقابتها السياسية على السكان فوق الإقليم. (الكلاب، 2018أ: 88)

وتعتبر الدراسة تلك الأركان أو المعايير، الأصل في نشأة الدولة. فإذا ما اجتمعت تلك العناصر، كان الطريق ممهداً لإقامة الدولة. إلا أن كل عنصر من تلك العناصر له بعض التفسيرات يجب التوقف عندها. فالإقليم، وهو الركن الأول، هو المكان الذي يستقر أفراده عليه

بشكل دائم، ولا يشمل الإقليم اليابسة فقط، بل يشمل أيضاً الإقليم المائي الملاصق للدولة من أنهار وبحار، كذلك المجال الجوي الذي يعتلي الإقليم المائي والأرضي.

وقبل أن يستقر الأفراد على إقليم معين، فلا بد لهم بالبداية، أن يتفقوا على العيش معاً، وبعدها تحديد مكان معين، يحدد على إثره النطاق الأرضي، والمائي، والجوي، ويتم بعدها فرض السيادة، والنظام السياسي والقوانين وغيرها من أمور الحكم. فبدون إقليم، لا يوجد دولة، وبه تقوم. فالإقليم لا يتغير، وهو يعني الاستقرار، لكن من الوارد أن تتغير مساحته، تصغر أو تكبر. ويرى العديد من القانونيين، أن إقامة الدولة لا يؤثر بها صغر المساحة أو كبرها إلا من الناحية السياسية فقط (الكلاب، 2018ب: 96).

وحدد القانون الدولي، من خلال اتفاقية "مونتيفيديو" للعام 1933؛ العناصر الأساسية للدولة، ونصت المادة الأولى فيها، على أنه ينبغي أن يتوفر للدولة، باعتبارها أحد أشخاص القانون الدولي، أربعة مؤهلات: شعب، مكان، حكومة، وأن يكون لديها القدرة على إقامة علاقات مع دول أخرى (Cosmopolitikos,2008).

فالإقليم، عنصر مهم جداً، وعلى كل من يرغب من الشعوب في أن تنتظم حياتهم وتستقر؛ أن يكون لديهم إقليم خاص، يقيمون عليه دولتهم، على أن تحدد حدودها، بعناصرها كافة. أما الركن الثاني لتحقيق وجود الدولة، فهو الشعب أو المجموعات البشرية، والذي يعد أيضاً من العناصر الأساسية الهامة، أيٍ كان تعداده، مقيمين عليه أم خارجه، وبغض النظر عن الجنس أو المستوى الثقافي أو المالي (مرسي، 2012: 48-50).

وبواقع الأمر، ترى الدراسة، أن أفراد الشعب الذين يعيشون على الإقليم، تربطهم ببعض روابط متينة ومصالح مشتركة، لغة ودين وعادات وتقاليد وثقافات، وليس من الضروري أن تتوافر فيهم جميع تلك الروابط معاً، بل أكثرها على الأقل. وتؤكد الجنسية الواحدة الروابط، بالإضافة إلى

أنها تعمل على تعزيز الانتماء الوطني. والانتماء يعني الولاء للوطن. ولا تتضمن كلمة شعب؛ الأجانب الذين يمنحون تسهيلات محددة، بحيث لا يشكلون جزءاً من الشعب، الذي هو ركن من أركان الدولة. ويقيمون فقط على الإقليم، بشرط أن لا يشكلوا خطراً عليه أو على الشعب الذي يعيش فوقه.

لا يمكن لأحد أن يؤمن بوجود شعب، لا يرغب بتنظيم حياته ضمن إطار قانوني ومنظم، أو أن يعمل بناء على ما تمليه عليه مصلحته أو مصلحة من يتبع له. لأن الشعب حتماً لديه الرغبة في أن تحكمه سلطة سياسية، تعمل على تدبر شؤونه وشؤون الإقليم الذي يعيش عليه، في شتى المجالات؛ السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتقوم هذه السلطة بسن القوانين وفرضها، على أن تعاقب من يخرقها أو يتحايل عليها (مرسي، 2012: 48-50).

فالسلطة السياسية، هي الركن الثالث للدولة، والتي لا تقل أهمية عن الركنين السابقين، فبدونها لا معنى للدولة ولا تكون مؤهلة لأن تكون إحدى أشخاص القانون الدولي، التي تعتبر هيئة منظمة تتولى الإشراف على الإقليم وشعبه، عن طريق سن القوانين والتشريعات، بالإضافة إلى حماية الإقليم وشعبه من الاعتداءات الخارجية (الكلاب، 2018أ: 101-102).

وترتبط الدولة بالشخصية القانونية المستقلة، وهي التي تدير شؤون الدولة، حتى لو لم تكن مسيطرة على كامل الإقليم، نتيجة ظروف مرت بها الدولة، كالتمرد والعصيان من قبل فئة معينة، إلا أنها تبقى تدير شؤون البلاد. وتضم السلطة السياسية، ثلاث سلطات داخلها: التنفيذية، التشريعية، والقضائية، كلاً له اختصاص يختلف عن الآخر ومنفصل عنه. إلا أن السلطات يتعاونون فيما بينهم، من أجل تحقيق أهداف الدولة وتحقيق مصالحها (الحمداني، 2012: 158 – 167).

ومن مميزات الدولة وخصائصها، أنْ تتمتع بالسيادة، وهذا أيضاً ركن مهم من أركان الدولة، حيث أن الدولة لا يجب أن تسمح بأن يتحكم أحد فيها مهما كان، وتكون سلطة الدولة العليا هي صاحبة القرار والسيادة، وأن السيادة، هي ما يميز الدولة عن باقي المجموعات أو المنظمات السياسية الدولية الأخرى. وعليه، يجب ألا تتدخل أي سلطة خارجية في قرارات الدولة سواء السياسية أم القانونية أم الوطنية. بمعنى أن تكون للدولة سيادة مطلقة على إقليمها بكل مشتملاتها (مرسي، 2012: 42 –60).

وتنقسم السيادة إلى: داخلية، وتعني السيطرة على مفاصل الدولة كافة، والمواطنين على أرضها، وخارجية، بمعنى عدم سيطرة دول أخرى عليها، حيث أن السيادة لا تتجزأ ولا تنقسم، وهي سيادة واحدة تشمل كامل إقليم الدولة التي يعيش عليه الشعب؛ لكن لا يخلو ذلك من بعض الاستثناءات التي تخص الاتفاقيات والقوانين الدولية، كالأرض التي تقام عليها البعثات الدبلوماسية. كما لا يمكن أن تتنازل الدولة عن دولتها لصالح أخرى، إلا في بعض الحالات، كاتحاد دولتين مع بعضهما البعض (الحمداني، 2012: 166 –167).

وبواقع الأمر، تعتبر المعايير أو الأركان الثلاثة الأولى، رئيسية ومهمة لتشكل الدولة، أما ما يخص معيار السيادة، وبالرغم من أهميته كركن أساسي من أركان الدولة؛ إلا أنه معقد، ويكتنفه الكثير من الغموض. كما أن هناك العديد من الدول تُنتهك سيادتها بشكل مباشر أو غير مباشر، كأن تقوم دولة كبرى بالضغط على دولة صغرى من أجل تنفيذ سياسات معينة. والواقع بأنه رغم أهمية التأكيد في النظرة التقليدية لموضوع السيادة، إلا أنها وفي الوقت الراهن، وبسبب التقدم العلمي والتكنولوجي، والاعتماد المتبادل؛ أصبح هذا المفهوم، يميل إلى النسبية في توصيف صفته الأخلاقية، بسبب اختراقه بوسائل عدة.

يرى بعض الفُقه في القانون الدستوري وأركان الدولة، أن الاعتراف الدولي، ركن آخر من أركان الدولة، لا يقل أهمية عن الأخرى؛ فالاعتراف الدولي، هو تصرف اختياري للأشخاص الدولية سواء كان دولة أو منظمة، لا يتم إجبارها على الاعتراف بأشخاص دولية آخرين، أي أنه عمل قانوني بإرادة منفردة، تجاه كيان جديد، بغرض إكساب هذا الكيان، فعالية تكسبه المشروعية القانونية. ويتم بمقتضاه التسليم من قبل الدول الأعضاء في المجتمع الدولي بقيام تلك الدولة. ويعتبر الاعتراف الدولي أمراً مهماً في المجتمع الدولي المعاصر (الكلاب، 2018أ: 109)

ويرى البعض، أن الاعتراف، لا يعني أن وجود الدولة مرتبط فيه؛ لأن الاعتراف له صيغ ومفاهيم يُعبر عنها بطريقة ما، ولها طبيعة ومظاهر كذلك. حيث من الوارد أن تحظى الدولة باعتراف فردي من قبل دولة ما، أو جماعي من أكثر من دولة، كالاعتراف من قِبل الأمم المتحدة. كما أن الاعتراف من الممكن أن يكون صريحاً؛ كالإعلان عنه صراحة من خلال بيان، أو أن يكون ضمنياً؛ كأن تتعامل دولة مع دولة أخرى دون إعلان، بحيث يعبر عن ذلك من خلال قبول دولة ما، لوجود بعثة دبلوماسية للدولة الأخرى، وتقيم معها علاقات رسمية، تشمل إلقاء تحية العلم، وتحية الحكام واستعراض حرس الشرف للرؤساء والمسؤولين.

وتشمل مظاهر الاعتراف: اعترافاً قانونياً يتضمن اعترافاً كاملاً ودائماً، واعتراف واقعياً وهو اعتراف مؤقت يعني القبول الفعلي لوجود دولة ما ويكون غير معلن. أما طبيعته فتتضمن اعترافين: منشئ، تكسب الدولة الشخصية القانونية والعضوية في الأسرة الدولية، وكاشف، يقضي بأن الدولة كانت موجودة فعلاً؛ والاعتراف الرسمي بها للتأكيد على شرعيتها واستقلالها (الحمداني، 2012: 168-172).

يتحدث الفكر السياسي الحديث، عن أن شرعية الدول الحديثة تُستمد من معيارين: مدى توفر الأمن، والخدمات الأساسية. ويستند هذا الفكر الى نظرية العقد الاجتماعي، التي ترتكز على

أن شرعية الدول تأتي أولا من خلال تأمين الحاجات الأساسية للشعب بالإضافة الى الأمن (LAKE, 2010:257).

وترى الدراسة، بأن مفهوم الدولة عبر الزمان قد تغير نتيجة التحولات السياسية والاجتماعية التي طرأت عليه في كل فترة، فأصبحت الدولة ضرورة لابد من وجودها، بحيث تعد مرجع قانوني للوطن والأفراد، لكن يجب أن تستمد الدولة الناشئة شرعية مزدوجة، من عنصرها الأساسي، الشعب، ثم من الأسرة الدولية، وبذلك تستمد الدولة قوتها ويصبح لها تأثير أكبر. ولعل السؤال الذي يطرح الآن، وبعد عرض مقومات الدولة ووجودها، إلى أي مدى تنطبق هذه المعايير على المفهوم الفلسطيني لإقامة الدولة الفلسطينية؟ يتضح مما سبق، ووفق فقهاء القانون، والمفكرين، وعلماء السياسة؛ أن الدولة، يُشترط لإقامتها، توافر المعايير الموضوعية السابق ذكرها، والتي لا تقل إحداها أهمية عن الأخرى، من أجل إقامة دولة جديدة تتوافر فيها كافة المقومات. وبالنسبة لمشروع الدولة الفلسطينية؛ فالركن الثاني(الشعب)، قد تحقق منذ القِدم، استناداً لاعتبارات تاريخية ودينية، أثبتت بأن أرض فلسطين يسكنها شعب عربي من ألاف السنين، بقي فيها، ولم يخرج منها طوال تلك السنين.

وفيما يتعلق بالسلطة السياسية، فمنظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، منذ عام 1974، بعد اعتراف جامعة الدول العربية، والأمم المتحدة بها؛ وبذلك، يكون قد تحقق الركن الثالث. إلا أنه من غير الممكن إقامة دولة دون توفر الركن الأول (الأرض). وفي الحالة الفلسطينية، عندما أعلنت القيادة الفلسطينية قيام دولة فلسطين عام 1988، من الخارج؛ كانت تعلم أن هذا المعيار غير متاح، بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت بعد حرب عام 1948، وحرب عام 1967. لكن إعلان قيام الدولة، كان يعني النهوض بها، والشروع في بناء مؤسساتها ونيل الاعتراف اللازم من أجل

تجسيدها على الأرض، ومن ثم بسط سيادتها عليها. وعليه، لم تكتمل عناصر الدولة الفلسطينية، وبقيت المعايير الأخرى غائبة حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين. وعُقب توقيع اتفاق إعلان المبادئ مع إسرائيل؛ تحقق الركن الأول، وأصبح لفلسطين؛ إقليم تمارس عليه نشاطاتها، من خلال المؤسسات الوطنية التي قامت ببنائها.

وتكون بذلك فلسطين، قد استوفت جميع العناصر الأساسية الثلاثة، لمشروع الدولة الفلسطينية بحسب القانون الدولي. وبالرغم من أن المساحة أقل بكثير من مساحة فلسطين، إلا أن الدولة ممكن أن تضيق كما تمت الإشارة اليه بالسابق، لكنها تبقى دولة، ولم يكن ذلك هو السبب الرئيسي الذي لم تقم الدولة الفلسطينية بسببه.

وبواقع الأمر، وبالرغم من توافر العناصر الأساسية التي سبق ذكرها، إلا أنها لم تكفِ لإقامة دولة فلسطينية. وبناء عليه، يتبقى معياريّ الاعتراف والسيادة حتى تُستكمل متطلبات إقامة الدولة.

ولكن تحقيق تلك المعايير، أمر في غاية الصعوبة والتعقيد، بسبب تداخل المفاهيم والرؤى السياسية بقواعد القانون الدولي، فالاعتراف الدولي بدولة فلسطين، يُعتبر المعضلة التي تتأثر فيها الدول لاعتبارات سياسية أكثر منها قانونية. ومع ذلك، لم تدخر السلطة السياسية الفلسطينية جهدً؛ من أجل تحقيق ما تبقى من معايير. وحققت تقدماً لافتاً فيما يتعلق بمشروع الدولة وفي طريق الاعتراف. والذي تجلى عام 2012، عندما اعترفت بفلسطين، 138 دولة، كدولة غير عضو، بعد تعذر حصولها في العام الذي سبقه على عضوية كاملة. واستمرت الجهود السياسية بعد ذلك، في السعي لحصد المزيد الاعترافات، من الدول التي لم تعترف بالدولة الفلسطينية، حتى يصبح الاعتراف اعتراف كامل يحظى بالشرعية الدولية اللازمة. ولا يَخفى على أحد، بأن الولايات المتحدة ومن وراءها اسرائيل، قد أعاقا ذلك الاعتراف. وهذا ليس بجديد عليها، فسبق للولايات المتحدة أن

رفضت، ولفترة طويلة؛ الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية كممثلة عن الصين، إلا أنها اعترفت بها لاحقاً.

وترى الدراسة أيضاً، إن العديد من الدول تعترف بدولة فلسطين اعترافاً ضمنياً، بحكم أن لديها بعثات لفلسطين بعدة مستويات، ابتداء من سفارة، مروراً ببعثة أو مكتب تمثيلي للسلطة السياسية الفلسطينية. وبالنسبة للسيادة، فإنه من حق السلطة السياسية في فلسطين؛ التحكم بمداخل ومخارج الدولة المزمع إقامتها، على حدود الرابع من حزيران 1967، بما فيها المجالين البحري، والجوي، وهو شكل من أشكال السيادة الكاملة. لكن إسرائيل ترفض أن يشاركها أحد، في سيادتها على فلسطين، وترى بأن السيادة الفلسطينية، يجب أن تكون ناقصة، أي لا تختلف كثيراً عن الواقع الحالي، والمتمثل بالحكم الذاتي الذي لا يرتقي لمستوى دولة.

ففي القانون الدولي، عُرفت السيادة الكاملة والناقصة. فعندما تمارس الدولة جميع مظاهر السيادة الداخلية والخارجية، دون تدخل؛ تكون ذات سيادة كاملة. أما عندما تخضع دولة ضعيفة في ممارسة اختصاصاتها الداخلية والخارجية؛ إلى إشراف أو رقابة دولة أخرى قوية، فارضة نفسها تحت عدة مسميات (انتداب، وصاية، حماية)؛ تكون ذات سيادة ناقصة (ملندي، 2018: 77).

المبحث الثاني

المعايير الموضوعية لإقامة الدولة الفلسطينية

الاعتبارات الدينية والتاريخية والديموغرافية

لاعتبارات موضوعية ترتبط بالجانب الديني والتاريخي والديموغرافي، وجد ثمة ضرورة إلى دراستها وتثبيتها باعتبارها مكملاً للمعايير التقليدية السابق ذكرها، والتي ذهبت إليها معظم

الدراسات، إن لم تكن كلها عند معالجة موضوع الدولة. وأرض فلسطين لها امتداد تاريخي وديني يؤكدان على أصالتها كمعيار يؤهل شعبها العربي لإقامة دولة فيها.

لفلسطين أهمية دينية بالغة، فهي الأرض المقدسة عند الأديان السماوية كافة. فيها قبلة المسلمين الأولى، وفيها المسجد الأقصى المبارك، ثاني المساجد في الإسلام، مسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم، الذي وصفها بقوله: " سيد البقاع بيت المقدس وسيد الصخور صخرة بيت المقدس". فأرض الأقصى مباركة وما حولها، أي فلسطين والشام، وفي كل ركن من بيت المقدس ترى أثراً من آثار الأنبياء عليهم السلام، فمولد النبي عيسى عليهما السلام فيها، ومربط البراق الذي اعتلاه النبي عليه الصلاة والسلام، تحت ركن المسجد الأقصى، وباب النبي داود، وسليمان عليهم السلام، وكذلك باب الأسباط وباب التوبة وغيرها، وفيها القبة التي عُرج منها. ومنذ فجر التاريخ، سكن أرض فلسطين العديد من الشعوب والقبائل، عرف أولهم باسم الكنعانيين، وسميت الأرض آنذاك باسمهم (أرض كنعان)، قبل خمسة ألاف سنة. فهم عرب، هاجروا من الجزيرة العربية إلى أرض كنعان (صباغ، 2015: 30).

وتمركزت بعض قبائل كنعان العربية (اليبوسيون)، في مدينة يبوس (القدس)، وسميت بمدينة السلام أيضاً؛ الواقعة بين مدينة الخليل حالياً، وبين بيتين (لواء رام الله) حتى نابلس، وتتشعب نحو وادي الأردن جنوب أريحا. وكانت لها أهمية استراتيجية وعسكرية، واعتبر الملك الكنعاني "ملكي صادق"، أول من وطأت قدماه مدينة القدس، حيث عمل على تحصينها لصد أي غزو من قبل بني إسرائيل لها. ووُضعت فيها أسس حياة العالم الدينية منذ أربعة ألاف سنة (النتشة، 1988: 49-50).

تعاقب على حكم فلسطين العديد من الأنبياء، فسيدنا إبراهيم عليه السلام سكن فلسطين قبل أربعة ألاف سنة، وكان قدومه إلى الأرض المباركة، إشراقة نور التوحيد، وبقي فيها حتى وافته

المنية في مدينة الخليل التي حملت اسمه. وجاء من بعده ولداه إسحق ويعقوب عليهما السلام ليسكنوا فلسطين، أما أبناء يعقوب فهاجروا إلى مصر واستقروا فيها وعانوا ما عانوه من بطش فرعون. حتى أرسل الله النبي موسى عليه السلام في القرن الثالث عشر ق.م، الذي خرج واتباعه من مصر الى فلسطين، إلا أنه توفي قبل أن يصلها (المسيري، ج4، 1999: 137-142).

واحتلت قبائل "الفلستينيون" الذين قدموا من جزيرة كريت في اليونان، السهل الساحلي (غزة، عسقلان، اسدود)، والتي سميت فلسطين بعد ذلك على اسمهم، رغم خروجهم منها بعد ذلك. ورغم الغزو الذي قام به اليهود لفلسطين؛ إلا أنهم لم يستطيعوا طرد سكانها العرب الأصليين، ولم يتمكنوا من الوصول الى الساحل الخصب. (النتشة، 1988: 49-50)

ووصل خليفة النبي موسى، يوشع بن نون ومن معه من القبائل العبرانية إلى أرض كنعان عام 1200 ق.م، وسكنوا الجزء الشمالي الشرقي منها، بعد معارك ضارية مع الكنعانيين، بحسب الرواية التوراتية (المسيري، ج4، 1999: 137-142).

وبواقع الأمر، تبقى مراحل تاريخية قديمة قبل ألاف السنين، من الممكن أن يكون فيها بعض الجوانب الضبابية التي من الصعب الوصول اليها بشكل دقيق.

تمكن النبي داود من السيطرة على القدس بعد فشل يوشع بن نون بدخولها، واتخذ منها عاصمة له، مطلقاً عليها اسم "مدينة داود". ورغم ذلك بقي العرب اليبوسيون في المدينة ولم يغادروها (النتشة، 1988: 53-55). وحكم النبي داود من العام 1004 وحتى 965 ق.م، الذي أنشأ "المملكة العبرانية"، على الجزء المحتل من أرض كنعان، وخلفه ابنه سليمان، الذي توفي عام 928 ق.م. وبعد وفاته انقسمت المملكة، إلى قسمين: مملكة إسرائيل في الشمال، التي سقطت على يد الأشوريين عام 721 ق.م، ومملكة يهودا في الجنوب، التي سقطت على يد نبوخذ نصر عام 586 ق.م. ولم يبق لليهود أثر بعدها في فلسطين، إلا من هرب منها في ذلك الوقت.

ثم احتل الفرس مدينة القدس عام 539 ق.م، وأذنوا لليهود بالعودة إلى القدس. لكنهم لم يلقوا ترحيباً من العرب، وباقي سكان فلسطين، كالفينيقيين، والآراميين، والسامريين وغيرهم. وحاولوا منعهم من الاستقرار، لكنهم أنهم فشلوا في ذلك (النتشة، 1988: 56-57).

ثم استولى الإغريق على القدس وحكموها عام 332 ق.م، وخلال تلك الفترة؛ أقام اليهود حكماً ذاتياً بقيادة كاهن عام 164 ق.م. ثم أتى الرومان وحكموا فلسطين عام 63 ق.م، حيث قاموا بإلغاء الحكم اليهودي، وحظروا دخولهم إلى القدس لما يقارب مائتي عام، بينما ظل السكان العرب الأصليون في فلسطين (المسيري، ج4، 1999: 172-174).

وبقيت القدس متمتعة بالسلام حتى عام 614 م، حين احتل الفرس القدس، وكان منها نحو خمس وعشرون ألف من اليهود، وهدموا كنائسها، وقتلوا عدد كبير من سكانها وخصوصاً المسيحيين، لكن حكمهم لم يدم بسبب قدوم الروم بقيادة "هرقل"، الذي انتصر عليهم. وبعدها، كان النبي محمد عليه الصلاة والسلام، مهتم بفتح بلاد الشام، وبفلسطين، وبيت المقدس، وأُرسلت الجيوش في العام 629م، إلا أنها هُزمت في مؤتة (النتشة، 1988: 59 -61).

ثم أتى الفتح الإسلامي للقدس عام 637 على يد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الذي أعطى عهداً سمي بـ " العهدة العمرية" للسكان المسيحيين (أهل إيليا، القدس) ويتضمن الأمان على مالهم وأموالهم وأنفسهم. وكانت فلسطين جند من أجناد الشام الخمسة. (المسيري، ج4، 1999: 174)

لم ينقطع الوجود العربي في فلسطين، رغم الغزوات المتكررة التي كانت تحدث على أرضها، حيث بقي شعبها العربي فيها طوال تلك السنوات، وإن كانت عاداته وحضارته قد تغيرت بعض الشيء نتيجة تلك الغزوات؛ إلا أن حياة شعبها العربي، لم تصطبغ بصبغة من أتى إليها سواء أكان فاتحاً أم غازياً. وتغير اسم إيلياء (القدس) إلى بيت المقدس، وحكم المسلمون فلسطين عام 636 م،

وتعاقب على حكمها أمراء المؤمنين، الذين أولوا أهمية كبيرة لبيت المقدس، والحرم القدسي الشريف، الذي يتألف من مسجدي قبة الصخرة والمسجد الحرام، وأصبح آية في الجمال، مما يدل على الاهتمام الذي حظيت بيت المقدس به. ثم أُعيد احتلال القدس على يد الصليبيين عام 1099م، وفتكوا بأهلها من علماء وأطفال ونساء، وعاثوا بها فسادا، وبقيت بيد الصليبيين حتى قام السلطان صلاح الدين الأيوبي باستردادها ليد المسلمين عام 1187 م، وعادت صبغتها العربية الإسلامية بما فيها المقدسات. (النتشة، 1988: 69 – 84)

وبقيت فلسطين في العهدة الأيوبية، حتى تنازع أبناؤها، والتي آلت بعد ذلك إلى ابن ملك مصر، "الملك الكامل"، الذي تخلى عن بيت المقدس، دون الحرم القدسي، إلى الإفرنج، بموجب اتفاقية صلح ثانية عام 1228 م، وبقيت في أيديهم نحو عشرة أعوام؛ عادت بعدها للحكم الأيوبي حتى العام 1250 م. (شوفاني، 1996: 217 –220).

ونشب صراع بين المماليك والأيوبيين، انتهى باتفاق على أن يكون للأيوبيين، الممالك التي تقع شرقي الأردن من بلاد الشام، والممالك التي تقع غربي نهر الأردن للمماليك. وعليه، آلت فلسطين وبيت المقدس للمماليك، الذين حافظوا عليها واعتنوا بها عناية فائقة، وشهدت المدينة حركة عمرانية كبيرة، كالمدارس العلمية والقنوات المائية، في سبيل النهوض بالمدينة (النتشة، 1988: 85 –89).

وهكذا، بقيت فلسطين في يد المسلمين حتى عام 1918، ويكون بذلك، امتد حكم المسلمين على فلسطين حوالي ثلاثة عشر قرناً متواصلة (ماعدا بعض الفترات المتقطعة إبان الحروب الصليبية). وهي أطول فترة حكم على فلسطين (صالح، 2012: 16–22).

بدأ حكم الدولة العثمانية لفلسطين عام 1516 واستمر حتى نهايات الحرب العالمية الأولى، وقُسمت فلسطين خلال تلك الفترة إلى عدة مقاطعات، القدس، غزة، نابلس وصفد، تتبع جميعها إلى

ولاية الشام. ثم أصبحت القدس ولاية تضم القدس ويافا وغزة والجليل والخليل. ولواء عكا يضم عكا وحيفا وصفد والناصرة وطبريا. أما لواء نابلس فيضم نابلس وجنين وبني صعب. (اوزدمير، 2013: 24 -25).

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأت تظهر، وبشكل واضح الأفكار الصهيونية التي مهدت لإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين، وتجسدت تلك الأفكار في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في مدينة بازل السويسرية عام 1897. (ياسين، 2009: 10-13)

وتجسد الاستيطان اليهودي في فلسطين فعلياً عندما أقامت بريطانيا أول قنصلية لها في القدس عام 1839، وكانت أول قنصلية غربية تفتح في فلسطين. وكان هدفها حماية الجالية اليهودية التي كانت منتشرة في عدة مدن فلسطينية كالقدس وطبريا وصفد، إلا أن تلك الحماية لم تكن الهدف الأساسي لعمل القنصلية؛ بل من أجل العمل على زيادة أعداد اليهود لدوافع استعمارية بحتة من خلال تشجيع هجرتهم إلى فلسطين. ومع ذلك لم تتجاوز أعدادهم عن تسعة ألاف يهودي في ذلك الوقت (الكيالي، 1990: 23).

وفي تلك الفترة، انشغل العرب أو معظمهم، بالسؤال عما إذا كانت الدولة العثمانية عاجزة عن منع اليهود من الهجرة والاستيطان في فلسطين رغم الإجراءات التي اتبعتها الدولة للحد من ذلك. وانطلقت دعاوى قومية عربية معارضة للحكم العثماني لفلسطين تطالب بالحصول على الاستقلال ورفض أن يحل الحكم الصهيوني محل الحكم العثماني. (اوزدمير،2013: 143-145)

وعلى إثر تلك الأفكار والإجراءات الصهيونية، بدأ العرب في التفكير في كيفية حماية فلسطين من تلك الأطماع، فبرزت فكرة أن تكون فلسطين دولة ذات سيادة عام 1912، والتي أثارها ممثل القدس، روحي الخالدي، وممثل دمشق شكري العسلي في مجلس المبعوثين (المجلس

النيابي العثماني) حول الخطر الصهيوني، لكن تلك المخاوف والافكار لم تجسد عملياً وظلت تراوح مكانها حتى بداية الحرب العالمية الاولى. (يسين، 2009: 11)

وقبل نشوب الحرب العالمية الاولى، وتأكيداً لهذه الفكرة، نُشر في صحيفة فلسطين افتتاحية تقول: " ان المستوطنين اليهود يزحفون على أرضنا ويسيطرون على بلادنا قرية بعد قرية، وبلدة بعد أخرى". (هيكل، ج1، 1996: 110)

من هنا تعهدت دول التحالف ممثلة ببريطانيا بمنح الاستقلال للعرب والحكم الذاتي لليهود (وطن) مقابل مشاركتهم في الحرب ضد الدولة العثمانية التي انتهى حكمها على فلسطين عام 1918. ولم يتم ذكر فلسطين صراحة في الوعود المقطوعة للعرب من خلال مراسلات الحسين-مكماهون. (اوزدمير ،2013: 143-145)

دخل العرب الحرب مع الحلفاء بعد اتفاق الحسين-مكماهون، على أمل الوعود التي قطعتها لهم بريطانيا بنيل الاستقلال، ولم يخلف العرب وعودهم بالحرب، فحاربوا العثمانيين وكل من يقف معهم، حتى لو كانوا من العرب، وأدوا ما يجب تأديته على أكمل وجه. (أنطونيوس، 1987: 386-390)

رأت بريطانيا وفرنسا إبان الحرب العالمية الأولى أنه من الصعب إعطاء استقلال كامل للدولة العربية كما أرادها الشريف حسين، أي استقلال عربي في سوريا كاملة (بما فيها فلسطين)، والعراق والجزيرة العربية، وهو ما عارضته، بأن يكون هناك خلافة عربية إسلامية مستقلة، معللة ذلك بأن سلطان نجد "عبد العزيز آل سعود"، لن يبايع الشريف حسين والياً عليه، وكذلك الأمر بالنسبة لشيوخ اليمن وعسير، ما دفع بوزير خارجية بريطانيا للرد بالتأكيد على معارضة قيام مثل تلك الخلافة. وبمبادرة فرنسية، شُكلت لجنة سرية فرنسية بريطانية عام 1916، برئاسة القنصل البريطاني في القاهرة "جورج بيكو" ومارك سايكس" لتمثيل فرنسا. من أجل رسم مستقبل الشرق

الأوسط وتقسيم التركة العثمانية، دون علم المعتمد البريطاني في القاهرة مكماهون، الذي رأى أن الاتفاقية من شأنها جعل الأصدقاء أعداء، وأنها كذلك تتناقض مع ما تم الاتفاق عليه بينه وبين الشريف حسين في المراسلات المشهورة. ورغم نفي الاتفاقية السرية من قبل مكماهون، الذي وصفها بأنها دعاية مغرضة أطلقها البلاشفة الروس لتعكير صفو العلاقات البريطانية العربية، إلا أن الشكوك بقيت تراود الشريف حسين، الذي لم يكن أمامه، إلا أن يُصدق. لكن بريطانيا لم تكن تنوي الوفاء بالعهود التي قطعتها للعرب، وهو ما بدا واضحاً من خلال وثائق مجلس الحرب البريطانية التي كُتب في إحداها: " نحن في مرحلة حرب، لا نستطيع أن نربط أنفسنا بأكثر من وعود بسيطة تاركين التفاصيل إلى ما بعد الحرب" (هيكل ج1، 1996: 102).

ورغم الانجازات التي حققها العرب مع الحلفاء، إلا أن هناك فجوة كبيرة ظلت قائمة، بين المطالب العربية، وبين ما تنوي بريطانيا وفرنسا فعله. حيث أن الدولتين الكبيرتين، فرضا تسوية على العرب، تختلف اختلافا جوهريا عما تعهدوا به لهم قبل الحرب، ما أدى إلى اندلاع ثورات عارمة، أزهقت الأرواح وأرهقت الاقتصاد في معظم الدول العربية التي كانت ولايات عثمانية. فقُسمت سوريا الكبرى مؤقتاً إلى ثلاث مناطق، ريثما يتم عقد مؤتمر الصلح (مؤتمر توزيع الغنائم للمناطق المحررة) (أنطونيوس،1987: 386-391).

فكل منطقة لها إدارة خاصة بها. فالقسم الجنوبي (فلسطين، تشمل تقريبا حدودها الحالية) تديره بريطانيا، وقسم شرقي (من العقبة إلى حلب) إدارته عربية يديرها الأمير فيصل، وقسم شمالي (لبنان والساحل السوري) تديره فرنسا. وكلها تحت قيادة إنجليزية. وعندما وصل الأمير فيصل إلى لندن لحضور مؤتمر الصلح، رفضت فرنسا تمثيله للحجاز، ورفضت حتى أن يكون حاكماً على القسم الشرقي. حينها، أيقن الأمير بصحة ما أفشاه له الروس عن مضمون الاتفاق السري الذي تم بين الفرنسيين والبريطانيين وهو ما عرف بـ " سايكس بيكو" (أنطونيوس،1987: 386-391).

لم تكن الرغبة البريطانية وليدة اللحظة، أو فكرة خرجت بها بعد الحرب؛ بل هي تجسيد لما عبر عنه رئيس الوزراء البريطاني "كامبل بانرمان" قبل الحرب بقوله: " إن إقامة حاجز بشري وغريب على الجسر الذي يربط اوروبا بالعالم القديم، ويربطهما معاً بالبحر الأبيض والبحر الأحمر؛ مطلب يجب أن يكون هادياً لنا باستمرار ويتعين علينا أن نضع في تلك المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة معادية لأهل البلاد وصديقة للدول الأوروبية وعارفة لمصالحها" (هيكل، ج1، 1996: 110). وبواقع الأمر، من الممكن أن يكون "بانرمان" قد قصد بالقوة المُعادية، من غير اليهود، إلا أنه من المرجح أن تكون المنظمة الصهيونية قد استغلت ذلك التصور لصالحها، على أنها هي الوحيدة المخولة لتلك المهمة التي تحقق أهداف الدول الكبرى، وعلى رأسها بريطانيا.

وقد أبدى عضو وزارة الحرب البريطانية، "هيربرت صمويل"، وهو يهودي صهيوني، انتدب فيما بعد لحكم فلسطين، تصوره من خلال مذكرة، تضمنت بأن تُوضع فلسطين بعد الحرب تحت الانتداب البريطاني، وتسهيل هجرة واستيطان اليهود في فلسطين لكي يصبحوا أكثرية، ومن ثم إقامة دولة يهودية في فلسطين تحت الإدارة البريطانية. (هيكل، ج1، 1996: 110-111).

ضغط البريطانيون على الأمير فيصل لإعطائهم جواب فوري، على ما يعتزمون القيام به، وإبرام اتفاقية مع الصهاينة (وايزمان)، قبيل انعقاد مؤتمر الصلح، ورأى الأمير أنه وُضع في موقف حرج، بين تلبية رغبات البريطانيين، وبين العودة إلى والده الشريف حسين، الذي كان يرفض ذلك الأمر تماماً، ويصر على تنفيذ الوعود التي وعدوه بها. حينها، طلب الأمير النصيحة من صديقه المقرب "لورنس" -مسؤول الارتباط بين البريطانيين في القاهرة والعرب-الذي بدوره، نصحه بإبرام اتفاقية مع الزعيم الصهيوني وايزمان مقابل الاعتراف الكامل باستقلال العرب. فنظرة الأمير فيصل، ووالده الشريف حسين متطابقة، فيما يخص فلسطين، حيث يعتبرانها جزءاً من سوريا، التي يجب أن يشملها الاستقلال العربي (أنطونيوس، 1987: 393-396).

رسخ وايزمان في ذهن الأمير فيصل بعيد لقائهما، فكرة أن ليس للصهاينة أطماع في السيطرة على فلسطين، وبأنهم لا ينوون إقامة حكومة صهيونية في فلسطين. وأنهم يرغبون به فقط العيش فيها والمساهمة في تطويرها قدر الإمكان، دون المساس بحقوق العرب والفلسطينيين السياسية والاقتصادية. وهو ما دفع الأمير للاطمئنان، من هذه الناحية. وللتأكيد على هذا، كتب الأمير ذلك الشرط بخط يده، بوجوب تنفيذ بريطانيا عهدها باستقلال الدول العربية وخصوصاً فلسطين، دون المساس بتلك المطالب، وعدا ذلك، يعتبر الاتفاق لاغياً. ثم وقع عليه. (هيكل، ج1، 1996: 118-120).

وأهم ما ورد في اتفاق وايزمان –فيصل: يجب ترسيم الحدود النهائية بين الدول العربية وبين فلسطين من قبل لجنة معينة من العرب واليهود، وإنشاء دستور خاص بفلسطين وتبيان كيفية إدارتها، ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ وعد بلفور، كما يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين بالسرعة الممكنة، واستقرارهم فيها. مع حفظ حقوق السكان العرب، وأن الأماكن الاسلامية المقدسة يجب أن تكون تحت إدارة المسلمين، وأن بريطانيا هي الراعي الرسمي لبنود الاتفاقية يُلجأ لها في حالة الاخلال في أحد بنودها (أنطونيوس، 1987: 593-594).

ومن الواضح هنا، أن الأمير فيصل كان ممثلاً عن العرب، ومملكة الحجاز، في حين وقع وايزمان كطرف ثاني رئيسي، ممثلاً عن المنظمة الصهيونية، على قدم المساواة مع الطرف الأول. ولم تكن هناك صفة رسمية للمنظمة الصهيونية، تتيح لهم الحق في الجلوس كطرف رئيس، وكأن لهم دولة أو نصيباً في تقاسم الأراضي العربية.

تنبه العرب (بعد الحرب) بأنهم خُدِعوا من قبل دول التحالف الذين وعدوهم بالاستقلال بعد وقوفهم معهم والقضاء على الحكم العثماني، وبدأوا بعقد مؤتمرات لمواجهة الأمر، فعقد المؤتمر

الأول في حزيران عام 1919 في دمشق الذي أكدوا فيه على وحدة البلاد السورية بما فيها فلسطين. فكان التفكير في ذلك الوقت يقوم على أساس قومي. ثم عقد سبعة مؤتمرات في فلسطين، أولها كان مؤتمر الحركة الوطنية الفلسطينية في حيفا عام 1920، الذي طالب بإقامة حكومة فلسطينية إلا أنها لم تنشأ، لأن الحركة كانت ترفض فكرة تقسيم فلسطين، وتتقبل في نفس الوقت فكرة بقاء اليهود كأقلية في فلسطين. (يسين، 2009: 11-12).

وعليه، ترى الدراسة، أن العرب والصهاينة، تعاملوا مع أرض فلسطين وفقاً لمعايير وأسانيد مختلفة، حيث أن العرب كانوا يريدون استقلالاً لأرضهم، فحاربوا من أجلها، ووقعوا على اتفاقات بهدف استردادها، دون أن يشكك أحد في حقهم في ملكيتها أو يدعي أنها ليست لهم منذ القِدم. في حين لم تستند المنظمة الصهيونية في مطالبها بإنشاء وطن يهودي، لأي من المعايير التي يستند لها العرب، فلم تقل المنظمة حينها، أن لها إرثاً تاريخياً أو دينياً في فلسطين، بل استندت إلى معايير أخرى إنسانية واجتماعية، مبنية على الادعاء بالظلم الذي شهده اليهود على يد الغرب، وبالتالي يستدعي النظر لهم بعين العطف، وهو ما حصل في وعد بلفور. حيث أن المنظمة الصهيونية، اتبعت ذلك التكتيك، لأنها كانت تعلم بأن تلك المعايير والأسانيد لن تكون مجدية، ومن شأنها أن تعرقل هدفها الاستراتيجي ومخططها في فلسطين.

فلم يكن "بلفور" مكترثاً، بالشعب العربي الفلسطيني الموجود على أرض فلسطين حين قال: " لا ريب في أن الصهيونية، سواء أكانت على حق أم على باطل، طيبة أم شريرة؛ عميقة الجذور في تقاليدنا وفي حاجتنا الراهنة.. وهي أكثر أهمية لنا من رغبات وأهواء السبعمائة ألف من العرب الذين يقيمون الآن في البلاد العريقة". (ساند، 2014. ص143)

تعتبر القوة العددية للشعب الفلسطيني امتيازا وحكراً لهم. بينما التحكم في فلسطين، والقدرة على اجتياح أي بقعة فيها، هو امتياز وحكر على الإسرائيليين. ويتمسك هنا كل طرف بما يملك من قوة، فلا الزيادة السكانية للإسرائيليين تزيد من قوتهم مقارنة مع تزايد عدد السكان الشعب الفلسطيني، ولا الزيادة السكانية للشعب الفلسطيني تمكنهم من زيادة القوة العسكرية أو الاقتصادية التي تمكنهم المحافظة على المكان. وبهذا تواجه إسرائيل مشكلة تخلفها الديموغرافي، من خلال تعزيز قوتها عسكرياً واقتصادياً لتكون مسيطرة على كامل فلسطين، بما فيها المكان الذي من الممكن أن يصبح يوما ما للدولة الفلسطينية المنتظرة. (بيتربيرغ، 2009: 84)

لم تكن فكرة تقسيم فلسطين نابعة من الفكر الصهيوني، بل كانت حلاً بريطانياً، أصبح فيما بعد جزءاً وركناً أساسياً في السياسة الصهيونية. ففي العام 1947، وهو العام الذي صدر فيه قرار تقسيم فلسطين رقم 181، كان السكان العرب الفلسطينيون يشكلون أكثر من ثلثي عدد السكان في فلسطين، رغم الجهود الحثيثة التي بذلها الانتداب البريطاني منذ العام 1922، في دعم الحركة الصهيونية من أجل أن يصبح لليهود الغلبة والكثرة، حيث كان الفلسطينيون يملكون ما يزيد عن 94% من أراضي فلسطين.

لم تنظر لجنة التقسيم التي شكلتها الأمم المتحدة (UNSCOP)، إلى الميزان الديموغرافي والجغرافي كأساس للتقسيم، بل كانت تستمع كثيراً لزعماء الحركة الصهيونية، الذين سعوا لإقناع اللجنة للموافقة على حصول اليهود على 80% من مساحة فلسطين. لكن اللجنة ارتأت أن تمنحهم 56% من أرض فلسطين.

بالمقابل لم تستمع اللجنة المكلفة من العرب، لأنهم رفضوا التعامل من الأساس. أما موقف أصحاب الأرض (الشعب الفلسطيني)، فلم يؤخذ برأيه، لأنه لم يكن لديه قيادة رسمية موحدة

وشرعية تمثله، وهو ما سهل منح اليهود مساحة أكبر من المساحة الممنوحة للسكان الأصليين. (بابه،2007: 39-44).

ويلاحظ (الدراسة) أنه منذ أن أقامت إسرائيل دولتها عام 1948، لم يكترث المجتمع الدولي، بالميزان الديموغرافي الذي ترجح كفته لصالح الشعب الفلسطيني، رغم موجات الهجرة اليهودية، التي لم تتوقف منذ ذلك الوقت. حيث يشكل الفلسطينيون حالياً الأغلبية على أرض فلسطين، سواء أكانوا تحت الحكم الإسرائيلي أم الفلسطيني، ورغم ذلك، فإنهم يطالبون بإقامة دولتهم المستقلة، على مساحة 22% من أرض فلسطين، وهو ما ترفضه إسرائيل اليوم. ولم تُرسل اللجان الدولية التي كانت ترسل بالسابق باستمرار، لمناقشة موضوع أرض فلسطين والتقسيم، بل اكتفوا بإرسال مبعوث واحد أو إثنين على الأكثر للمنطقة، لا لمناقشة موضوع أرض فلسطين، أو حق الشعب فيها، بل لقياس مدى إمكانية أن يقدم الطرف الفلسطيني تنازلات، مرتبطة بالمساحة الصغيرة المتبقية من فلسطين بعد حرب 1967، وبالطبع وفق المعايير والرؤى الإسرائيلية.

الفصل الثالث

الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني والاسرائيلي

تنبه العرب والفلسطينيون تحديداً إلى ضرورة أن تكون فلسطين عربية بغض النظر أكانت مستقلة عن سوريا (الشام) أم مستقلة بذاتها كالأردن ولبنان وسوريا. واختلفت أراء وأفكار القيادات الفلسطينية منذ الحكم العثماني على فلسطين حتى اليوم، بخصوص ماهية الدولة الفلسطينية المراد إقامتها، لكن أرض فلسطين واجهت ظروفاً عدة منعتها من إقامة دولة مستقلة ضمن النطاق العربي.

أما الجانب الإسرائيلي، فيعارض فكرة إنشاء كيان فلسطيني مستقل غربي الأردن، أو أن يكون للشعب الفلسطيني الذي احتلت أرضه، دولة في فلسطين، لأنها لا تعترف بوجوده من الأساس. فمن يرفض ويعرقل ذلك، تلك الإيديولوجيا الصهيونية، التي تمثلها نخبة من الحكام، والتي تسيطر على كافة المجريات، وهم من يحكمون إسرائيل حتى اليوم. فتعاقب على إسرائيل منذ انشاءها عام 1948، اثنا عشر رئيس حكومة، منهم من حكم عدة مرات، أكثرها كان لمؤسس الدولة الإسرائيلية "ديفيد بن غوريون". ومن يحكم إسرائيل، هو من يقرر الطريقة والمسار، الذي يجب التعامل بهما مع الطرف الفلسطيني.

يتناول هذا الفصل تحليلاً عن ماهية الدولة الفلسطينية لدى الفكر السياسي الفلسطيني والإسرائيلي، وموقفهم بما يتعلق بمشروع الدولة، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الصورة الذهنية للدولة الفلسطينية لدى القيادات الفلسطينية.

المبحث الثاني: الموقف السياسي الاسرائيلي من مشروع الدولة الفلسطينية.

المبحث الأول

الصورة الذهنية للدولة الفلسطينية لدى القيادات الفلسطينية

لم يكن لدى الشعب العربي الفلسطيني، دولة مستقلة ذات سيادة، إلا أنها كانت قائمة بفضل وجود شعب يعيش فيها منذ ألاف السنين، والذي تم التطرق إليه في الفصل السابق. وتحتل إسرائيل أرض فلسطين حتى اليوم. ومن قبلها الانتداب البريطاني، وقبل الانتداب، كانت تحت سلطة إسلامية؛ هي الدولة العثمانية باعتبارها ولاية ضمن سوريا الكبرى حتى عام 1918. وكان لدى البرلمان العثماني ممثلين عن كل ولاية من ولايات سوريا الكبرى، وفلسطين إحداها. وفي أواخر عمر الدولة العثمانية، تنبه بعض العرب الفلسطينيين (ممثلو بعض الدول المحيطة بفلسطين في الامبراطورية العثمانية)، للخطر المحدق الذي يحوم حول فلسطين، وسيخرج من كل مكان في بقاع الأرض، وهو الخطر الصهيوني الذي يريد ابتلاع الأرض؛ مما استدعى التحرك لإيقافه. ففي بداية القرن العشرين أشار بعض الأعضاء العرب في البرلمان العثماني (ممثلو القدس ودمشق)، الى الخطر الذي من الممكن أن يعصف بفلسطين ويهدد وجودها، والمتمثل بسعي اليهود الصهاينة للبدء بتنفيذ ما ورد في المؤتمر الصهيوني الأول "مؤتمر بازل 1897"، والذي يقضي بتشجيع اليهود على الهجرة الى فلسطين، من أجل إقامة وطن قومي لهم في فلسطين.

نقضت بريطانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، عام 1919، بعهدها الذي قطعته للعرب، خلال مراسلات الحسين – ماكمهون، والذي تضمن منحهم الاستقلال، مقابل الوقوف بالحرب مع الحلفاء ضد العثمانيين. مما استدعى انعقاد مؤتمرين في دمشق، حيث عقد الأول في العام 1919، والثاني في العام الذي تلاه؛ شددوا خلالها على رفض وعد بلفور، ورفض هجرة اليهود الى فلسطين، مؤكدين على أن فلسطين، أرض عربية تقع ضمن حدود سوريا الكبرى.

ويتضح بأن الهدف من انعقاد المؤتمرين؛ أن تكون فلسطين مستقلة، لكن ضمن نطاق النظام السياسي المرتبط بالدولة السورية الكبرى، من أجل حمايتها من الخطر الصهيوني المتربص بها. إلا أن الموقف الفلسطيني سرعان ما تبدل، من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية، التي ارتأت بأن تعمل على أساس كياني لا قومي، وتمثلت الرؤية الفلسطينية باستقلال فلسطين وانتقال إدارتها إلى حكومة وطنية تمثل الأغلبية العربية مع الرفض المطلق لمبدأ التقسيم، وتجسدت تلك الرؤيا بانعقاد عدة مؤتمرات في الفترة ما بين عام 1920، و1938. والتي كانت تناقش كيفية حماية فلسطين من الخطر المحدق بها. (يسين، 2009: 11)

ففي بدايات الانتداب البريطاني على فلسطين (1922)، سادت اضطرابات عدة في معظم المدن الفلسطينية؛ على إثرها، قام وفد فلسطيني يرأسه "موسى كاظم الحسيني"، بزيارة الى العاصمة البريطانية من أجل التفاوض مع وزير المستعمرات "ونستون تشرشل" بخصوص حق تقرير المصير. إلا أن الوفد عاد خالي الوفاض. فلم يكن لتشرشل إلا أن يُعبر للوفد عن نواياه بصراحة، وبأنه لن يستقبلهم بصفتهم الرسمية، طالما أنهم مُصرون على إلغاء وعد بلفور، وخصوصا بالشق الذي يتعلق بالدولة اليهودية. كما أبلغهم تشرشل بأنهم وفد غير منتخب لا يحمل صفة تمثيل رسمية، ولا يوجد إمكانية لديه للتباحث في أي شيء آخر. وأضاف الوزير، بأنه حتى لو تم تشكيل مجلس تمثيلي في فلسطين، فلن يتم منحه الصلاحيات التي تمكنه من التحكم بسياسة وآلية إنشاء الوطن القومي لليهود (شوفاني، 1996: 418). مع العلم بأنه تم وصف الشعب الفلسطيني في صك الانتداب، "بالجماعات غير اليهودية". (الخالدي، 2008: 72)

وتضمن صك الانتداب، مقدمة و28 مادة، (Department of State,2018). وأُدرج وعد بلفور في مقدمته، وتم الاعتراف بالتمثيل الصهيوني رسمياً لأول مرة من قبل عصبة الأمم، والتي أوعزت بإنشاء الوكالة اليهودية (التي كانت موجودة من خلال المنظمة الصهيونية)، التي ستساعد في أي أمر يخص الوطن القومي اليهودي. وتضمن الصك أيضا قانون الجنسية في المادة 7، والذي يمنح الحق لليهود باكتساب الجنسية الفلسطينية (شوفاني، 1996: 422).

وكنوع من المناورة من أجل تهدئة الأوضاع، صدر في العام 1922 الكتاب الأبيض الأول (دستور فلسطين). وعُرض أولاً على الوكالة الصهيونية، التي وافقت عليه قبل أن يعلم به الطرف الفلسطيني. وتضمن الكتاب تشكيل مجلس تشريعي يضم الأطياف كافة، مسلمين، مسيحيين، يهود، مع إعطاء حق النقض للمندوب السامي في أي قرار، كما ينص على ضرورة تنفيذ البنود المُدرجة في وعد بلفور، على أساس أن هذا الأمر حق لليهود وليس منة. (الحسيني، 2002: 49-51) وتضمن الكتاب أيضاً استثناء فلسطين من التعهدات التي قطعتها بريطانيا قبل الحرب، مع ضرورة استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين استنادا إلى الصلة التاريخية القديمة (شوفاني، 1996: 420).

بعد عودة الوفد الفلسطيني من لندن، عُقد المؤتمر الفلسطيني الخامس في نابلس (وهو أحد المؤتمرات التي ذكرت في الفصل الثاني)، حيث رفض المجتمعون الكتاب الأبيض، لعدم منح المجلس المقترح إنشاءه، الصلاحيات المطلقة للأكثرية، التي تمكنه من وقف الهجرة اليهودية (الحسيني، 2002: 51-52).

ثم حاول الانتداب جاهداً تشكيل مجلس تشريعي؛ لكنه لم يوفق بذلك، ثم حاول تشكيل مجلس استشاري، ولم يوفق أيضاً؛ ثم عُرض على الطرف الفلسطيني، إنشاء وكالة خاصة بهم على غرار الوكالة اليهودية، إلا أن العرض لم يلق قبولاً أيضاً. وبذلك فشلت جميع محاولات

سلطات الانتداب لدمج الشعب الفلسطيني في المجالس المحلية، بسبب إصرار العرب على أن تكون السلطة والصلاحيات بحسب الأغلبية السكانية. وبعد سقوط الحكومة البريطانية في الانتخابات، عُقد مؤتمر فلسطيني سادس في صيف عام 1923، وتقرر خلاله إرسال وفد آخر إلى لندن، على أمل أن يحققوا تقدم مع الحكومة الجديدة لصالح القضية الفلسطينية. لكن ذلك لم يتحقق، وعاد الوفد عاد كما عاد من سبقه من قبل؛ حيث تمسكت الحكومة الجديدة بما كانت تصر عليه السابقة. ونجح المندوب السامي البريطاني في فلسطين "هربرت صامويل" في إحداث شرخ في الحركة الوطنية الفلسطينية، التي كان من بينهم، من يؤيد الانتداب كعارف الدجاني وراغب النشاشيبي، ومن يعارضه، كالحاج أمين الحسيني ومؤيديه. ورغم المنافسة الشديدة بين العائلات على المناصب، إلا أنهم كانوا متفقين على معارضة المشروع الصهيوني. وعليه، لم يُسجل أي تقدم يذكر لصالح القضية الفلسطينية. وطال الأمر أيضاً، المؤتمرات التي توقف انعقادها لمدة خمس سنوات (شوفاني، 1996: 427).

لم يتغير الموقف البريطاني كثيراً بُعيد وصول "رامزي ماكدونالد" إلى سدة الرئاسة عام 1929، والذي عَين اللورد "باسفيلد" وزيراً للمستعمرات، وعبر الأخير عن الموقف البريطاني ذاته فيما يخص صك الانتداب ووعد بلفور، وذلك خلال اجتماعه بلندن مع وفد فلسطيني آخر. وأعاد تكرار ما عرضته الحكومة البريطانية على الفلسطينيين سابقاً بإنشاء وكالة تمثلهم، لكن الوفد الفلسطيني كان مُصراً على حقه في تقرير المصير، مستندا إلى ثلاث أسس رئيسية هامة (الخالدي،2008: 71-73).

أُولى تلك الأسس، المبادئ الأربعة عشر للرئيس الأمريكي ولسون، حيث تضمنت النقطة الثانية عشرة، ضمان إعطاء الشعوب الأخرى (غير التركية) التي تخضع لها حق تقرير المصير. (Wilson, 1918)

وثانيها، ما ورد في المادة الرابعة من الفصل الثاني والعشرون من عهد عصبة الأمم، والتي تصف المنطقة العربية التي كانت جزء من الدولة العثمانية، بأنها دول مستقلة بشرط أن تقدم الدول المنتدبة المشورة لها (Department of State,2018). أما آخرها، فهي العهود التي قطعها الحلفاء للشريف الحسين (أنطونيوس، 1987: 543-577).

كانت الموافقة على البرلمان المقترح إنشاؤه في نظر الحسيني، تعني أن تكون مهمته الأساسية تنفيذ بنود صك الانتداب ووعد بلفور، والذي يعد جريمة بحد ذاتها. وبحسب الحسيني فلا قيمة لبرلمان لا تحكمه الأغلبية. إلا أن "باسفيلد"، كان يسعى جاهداً لتشكيل برلمان بالتعيين لا بالأكثرية، حتى لا تتمكن الأغلبية الفلسطينية من وضع العراقيل أمام تنفيذ صك الانتداب. وهذا يظهر مدى تشدد الانتداب، وإصراره على إعاقة ظهور أي كيان رسمي لتمثيل الشعب الفلسطيني. مما أدى إلى تدهور الأوضاع في فلسطين بوتيرة عالية، أدت إلى ثورة وانتفاضة يصعب اخمادها (الخالدي، 2008: 73-74).

وفي واقع الأمر، تُبين الدراسة، أن الطرف الفلسطيني كان يُصر على حقه في تقرير المصير، وإقامة دولة مستقلة ديموقراطية، يحكمها الأغلبية، بحيث يكون ذلك الحكم مطلقاً ذا سيادة، دون خروج فلسطين عن المظلة العربية. إلا أن الحكومة البريطانية، قوضت أية جهود مبذولة تساهم في إقامتها. وحرصت بنفس الوقت، على تمهيد إقامة الوطن الذي وعدت اليهود به.

ووصف المفكر "عيسى خلف" (وهو باحث وسياسي فلسطيني)، الحالة الفلسطينية في ذلك الوقت، على أنها كانت تفتقر، إلى سلطة فعلية على الدولة. بمعنى، أن الوجهاء الفلسطينيين الذين قادوا الحركة الوطنية، لم يكونوا قادرين على استخدام موارد الدولة، لتركيز السلطة في يدهم وبالتالي، التطور إلى طبقات متماسكة (الخالدي، 2008: 83).

طالبت معظم الأحزاب الوطنية التي تشكلت فترة الثلاثينيات، باستقلال فلسطين وإنهاء الانتداب، لكنها لم تنجح بخلق قاعدة شعبية. ومن أبرزها: الحزب العربي الوطني (1935) برئاسة الحسيني، الذي اعتبُر امتداداً لعمل اللجنة التنفيذية، واللجنة العربية العليا (1936)، التي أُنشئ فروع لها في عدة دول. ومنظمة الفتوة بقيادة "عبد القادر الحسيني". وحزب الدفاع الوطني (1934) برئاسة راغب النشاشيبي، وحزب الاستقلال (1932). إلا أن الحكومة البريطانية واجهت ذلك التحرك بشن حملات واسعة وعنيفة ضده، شملت اعتقالات لقادة تلك الأحزاب وحل للجانها، ما دفع الحزب الأكبر ممارسة مهامه خارج فلسطين. (شوفاني، 1996: 451–453)

وخلال الاضطرابات التي سادت فلسطين، أرسلت الحكومة البريطانية لجنة ملكية عرفت باسم "لجنة بيل"، وطالب الوفد الفلسطيني حينها، بالحقوق الوطنية والسياسية، وإنهاء الانتداب على فلسطين، وتشكيل حكومة وطنية مستقلة من خلال اتفاقية مع الحكومة البريطانية، تتزامن مع وقف الهجرة اليهودية وعدم التفكير بإقامة وطن لهم في فلسطين. لكن اللجنة أوصت بإنهاء الانتداب وتقسيم فلسطين إلى أجزاء؛ بحيث يُخصص الجزء الشمالي والغربي لإقامة دولة لليهود. أما الجزء الآخر للعرب، ولكن ليس لإقامة دولة عربية فلسطينية؛ بل ليتم ضمه إلى شرقي الأردن، بموجب معاهدة تحالف مع بريطانيا، بالتزامن مع نقل العرب في الجزء المخصص لليهود إلى القسم العربي ولو قسراً (شوفاني، 1996: 467 –471).

وافقت الحكومة البريطانية على تقرير بيل، والذي أدى إلى تكريس الانقسام بين أعضاء الوفد العربي، بين موافق (النشاشيبي ومؤيدوه)، ومعارض، (الحاج أمين ومؤيدوه الذين رفضوا التقسيم، وطالبوا بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة). واستقال النشاشيبي من اللجنة العربية العليا، بسبب انفراد المفتي بالقرار دون التشاور. لكن تبين بأن النشاشيبي كان يعتزم الموافقة على التقسيم، وضم الجزء العربي للأردن. بالإضافة إلى إزاحة المفتي وتسلم القيادة بدلاً منه. ورغم ذلك، لم يستطع النشاشيبي

إظهار تلك النوايا على الملأ، نظراً لما أبداه السكان العرب من معارضة شديدة، وخصوصاً في الجزء المقترح لصالح الدولة اليهودية كالجليل (الكيالي، 1990: 283 -285).

تراجعت بريطانيا عن مشروع التقسيم المنبثق عن لجنة بيل، ودعت عام 1939 إلى مؤتمر (عرف باسم المائدة المستديرة)، يشارك فيه عدد من الدول العربية، بالإضافة إلى وفد فلسطيني، والذي رفض التعامل مع اليهود كأصحاب حق؛ وأصر على إنهاء الانتداب وإقامة دولة فلسطينية، مع إيقاف الهجرة اليهودية.

ولم يأت أي رد من الحكومة البريطانية، وتزامن ذلك مع تدخل الأمريكان لصالح اليهود، ما حال دون تحقيق أي تقدم. وبعد شهرين من فشل المؤتمر، وضعت الحكومة البريطانية رؤيتها السياسية في الكتاب الأبيض الثالث، وأقسمت على تنفيذ ما ورد فيه. ورغم احتواء الكتاب على نقاط تتعلق بالاستقلال الفلسطيني وتقييد الهجرة اليهودية؛ إلا أن الطرف الفلسطيني أحس حينها، بأن الكتاب يكتنفه بعض الغموض، كالمدة الزمنية لتنفيذه (عشرة سنوات)، ورهن إقامة دولة فلسطينية بموافقة اليهود (الحسيني،2002: 231-233).

ونظراً للحالة المتردية في فلسطين خلال تلك السنوات، وقرب اندلاع الحرب العالمية الثانية، فلم يكن من مصلحة الطرف الفلسطيني الرفض، حيث أبدى عدد من القيادات العربية والفلسطينية مرونة في التعامل مع السياسة البريطانية. وكان ذلك آخر قرار يتخذه الطرف الفلسطيني لعقود عدة تلته. حيث أصبح بعدها أمر فلسطين بيد، الصهاينة والبريطانيين والدول العربية، دون وجود حقيقي لأصحاب الأرض (الخالدي، 2008: 156-159).

لم تكن الأمور خلال الحرب في صالح بريطانيا، ما تطلب وقوف الولايات المتحدة إلى جانبها، فكان اليهود بحكم نفوذهم، هم مفتاحها لإقناع الأمريكان بدخول الحرب، وطلبوا حينها من

بريطانيا، أن تتعهد بسحب الكتاب الأخير الذي كان في صالح إقامة دولة فلسطينية بقيادة وطنية، وأن تُقام دولة لليهود في فلسطين.

وبالفعل، رضخت بريطانيا للرغبة الأمريكية والصهيونية، وقبلت بتشكيل لجنة "الأنجلو-أمريكية" عام 1945، التي أوصت بأن لا تكون فلسطين دولة عربية أو يهودية، أو للأغلبية السكانية. وأوصت بزيادة الهجرة اليهودية، مع اعتبار الوكالة اليهودية حكومة ضمن حكومة الانتداب. مما فاقم الأوضاع في فلسطين وزادت الأعمال الإرهابية الصهيونية، مما دفع بريطانيا لرفع يدها عن فلسطين، واضعة أمرها بيد الأمم المتحدة (شوفاني، 1996: 487-505).

من جهتها، قامت جامعة الدولة العربية بإعادة تشكيل اللجنة العربية العليا في يوليو 1948. وبذلك، عاد الكيان الفلسطيني للظهور من جديد، ولكن ليس بإجماع وطني فلسطيني كما حدث بالسابق، بل بقرار من الجامعة العربية، على أن تتولى أمر القرارات السياسية المتعلقة بفلسطين. ولم تدعم الجامعة هذا الكيان مالياً، كما لم تسمح له بإقامة حكومة في المنفى، بحيث لم يكن إلا عضو واحد في فلسطين، وهو أحمد حلمي باشا. ثم أظهرت الجامعة العربية في سبتمبر 1948، بعض المرونة بخصوص تشكيل حكومة فلسطينية. ولكي يحظى القرار بالإجماع، وبخاصة من الأردن الذي كان يرى بأن القرار ينطوي عليه اعترافا ضمنياً بالتقسيم؛ تم إضافة كلمة "عموم" لتصبح حكومة عموم فلسطين، برئاسة أحمد حلمي، والمفتي رئيساً للمجلس الوطني، واعتمدت غزة مقراً لها، وعلم الدولة هو نفسه علم الثورة 1916، وأصدرت جوازات السفر الفلسطيني والقدس عاصمة لدولة فلسطين وعلم الثورة العربية 1916 علم لفلسطين (شليم، 2013: 87 -94).

ولم تكتسب تلك الحكومة، مشروعيتها السياسية من القوى الوطنية، ما شكل عائقا أمام أداء مهامها. فمثلاً، نرى في الحالة الجزائرية، نجد نموذجا مشابهاً للنموذج الفلسطيني، رغم الخلافات الداخلية التي كانت تشوبها، إلا أن الجزائر أعلنت تشكيل حكومتها من الداخل، وتلقت الدعم من

الجامعة العربية، وهو ما مكنها من ممارسة مهامها وكسب مشروعيتها السياسية الوطنية (الأزعر، 1999: 179-185).

وأضعفت الهجمات التي شنتها إسرائيل في الجنوب؛ من قدرات الجيش المصري، وبالتالي أُضعفت الحكومة الفلسطينية التي لم يتبق منها أحد في غزة، بسبب إعلان غزة منطقة عسكرية. وكان ذلك أحد آثار وأد الدولة الفلسطينية في مهدها، وأصبحت حكومة فلسطين حكومة ظل، تُصدر بيانات لا قيمة لها، ما دفع الرئيس المصري جمال عبد الناصر لإغلاق مكاتبها عام 1963 (شليم، 2013: 97 -105).

وترى الدراسة، بأن الشعب الفلسطيني وقيادته، عاشوا خلال تلك الفترة في تيه، ويأس مطبق، وهي الفترة التي سبقت إنشاء منظمة التحرير، وأصبحوا ضحية التذبذبات والخلافات العربية من جهة، والتوغل الإسرائيلي الذي حشرهم في نفق اليأس، من جهة أخرى مما شكل خطراً على القضية الفلسطينية برمتها.

قام الرئيس "عبد الناصر" عام 1960، بتقديم مبادرة تضمنت ضرورة إعادة إبراز التمثيل الفلسطيني التي أصبحت قضيته قضية انسانية، لا قضية شعب له حقوق غير قابلة للتصرف. ورأى عبد الناصر، أن هذا الكيان ضروري من أجل كبح جماح نشاط "إسرائيل" الرامي إلى تصفية القضية الفلسطينية. وبعد وفاة حلمي، تطلب الأمر تعيين شخصية فلسطينية تحل محله كمندوب لفلسطين، بموجب ميثاق الجامعة (وفا، 2018).

وأجمعت الجامعة العربية عام 1964، على اختيار "أحمد الشقيري" كمندوب لفلسطين لدى الجامعة العربية، لتكون مهمته إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني. فبادر الشقيري، في التواصل وعقد الاجتماعات مع التنظيمات الفلسطينية بالشتات والداخل من أجل تنظيم الشعب الفلسطيني من خلال كيان موحد، له مقوماته السياسية والمالية والعسكرية. وعقد أول جلسة للمجلس الوطني

الفلسطيني في مايو 1964 في القدس، ألقى خلالها الملك حسين، خطاب أكد فيه على ضرورة تنظيم صفوف الفلسطينيين وفق رغباتهم، ووعد بأنه سيبذل دماً في سبيل تحرير وطنهم. مؤكداً أن إنشاء كيان فلسطيني لا يتعارض أبداً مع وحدة الضفتين. ثم تم الإعلان عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، على أنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني (وفا، 2018).

وبواقع الأمر (بحسب الدراسة)، كان يجب لهذا الإعلان، أن يجسد من الداخل في فلسطين، وأن تُشكل حكومة فلسطينية، يكون مقرها الجزء العربي الغير محتل، وإذا فرضنا أنْ قامت إسرائيل بتقويض ذلك الكيان؛ فسيتعين حينه على الدول العربية؛ تقديم دعمها المالي والعسكري، وتوفير الحماية له، للنهوض بمؤسساته الوطنية، وتثبيت قدمه على أرض فلسطين.

أما حركة التحرير الفلسطينية "فتح"، التي برزت في نهاية الخمسينات من القرن العشرين، فقد أبدت تخوفها من السيطرة العربية على الكيان الجديد، فلم ترغب الحركة بالانضمام إلى المنظمة؛ خوفاً من أن تنالها البيروقراطية أو أن يضعف نقاؤها الثوري. وكان "عبد الناصر"، يسعى للحد من وجود سلطتين لحركات المقاومة الفلسطينية منعاً للازدواجية في العمل النضالي. إلا أن الحركة اشترطت أن يكون لحركات المقاومة غالبية المقاعد في المجلس الوطني (خلف، 1996: 103-104).

ودعت "فتح" إلى استرداد الضفة الغربية وقطاع غزة، على أن تقوم عليها حكومة فلسطينية، تهدف الى تحقيق أمرين: استعادة الهوية الفلسطينية، وإنشاء كيان الثوري تنطلق منه الثورة، على أن تحمي الدول العربية حدود هذا الكيان. وهذا يعني أن الحركة كانت تفكر في مشروع الدولة الفلسطينية (حجاوي، 2003: 41).

وطرح "فاروق القدومي"، القيادي في حركة فتح عام 1967، فكرة إقامة "دويلة" في الضفة والقطاع حال تم استعادتهما. وأبدى كذلك رئيس الجبهة الديموقراطية "نايف حواتمة"، تأييده لنفس

الطرح. إلا أن الطرح لم يحظى بالتأييد المطلوب بسبب عدم وجود قواعد شعبية كافية لعرض تلك الوثيقة على الأطر والكوادر الوسطى في الحركة، وعليه تم حفظه على أمل أن تأتي ظروف أفضل (خلف، 1996.ص151).

وقبل أن تنضم "فتح" إلى المنظمة، انضم معها العديد من الجماعات الفدائية بعد دعوتها إلى الوحدة الوطنية من خلال منظمة التحرير، وأعلنت دخولها المنظمة في صيف عام 1968 بنفس الشروط التي اشترطتها عند تأسيس المنظمة (وفا،2018).

وانتخب زعيم حركة فتح "ياسر عرفات" رئيسا للمنظمة عام 1969، وتبنى المجلس هدف حركة فتح الاستراتيجي وهو إقامة دولة فلسطينية ديموقراطية (خلف، 1996: 103 –104).

حث الأمريكان "الإسرائيليين" بعد حرب حزيران 1967 على عقد مباحثات سلام من أجل التوصل إلى تسوية سياسية، ولكن مع الأردن، وليس مع منظمة التحرير. وعرض وزير العمل الإسرائيلي "إيغال آلون" خطته على الحكومة الإسرائيلية، واقترح التفاوض مع زعماء الداخل العرب، وعرض عليهم الخطة التي تقضي بضم ثلث الضفة الغربية وغزة لإسرائيل، دون ذكر للقدس. وأما ما تبقى من الضفة الغربية، فيقام فيها حكم ذاتي مرتبط بـ إسرائيل. وهذا يعني أن الدولة الفلسطينية ستكون مقيدة من كافة الجهات. إلا أن آلون، كان يعلم حينها، بأن أحداً لن يقبل بخطته، بمن فيهم الزعماء العرب، وهو ما طمأن المستوطنين الذين لم يُخفوا تخوفهم، إذا ما قبل العرب والطرف الشعب الفلسطيني بالخطة. وبعد أن وصلت خطة آلون إلى طريق مسدود مع الزعماء العرب، عُرضت خطة في ايلول 1968، على الملك حسين، (خلال اجتماع عقد في لندن بين الملك ووزير خارجية إسرائيل آبا ايبان)، تقضي باقتسام الضفة الغربية مع الأردن، ونوه حينها ايبان للملك؛ بأنها فرصة تاريخية لا يجب رفضها، وفي حالة الرفض، فإنه سيعود بها إلى الطرف الفلسطيني، دون أن يكون أي دور للأردن. إلا أن الملك رفضها لأنه كان يريد سلاماً عادلاً ومشرفاً. وتمثلت رؤية

الملك حينها، باستعادة كل ما تم خسارته بعد حرب 1967، ليس له شخصياً؛ إنما تُضع تحت رعاية دولية، وبعدها تعاد للشعب الفلسطيني كي يقرر مصيره بنفسه (شلايم، 2011: 341 – 343).

ويظهر ذلك، مدى رغبة إسرائيل في تقويض عمل الكيان الفلسطيني، وإبعاده عن مسرح الأحداث، وبنفس الوقت تجهض أي محاولة لخلق كيان مستقل يمهد لإقامة دولة فلسطينية، من خلال تمرير مبادرة عبر الأردن.

وكان الملك حسين (بعد التوترات التي جرت في الأردن عام 1970)، يسعى إلى إعطاء الفلسطينيين استقلال محدود على الأقل؛ وذلك من خلال عدة بدائل أو خيارات: إما من خلال توحيد الضفتين في دولة واحدة، أو إقامة فيدرالية بين الضفتين (وهو الخيار الذي يميل إليه)، أو قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة. ورأى الملك أن كل تلك الحلول تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، مبدياً استعداده لتفويض الجامعة العربية بالإشراف على الضفة الغربية إذا ما انسحب منها الإسرائيليون (شلايم، 2011: 413–420).

وترى الدراسة، بأن الملك كان يصر على ألا تكون الضفة الغربية بيد الإسرائيليين مهما بلغ الأمر، وعندها، من الممكن أن تشرف الجامعة العربية على ذلك الجزء حتى تتسلمه قيادة يختارها الشعب الفلسطيني. لكن إسرائيل رفضت فوراً، ما جاء به الملك حسين من أفكار، معللة ذلك بأن الملك حدد مستقبل تلك المنطقة دون العودة أو التفاوض معها، وأشارت حينها رئيسة الحكومة غولدا مائير، بأن إسرائيل لا شأن لها في موضوع الفدرالية أو الكونفدرالية باعتباره شأناً عربياً؛ لكن عندما يتعلق الأمر بحدود إسرائيل، فهنا تكمن المشكلة (شلايم، 2011: 413–420).

وفي أذار 1972، طرح الملك حسين، خطة تتضمن إقامة مملكة متحدة؛ تقضي بوجود إقليمين مستقلين، لكل منهما عاصمة وحاكم وحكومة تحت سلطة جيش واحد وسلطة حكومة

مركزية تتولى شؤون الخارجية والدفاع. لكن المشروع رُفض فلسطينياً، وأكدت منظمة التحرير أن الشعب الفلسطيني هو فقط من له الحق في أن تقرير مصيره. في حين أن الملك الأردني، كان يريد من ذلك الحفاظ على الهوية الفلسطينية في فلسطين، وإبقاء الجزء المتبقي من فلسطين مع دولة عربية، لا بيد إسرائيل التي تسعى للسيطرة على أي استقلال فلسطيني يجري (شلايم، 2011: 415-420).

وعبر ملك الأردن خلال قمة الرباط (1974)، عن رأيه فيما يتعلق بالكيان الفلسطيني وتمثيل منظمة التحرير للشعب؛ حيث أكد على أن الأردن آخر من يعترض على حق الشعب الفلسطيني في تمثيل نفسه، حيث أن الملك يعتبر أن الضفة الغربية والقدس القديمة أمانة تاريخية؛ كانت لديه، ويجب استردادها. وبعد أن يتم ذلك، يتم إعادتها لأصحابها من قِبل أيدي عربية لا إسرائيلية (هيكل، ج3، 2001: 43-44).

وبنظر الدراسة، بدا كلام الملك حسين معقولاً، حيث حاول جاهداً أن يبدد الشكوك التي كانت تنتاب بعض القادة العرب ومنظمة التحرير، بما فيها رغبته بضم الضفة الغربية والقدس لنفسه، إلا أن محاولاته باءت بالفشل. ولم تسعى الجامعة العربية للتأكد من صدق نوايا الملك والتعامل مع أفكاره بجدية، لعلها تكون في صالح تجسيد الكيان الفلسطيني وتحويله إلى دولة. كما لم يكن لدى منظمة التحرير، خيارات سياسية أفضل مما عُرض عليها في ذلك الوقت. وبالرغم من أن كامل فلسطين كانت بيد الإسرائيليين، إلا أنه كان بالإمكان التفاوض على استعادة الأراضي المحتلة عام 1967 مقابل السلام، على أساس أن العلاقة بين العرب وإسرائيل حينها، كانت غير مستقرة وفي حالة غليان، وأن إسرائيل ما كانت لتقبل بأن يتم التفاوض معها، إلا على أساس خط الهدنة (أي أراضي الـ 1967)، بالإضافة إلى أن معظم دول العالم أيدت خيار السلام مع إسرائيل مقابل الاعتراف المتبادل على هذا الأساس.

كانت منظمة التحرير تعلم جيداً أن حصولها على مسمى "الممثل الشرعي والوحيد" لم يكن بتلك البساطة، وبرز ذلك في قمة الرباط في نوفمبر 1974، عندما أصر الملك المغربي في القمة العربية، على أن تكون المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأن تتحمل المسؤولية بنفسها، بدعم عربي، وعندما أبدت بعض الدول رفضها لذلك الأمر، هدد العاهل المغربي بالانسحاب من الاجتماع، (رغم أنه المُضيف، ولكنه أبلغهم باستطاعتهم استئناف الاجتماع دونه)، عندها، رفض العرب انسحابه، وأصروا على بقاءه لتسوية الأمر، حتى نالت المنظمة تلك الشرعية والتمثيل (هيكل، ج3، 2001: 43-44).

وظل موقف منظمة التحرير متمسكاً بحزم برفض أي تسوية لا تلبي المطالب الفلسطينية، مؤكدة بأن الحقوق لا تسترد إلا من خلال الكفاح المسلح كما ورد في ميثاقها. ورأى السياسي الفلسطيني رشيد الخالدي، إلى أنه وبالرغم من ذلك التشدد في الموقف الفلسطيني لدى منظمة التحرير؛ إلا أن هناك مؤشرات ضعيفة للتحول في السياسة الفلسطينية، (التي ترفض التعامل مع إسرائيل)، ومنها ما تضمنه البند الثاني من برنامج النقاط العشر* الذي طرحه المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه عام 1974 (كابلان،2014: 293).

حيث تم التأكيد في ذلك البند؛ على النضال بشتى الوسائل من أجل إقامة سلطة وطنية مقاتلة على كل جزء يتم تحريره في فلسطين (وفا، 1968).

* برنامج وطني أعد من قبل فصائل منظمة التحرير عام 1974، مكون من عشر نقاط، تتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967، على أن يكون تكتيك من أجل تحقيق استراتيجية المنظمة، التي تقضي بإقامة دولة ديموقراطية، وتضمنت النقاط أيضاً، طرح وسائل أخرى لتحرير فلسطين، إضافة إلى الكفاح المسلح، والتمسك بالحق الوطني الفلسطيني، وتعزيز الوحدة الوطنية (اشتية، 2009: 604-605).

وتعتبر الدراسة، تلك المؤشرات؛ تحول في الفكر السياسي الفلسطيني، وقبول التقسيم على أساس حل الدولتين، وأن عبارة" كافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح"، تدل على التراجع عن مبدأ الكفاح المسلح كخيار وحيد لاستعادة الأرض.

إلا أن "يهوشا هاركابي" (ضابط في المخابرات الإسرائيلية)، فند تلك الآراء، ورأى بأن العبارة الواردة، لا قيمة لها، بقدر ما تهدف إليه سياسة واستراتيجية المنظمة، والتي تسعى لأخذ أي جزء بأي وسيلة كانت، من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي الرئيسي، المتمثل بتحرير فلسطين، والتخلص من الإسرائيليين، واستند في ذلك، على المادة 21 من ميثاق المنظمة، بأنْ لا بديل عن تحرير فلسطين كاملة (كابلان،2014: 293).

أما القيادي في منظمة التحرير صلاح خلف "أبو اياد"، فرأى بأن المنظمة لا يمكنها أن تتطور، دون دعم أصدقائها في العالم لها، وعلى رأسها الدول العربية والاتحاد السوفييتي. وتطرق أبو إياد، لبعض تجارب الدول الأخرى، والتي من الممكن أن تستفيد منظمة التحرير منها، كالاتحاد السوفييتي الذي تخلى عن جزء من أراضيه (ضمن معاهدة) لإنقاذ السلطة البلشفية. وقبل الفيتناميون التقسيم لحين استعادة ميزان القوى. وحتى الإيديولوجيا الصهيونية، قبلت بقرار التقسيم (181) كمرحلة من مراحل تحقيق أهدافها. فمن وجهة نظر خلف، فلا بد من التمييز بين التسوية والتفريط، وأخذ ما يُقدم للشعب الفلسطيني، دون التخلي عن الهدف الاستراتيجي. (خلف، 1996. ص148-161). ويضيف قائلاً:" فالـ "لا" التقليدية في الحركة الثورية ليست وجوباً ولا الـ "نعم" شكل من أشكال الخيانة بالضرورة" (خلف، 1996: 149).

وأكد الرئيس ياسر عرفات في خطابه الشهير أمام الجمعية العامة في نوفمبر 1974، على أهمية أن تكون فلسطين؛ دولة ديموقراطية، يعيش الجميع فيها بسلام، وعقب الرئيس على حادثة اعتقال قوات الاحتلال لمناصرين لفكرة الدولة الديموقراطية، وهم اليهودي "اهود ادي"، و" المطران

كبوجي" قائلاً:" فلنعمل معاً على تحقيق الحلم في أن أعود مع شعبي من منفاي لأعيش مع هذ المناضل اليهودي ورفقاه، وهذا المناضل الراهب المسيحي وإخوانه في ظل دولة واحدة ديموقراطية" ودعا في نهاية خطابة الأمم المتحدة لتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة كيان وطني مستقل (عرفات، 1974: 18).

وتتفق الدراسة، مع ما طرحه "ابو إياد"، للاستفادة من تجارب الدول التي قبلت بالتقسيم كتكتيك، لحين استعادة الأرض، وأن تحقيق الهدف يتطلب المرور بمراحل عدة؛ حتى لو لم يتحقق خلال مدة قصيرة. وكان من المفروض أن يتم وضع اليد، على الجزء الذي كان بيد العرب لإقامة دولة فلسطينية دون التفريط بالهدف الاستراتيجي. وبخصوص خطاب ياسر عرفات، فكان الحدث الأكبر، حيث أصبح لمنظمة التحرير، صفة رسمية (كيان مراقب)، وهذا الاعتراف الدولي، من شأنه أن يُشجع شعوب العالم على نصرة القضية الفلسطينية، ومساندة شعب فلسطين المحب للسلام، في حقه بتقرير مصيره، وإقامة دولته الفلسطينية على أرض فلسطين.

كانت منظمة التحرير، تدرك بأن مقرها طالما بقي خارج فلسطين؛ سيكون من الصعب عليها الإبقاء على الثورة في مأمن، ولا بد لها من أن تقيم دولة على أي جزء من فلسطين. وعليه، أعلنت المنظمة بعد حرب أكتوبر 1973، عن سياستها المرحلية وهدفها التكتيكي (خلف، 1996: 158 -161).

وطُرح موضع الاتصال بالقوى اليهودية عام 1977 في المجلس الوطني الفلسطيني، وتم الموافقة عليه وفقاً لما يتناسب مع المصلحة الفلسطينية بعد أن واجه اعتراض شديداً من بعض الأعضاء المجلس. وكان هذا الطرح قد انبثق عن أفكار وردت من قبل لدى أحد قيادي المنظمة وهو محمود عباس "أبو مازن" (الرئيس الحالي). وحصلت على عضوية الجامعة العربية وعدم الانحياز وصولاً إلى قلب موسكو والصين وجميع القارات، ووضعت حلاً وسطاً من أجل التوصل

إلى تسوية مع إسرائيل على قاعدة دولتان، وأُعلن عام 1988 قيام دولة فلسطينية (حواتمة،2000: 77-79).

فلم يكن من السهل على منظمة التحرير الإعلان عن قبول قراري 242،338، حيث برزت فكرة التعامل معهما بشكل سري بالبداية، من خلال القيادي، محمود عباس وعضو الحزب الشيوعي الفلسطيني، نعيم الأشهب، على أن تتم لاحقاً مصارحة القيادات الفلسطينية والعربية وكذلك السوفيتية بها، وقد أكدوا بأن لا حل ما لم يتم الاعتراف بتلك القرارات، على أن تُطعم بقرارات معنوية أخرى. وكان لـ "أبو اياد" دور كبير ومؤثر لإقناع قيادات المنظمة بذلك، حيث اعتبرت تلك المبادرة السياسية التي تتضمن القبول بالقرارين كحد أدنى مقبول للتوصل إلى حل ممكن. وكانت الانتفاضة الأولى دائرة في ذلك الوقت؛ على إثرها عُقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وأعقبه مفاوضات مدريد – واشنطن. وكان الطرف الفلسطيني يرغب في تحديد حدود الحكم الذاتي المقترح، لكن إسرائيل رفضت ذلك. وما كانت الرغبة الفلسطينية، إلا محاولات لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع الحرص بأن لا تكون الدولة ممزقة (كقطعة الجبن السويسري المليئة بالثقوب) بسبب المستوطنات. في حين كانت إسرائيل تصر على إبقاء سيطرتها على مناطق المستوطنات، ما يعني سيطرتها على ثلثي الضفة الغربية، وإضفاء الشرعية على المستوطنات. ورأى الطرف الفلسطيني حينها، بأن إسرائيل، تسعى بذلك إلى إحكام سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأبد، وما الحكم الذاتي المقترح إلا تجسيد للسيطرة على السكان، لا على الأرض. (شليم، 2013: 256 –261)

اعتبرت قناة أوسلو السرية التي بدأت في يناير 1993، خروجاً عن المألوف فيما يتعلق بالتعامل مع القضية الفلسطينية، خصوصاً أنها أصبحت ثنائية مباشرة بين الطرفين المعنيين. وأدركت منظمة التحرير، بأن طريق الدولة، ومفاتيح الحل والخروج من فشل مفاوضات واشنطن؛

يتم من خلال تلك القناة، آخذين بعين الاعتبار، أن محادثات واشنطن التي بدأت عقب مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، قد وضعت الأساسات التي من الممكن البناء عليها. وكان الوفد الفلسطيني، على دراية بعِظم المسؤولية والثقل الملقاة على عاتقه. وطُرحت الأفكار الفلسطينية، التي وضع معظمها القيادي، محمود عباس، والتي تستند إلى قراري 242، و383 كأساس للحل، وشملت الأفكار نقاط أخرى تتعلق بقضايا كالانتخابات، والأمن، ولجنة فض النزاعات، ونقل السلطة، إلخ. وكل ذلك يعتبر اتفاق مرحلي انتقالي، يفضي إلى تسوية دائمة خلال خمس سنوات. وبعد اثنا عشر جولة، وعلى مدار تسعة أشهر من الشد والجذب؛ حسمت سبع ساعات تاريخية (من خلال الحوار على الهاتف بين الطرفين والراعي)، كافة الأمور العالقة، وتم انجاز اتفاق كامل، حُدد فيه مستقبل الشعب الفلسطيني الذي ناضل من أجل التحرر والانعتاق من نير الاحتلال. على أمل أن ترى الدولة الفلسطينية النور بعد الانتهاء من المرحلة النهائية. (عباس،2001: 174-179، 261)

ويعتقد الكثيرين، بأن المطالب والشروط التي كان يضعها وفد واشنطن، والتي كانت تتضمن مناقشة قضايا الوضع النهائي؛ أفضل بكثير من تلك التي وافق عليها وفد المفاوضات السرية، وخصوصاً لو تم الموافقة عليها من قبل الطرف الإسرائيلي. إلا أن اتفاق إعلان المبادئ، ما كان له أن يمر؛ لو لم يتم تأجيل الحديث عن تلك القضايا، والذي كان إحدى أسباب فشل محادثات واشنطن. واعتبر الرئيس عرفات، أن غزة – أريحا، ما هي إلا امتداد للضفة الغربية المراد إنشاء الدولة الفلسطينية عليها، وهو ما جعله يرفض غزة أولاً، وجعلها غزة – أريحا أولاً، ولم يعلن الرئيس الفلسطيني رفضه للكونفدرالية الأردنية – الفلسطينية، المقترحة من الطرف الإسرائيلي، إلا أنه كان يصر على إقامة دولة فلسطينية أولاً (شليم، 2013: 284-290).

وأبدى نايف حواتمة، رأيه عندما طُرح عليه سؤال بشأن حقيقة أوسلو على الأرض، وإنْ كانت المطالب بإفشالها تعني عودة الاحتلال؛ بأن أوسلو أمر واقع، ولا يعني بذلك؛ إما أوسلو أو التطرف، بل بالإمكان تغيير الأمر الواقع والبناء على أوسلو من أجل الوصول إلى اتفاقات متوازنة قائمة على تطبيق قرارات 242 و338 والأرض مقابل السلام، بما فيها حل مشكلة اللاجئين. وسبق أن حدث تغيير الأمر الواقع من قبل، كما حدث في الجزائر وتونس والمغرب وجنوب إفريقيا وغيرها؛ حيث كانوا يعانون من الاحتلال، لكنهم لم يستسلموا حتى زال الاحتلال. وأضاف حواتمة، بأن المشكلة في أوسلو؛ أنه بني بعيداً عن القرارات الدولية، بدون وجود ضامن دولي، واستند على ما تم الاتفاق عليه مع الاحتلال برعاية أمريكية فقط. وهو ما أكده "رابين"، في خطابه قبيل توقيع الاتفاق بعدة أيام؛ حين قال بأن الاتفاق لا مرجعية دولية له، ولإسرائيل حرية الحركة والمناورة، وهذا ما بنى عليه خلفاءه أمثال "باراك" و"نتنياهو" (حواتمة،2000: 77-79).

ووفقاً لما سبق، فإن أي خلاف يحدث بين الطرفين، يتم حله من خلال المفاوضات بين الجانبين، كما أن اتفاقات أوسلو أتت خالية من أية أحكام تحدد كيفية التوفيق والتحكيم، وبالتالي؛ يبقى الخيار بيد إسرائيل بحكم أنها المسيطر على الأرض. وهو ما حدث عندما بدأت المفاوضات بشأن قضايا الوضع النهائي كالقدس واللاجئين والحدود، حيث كان لإسرائيل مطلق الحرية باختيار ما تراه مناسباً ويتوافق مع مصالحها دون قيد أو شرط، مستغلة أي ثغرة موجود في الاتفاقات. (شاش، 1999: 63 -66)

وترى الدراسة، بأن القيادة الفلسطينية، قد أجرت مراجعة شاملة لسير المحادثات في واشنطن 1999، وأدركت ماهية العقبات التي حالت دون التوصل إلى اتفاق شامل، من أجل تصويب الأخطاء، ثم شرعت بإيجاد صيغة تتوافق والظروف المتاحة. ويتفق العديد من الباحثين مع رأي "حواتمة"، فيما يتعلق بالضامن الدولي، في أنه غاية بالأهمية، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار؛ أنه

من الوارد أن يكون ذلك الضامن، عائقاً يؤدي إلى فشل أية مفاوضات مستقبلية. وبقي الموقف السياسي الفلسطيني من قضايا الوضع النهائي؛ ثابت ولم يتبدل، وهو ما يؤكده الرئيس الفلسطيني محمود عباس في جميع خطاباته، منها ما جاء في جلسة المجلس الوطني، التي عقدت في إبريل 2018، حين أكد الرئيس على أن الشعب الفلسطيني وقيادته ملتزمة بثوابت المجلس الوطني عام 1988، وتحدى بأن تكون القيادة الفلسطينية، قد تنازلت عن ثابت واحد من تلك الثوابت والمرتبطة بقضايا الوضع النهائي.

ويرى الطرف الفلسطيني أن إنهاء الحكم الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وعلى الأراضي التي احتلت عام 1967، يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، إلى جانب إسرائيل، ويفضي إلى سلام دائم.

وعرض الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في شباط 2018، على مجلس الأمن، خطة سلام تتضمن الرؤيا الفلسطينية لمستقبل فلسطين السياسي، في ظل انسداد افق التوصل لحل، وفي ظل عدم التزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقعة، وبقرارات مجلس الأمن كافة. ووضعت الخطة كذلك، الأسس المرجعية لأية مفاوضات مستقبلية. وتتضمن الخطة، عقد مؤتمر دولي، يخرج بقرارات تتعلق بالاعتراف بدولة فلسطين، دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، واستئناف المفاوضات بشأن قضايا الوضع الدائم، على أساس مرجعية تفاوضية، تشمل الالتزام بالقرارات 242 و338، وصولاً للقرار 2334، المتعلق بوضع نهاية للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، وعلى مبدأ حل الدولتين (دولة فلسطينية على حدود حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان أمن الدولتين من خلال وجود طرف ثالث، لمنع أي انتهاك يمس بسيادة كل دولة. (وفا، 2018)

المبحث الثاني

الموقف السياسي الاسرائيلي من مشروع الدولة الفلسطينية

وضعت المنظمة الصهيونية منذ نشأتها، إطاراً عاماً لنظامها السياسي والاقتصادي، والذي أُرسي فيه النموذج العمالي كأساس لهذا الإطار. وكان أساسه التوسع الاستيطاني، دون الالتفات أو السعي، أو حتى التفكير بإجراء أية مفاوضات مع العرب، لأن الصهاينة كانوا يعلمون بأن العرب سيطالبون حينها، بثمن كبير وباهظ، لا يتوافق والنهج التي تسلكه الصهيونية، كالتفاوض على قضية اللاجئين والحدود. واستمر ذلك النهج حتى منتصف السبعينات من القرن الماضي. حيث كانت الصراعات في تلك الفترة، مستمرة بين مؤسسات "الدولة الجديدة" والمنظمة الصهيونية، حول تطبيق السياسة الخارجية الصهيونية التي أوجدت دولة إسرائيل. أشدها كانت في أواخر الستينات، والتي دارت بين رئيسة الحكومة "غولدا مائير" و"ناحوم غولدمان" والتي كانت الغلبة فيها للأولى. (المسيري، ج7، 1999: 232-233)

حيث أن طبيعة وطريقة العمل في وجود الدولة، تختلف عن طبيعته في ظل الحركة الصهيونية، نتيجة تطلب مرحلة الدولة، لكفاءة خاصة قادرة على القيام بأعمال إدارية أو دبلوماسية، مما يتطلب تنازل المنظمة الصهيونية التي ترغب في أن تكون لها استمرارية قيادية بعد نشأة الدولة؛ عن بعض اختصاصاتها لتحقيق المصلحة العليا للدولة (بركات، 1982: 32). وشهدت فترة ما بعد عام 1973، اهتزازاً في النموذج العماليل الصهيوني، وظهرت دعوات لتطبيع الاقتصاد الإسرائيلي التي انعكست على السياسة الخارجية، وبدأت الأصوات تتعالى لتغيير ذلك النهج، واعتبر من دعا لذلك أن القوة العسكرية التي نجحت في إقامة دولة إسرائيل، وكانت غايتها

التوسع، لن تكون حلاً لجميع القضايا التي تصب في مصلحة إسرائيل وأمنها. (المسيري، ج7، 1999: 232-233)

الأحزاب الاسرائيلية

تأسست الأحزاب الإسرائيلية قبل إعلان "الدولة الإسرائيلية"، وبالتحديد في نهاية القرن التاسع عشر، وكانت على شاكلة حركات ومجموعات غير موحدة في فكرها أو هدفها. فبعضها كان اشتراكياً والأخر ليبرالياً. لكن الدور الأهم كان لتلك المجموعات والحركات التي أسهمت بشكل مباشر، ولعبت دوراً كبيراً في تأسيس الدولة الإسرائيلية في منتصف القرن العشرين. واللافت في الأمر، أن تلك الأحزاب هي من قام ومهد لتأسيس الدولة. وكانت تمارس نشاطات تختلف عن باقي أحزاب دول العالم، منها اقتصادية، ومنها سياسية، كتولي أمر هجرة اليهود إلى فلسطين والاستيطان فيها (المسيري ج7، 1999: 224-225).

وبالرغم من أن معظم الأحزاب الرئيسية في "إسرائيل" كانت تجمع على أمر واحد، وهو التمسك بالإيديولوجيا الصهيونية وتحقيق أهدافها؛ إلا أن كل حزب له وسيلة تختلف عن الآخر، في تحقيق تلك الأهداف. وكما سبقت الإشارة، فإن تلك الأحزاب والمجموعات لعبت أدواراً أخرى، ولها ميليشيات عسكرية لعبت دوراً كبيراً في تحقيق الحلم الصهيوني (مقاتل، 2018).

تعددت الأحزاب السياسية في إسرائيل، وانقسمت إلى عدة أقسام، إلا أن هناك معسكرين صهيونيين يهيمنان على الحكم ويتحكمان في سياسية إسرائيل منذ إقامة الدولة: المعسكر اليميني المتشدد (العلماني والديني)، الذي يرى بأن أرض فلسطين كاملة لدولة إسرائيل، ولا يجب أن يكون فيها عرب، والمعسكر العمالي، المتسم بدرجة أعلى من البراغماتية فيما يخص التعامل مع العرب، ويرى بأنه من المستحيل أن تقوم إسرائيل بضم جميع الأراضي المحتلة، نظراً للكثافة السكانية

الفلسطينية، التي تشكل الأغلبية في فلسطين، وعليه، فإنه يدعو إلى السلام مع العرب والفلسطينيين. (المسيري، ج7، 1999: 224-225)

وشبه الناقد البريطاني "وليام هازليت" حزبي الليكود والعمل، بحزبي "ويج" و"توري" في بريطانيا، كشركتين لصناعة القطارات، يقومان بذر التراب على بعضهما البعض، لكن بالنهاية يصلان إلى نفس المحطة. بمعنى أن كلا الحزبين، يعارضان بشدة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة (شليم، 2013: 247-249).

وينقسم اليمين العلماني الإسرائيلي إلى: براغماتي، وراديكالي. ويمثل حزب الليكود الجانب البراغماتي، والذي يمتد موقعه من الوسط إلى أقصى اليمين، وهو لا يفصح عن أفكاره ومسلماته، ويضع في تصوره، الاعتبارات السياسية الدولية، ومصالح القوى الخارجية. فهو يتبع أسلوب المراوغة، من خلال تبني سياسات مرنة، كالتي يتبعها أثناء المفاوضات التي لا تنتهي كما وصفها "إسحق شامير"، وأظهرت بعض الأحداث، كاتفاقية كامب ديفيد، وغزو لبنان، والانتفاضة، التباين في الفكرين. أما الراديكالي، فيضم أكثر من حزب، منها حزب تسومت، وتعود جذوره إلى فكر مؤسس الحركة الصهيونية التصحيحية "جابوتنسكي". حيث أنه يفصح صراحة عن معظم ما يدور برأسه، ويرفض أي صيغة تنازل من أرض فلسطين، ويؤمن بضرورة إفراغ فلسطين من السكان العرب. أما الديني فينقسم إلى: قومي يمثله كحزب "المفدال"، وتوراتي كحزب "أغودات إسرائيل" و"ديجيل هتوراة" و"شاس". ويرفض القومي، الصهيونية العلمانية؛ لأنها تنظر إلى الدين، على أنه أمر شخصي، ويقول بأن الدولة يجب أن تقام على أساس الدين. أما التوراتي، فينظر إلى الصهيونية العالمية، على أنها عدو أكبر لليهود؛ لأنها تساوي ما بين "الشعب المختار" وباقي شعوب العالم، وتعتبر أن الوطن القومي لليهود مرحلة مؤقتة لتخليص اليهود من المصائب التي

لحقت بهم في المهجر. وبرزت الأحزاب الدينية على السطح وتصاعدت قوتها شيئا فشيء، حتى أصبحت تشكل القوة الثالثة في الكنيست الإسرائيلي (المسيري ج7، 1999: 225-227).

أما المعسكر العمالي (اليسار)، والذي يضم عدة أحزاب، فيه تياران، الأول حزب الماباي، والذي يميل لاتباع الجانب البراغماتي، والتعامل مع الوضع الدولي والمحلي وفق ما تتطلبه كل مرحلة. أما الثاني، (حزب المابام) فيرفض التقسيم وطرح بديلاً بأن تكون دولة واحدة بقوميتين. (بركات، 1982: 82-83)

الموقف السياسي من الدولة الفلسطينية

تتْبع الأحزاب العمالية أسلوباً مختلفاً عن اليمين، فهي لا تفضل إظهار عنصريتها الصهيونية الكامنة. ويندرج تحت تصنيف الأحزاب العمالية كل من حزب العمل وكتلة ميترس (حزب شينوي، مابام، راتس) وكلهم تحت مسمى "تجمع المعراخ" الذي اتحد عام 1969، ويعتبر ماباي مؤسس سياسة التعامل مع العرب، المنطوي على منطق القوة وتوسيع حدود الكيان الصهيوني وفرض عملية السلام على الدول المحيطة بإسرائيل. فالماباي قبل بقرار التقسيم 181، لكن المابام، رفضه. ورغم الخلاف في الآراء والمواقف، إلا أن موقفهما بالنهاية موحد بشأن فكرة التقسيم، ونهجه وجوهره واحد وهو: دولتين؛ الأولى إسرائيل والثانية الأردن مع فلسطين. مع الاستمرار في تنشيط الاستيطان بالتزامن ورفض تعريف أو ترسيم الحدود السياسية. (المسيري، ج7، 1999: 230)

وترى الدراسة، إن ذلك الموقف لم يتغير حتى اليوم، حيث تتعاقب الحكومات الإسرائيلية، دون أن يحصل أي تقدم فيما يتعلق بمشروع الدولة الفلسطينية، مع التلويح المستمر بشأن الخيار الأردني (دولة أردنية فلسطينية، كي لا تكون دولة أخرى بين الأردن وإسرائيل. فالمفهوم الصهيوني للدولة الفلسطينية موحد، ولا يتضمن عبارة دولة فلسطينية، وتميل بعض التصورات الصهيونية إلى

أن هناك شعب فلسطيني موجود في فلسطين، لم يفكر في إقامة دولة يوما ما، وتدعي بأن الحركة الصهيونية، هي التي شكلت حافزا لدى العرب لإقامة كيان خاص بهم في فلسطين.

وبناء عليه، ووفق ذلك التصور، فبالإمكان أن يكون لهذا الشعب حقوق طبيعية في الأرض، تُوجب إقامة حكم ذاتي على جزء منها، من أجل أن يدير أموره وشؤون حياته اليومية بنفسه، دون أن يصل ذلك الحكم، إلى مستوى دولة. وهو كما يعتبروه، نوع من التسامح اليهودي. وبالواقع، فإن هذا التصور، لا ينبع من عذاب الضمير الصهيوني تجاه الشعب الفلسطيني؛ إنما هو الخوف من عواقب السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وغزة، وما ينتج عنه من تأجيج للمقاومة الفلسطينية هناك، وبالتالي، تصل العدوى لعرب الداخل، للمطالبة بحق تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة، حالهم حال أشقائهم في الضفة الغربية والقطاع. (المسيري 7، 1999: 339-341)

منذ إعلان قيام "اسرائيل" وحتى منتصف السبعينيات تقريباً، سيطر التجمع العمالي على القرار السياسي الإسرائيلي، بما فيه سياسة وطريقة التعامل مع العرب. فالإيديولوجيا الصهيونية كانت متأثرة بالاشتراكية؛ مهمتها فصل الحركة العمالية اليهودية عن الحركة العمالية في روسيا. لكن ما مارسه الحزب خلال الحروب مع العرب كان مخالفاً تماماً للمبادئ التي أُسس عليها، والتي ترفض الاعتداء على الغير، وتقوم على العدالة والمساواة (الزيتونة،2011: 22).

ولرغبته في الهيمنة على القرار، شرع الحزب العمالي للائتلاف مع أحزاب أخرى (حزب رافي، اتحاد العمال، المابام). ورغم أن الاتجاه الفكري والإيديولوجي لتلك الأحزاب كان مختلفاً، إلا أنه لم يأبه بذلك، ليشكل بعدها تجمع " المعراخ" الذي يهدف للحفاظ على أمن إسرائيل أولاً، ثم البحث عن السلام مع العرب. (المسيري م،1975: 166-167)

بعد حرب 1948، تم خسارة معظم أراضي فلسطين، وضاعت جميع الفرص التي كان من الممكن ان تُنشأ دولة فلسطينية مستقلة قبل الحرب، وبقيت قضية اللاجئين داخل فلسطين وخارجها

هي شغل العالم الشاغل. وسعت إسرائيل للحصول على اعتراف دولي، وتمكنت عام 1949 من الحصول عليه. وأقامت علاقات مع 47 دولة من أصل 58 دولة، ورفضت جميع المقترحات والخطط التي تتطرق إلى التقسيم، مصممة على أن أي عملية تفاوض مع العرب تنطلق على أساس خطوط الهدنة كأمر واقع. (كابلان،2014: 233-240)

وعقدت أربع اتفاقيات هدنة دائمة، بين إسرائيل من جهة، وبين كل من مصر، الأردن، لبنان وسوريا، من جهة أخرى. وحددت "إسرائيل" خطوط الهدنة كأساس للتفاوض مع الدول الأربعة. إلا أن إسرائيل، لم تلتزم بتلك الاتفاقيات، واخترقت خطوط الهدنة (إما بطرد سكان المناطق أو الهجوم عليها) عدة مرات حتى احتلت كامل فلسطين بعد حرب حزيران1967. (اشتية، 2009: 202-205).

فلماذا لم تقم الدولة الفلسطينية على الاجزاء التي لم تحتل بعد حرب 1948 مباشرة؟ ولماذا لم تسيطر إسرائيل على كافة أرجاء فلسطين، مع أنها المنتصرة؟

تذرعت إسرائيل بعدم التزامها بقرار التقسيم (56% من فلسطين)، بأن وضع العرب غير مستقر كي يتسلموا ما خصص لهم بالقرار، كما أن العرب لا يريدون ذلك القسم لأنهم لم يعترفوا أساساً بالتقسيم، وأضافت إسرائيل بأنها ليست الوحيدة الذي خرقت القرار، بل أن الأردن سجلت أيضاً خرقاً للقرار، بسيطرتها على الضفة الغربية وأجزاء من القدس. ووصف "شاريت" (ثاني رئيس وزراء لإسرائيل)، الأجزاء الذي تبقت من فلسطين؛ بأنها تعبير جغرافي أكثر منها كيان سياسي، وأن هناك مرشحين إثنين لإدارتها. الأول (شرقي الأردن)، والذي له مقومات الدولة لإدارة تلك الأجزاء، والثاني (حكومة عموم فلسطين)، والتي ليس لديه نفس المقومات. ورغم ذلك، يميل الإسرائيليون إلى المرشح الثاني، لأنه سيكون معتمداً عليها في كل شيء، وبذات الوقت، تتجنب إسرائيل أية خطورة تنجم عن اندماج الأردن مع العراق، والذين يشكلون معاً خصماً قوياً يهدد وجود

إسرائيل. وعليه، يفضل عدم التصريح من قبل الإسرائيليين بتلك الأفكار، حتى لا يُفهم بأن إسرائيل تدعم طرف لأنها تؤيده وتترك غيره لأنها لا تؤيده. (الازعر، محمد، 1999: 151 -155)

ترى بريطانيا بأن الدولة الفلسطينية، تعني دولة المفتي، التي من الممكن أن تكون مرتعاً خصباً للتعصب العربي في الأرض التي سيبتلعها اليهود فيما بعد. وقلل الأمين العام للجامعة العربية "عزام باشا" من شأن تلك الهواجس، وأكد للحكومة البريطانية حينها (بنبرة تحدي)، أنه إذا تم حل مشكلة فلسطين خلال ستة أشهر، فهو أول المطالبين برأس المفتي. لكن مادامت القضية لن تحل في تلك الفترة، فإنه من المفيد أن يبقى المفتي خلال تلك الفترة (شليم، 2013: 87-93).

أما ما دفع إسرائيل للامتناع عن احتلال كامل فلسطين عام 1948؛ فهو خشيتها من أمرين: التدخل البريطاني لصالح شرق الأردن بحكم الاتفاق الذي تم عام 1948(اتفاق التحالف)، وأن يؤدي ذلك إلى توحيد العرب ورمي خلافاتهم جانباً وبالتالي التكاتف جميعا والانتفاض في وجه إسرائيل. وعليه، عد ذلك الامتناع، انتصاراً لسياسة "بن غوريون". (الازعر، محمد، 1999: 151 -155)

ولم يأت ذلك التصور الإسرائيلي من فراغ، بل بسبب بداية الشعور بالاهتمام الأمريكي في العرب، والذي بدا واضحاً عندما أرسل الأمريكان مذكرة للإسرائيليين، يطالبونهم، إما بإعادة 250 ألف لاجئ فلسطيني، والتخلي عن القسم الجنوبي من النقب، أو أنها ستعيد النظر في سياستها معها. وكان الدافع الأمريكي، خشية أن تُقدم بعض التيارات الوطنية الفلسطينية، على تقويض سيطرة الزعماء المقربين منها، والذي من شأنه أن يعقد حل قضية فلسطين. ورغم ذلك، لم تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل، كي تلتزم بذلك القرار الهام؛ والذي لو طُبق، لما آل الوضع إلى ما هو عليه الآن. (العقاد، 1968: 143 -144)

تبنى حزب العمل الخيار الأردني بعد احتلال كامل فلسطين 1967، والذي يعني عدم وجود دولة فلسطينية في فلسطين وعدم قبول أية تسوية، إلا في إطار الأردن، مع إعادة بعض أراضي الضفة الغربية إلى السيادة الأردنية في إطار تلك التسوية (شليم، 2013: 248). وأثار ذلك التصور، قلق وخوف اليمين الإسرائيلي من هيمنة التجمع العمالي على الحياة السياسية. وفي منتصف السبعينيات، وصل حزب الليكود الى الحكم بعدما شكل ائتلافاً سمي بتجمع الليكود. (المسيري، م،1975: 166-167)

وينظر الليكود إلى أرض فلسطين على أنها "إسرائيل الكبرى"، وأن الضفة الغربية جزء لا يتجزأ منها، ولا يوجد أرض ستكون تحت السيادة الأردنية أو الفلسطينية. وكل ما سيقدم هو حكماً ذاتياً على السكان في الأراضي المحتلة عام 1967، فقط. حيث يدير الفلسطينيين شؤون حياتهم اليومية. ويصف الناقد "وليام هالييت" الحكم الذاتي كلوحة "مارك شاغال"، التي تصور الناس وهم يسبحون في الهواء متحررين من قيود الجاذبية الأرضية، ومن المستحيل تحويل هذا الهوس الفني إلى حقيقة وواقع سياسي". (شليم، 2013: 248)

طلب الرئيس السادات من كيسنجر أن يمنحه شيئاً بخصوص فلسطين كي يقدمه للطرف الفلسطيني، وما كان من كيسنجر إلا أن رد برسالة تضمنت مقترحات واستفسارات موجهة إلى منظمة التحرير. (هيكل، ج3، 1996: 40) وتضمنت: التواصل مع كيسنجر بسرعة، من أجل تحديد الموقف الفلسطيني من بعض القضايا. الأجزاء المقبولة من القرار 242، والتصور بالنسبة للتسوية، ووجود الدولة اليهودية، والعلاقة مع الملك الحسين. (هيكل، س،1993: 882)

وأشار شامير في مقابلته الشهيرة مع صحيفة معاريف في صيف عام 1992، إلى مدى تمسكه بالالتزام الأيديولوجي بأرض إسرائيل، وهو ما اعتبره الكثيرون في إسرائيل، بأنه لا يتوافق مع أهدافه المعلنة بتحقيق السلام، وبأنه لم يكن يُفاوض بنية حسنة. فقد كان على الإسرائيليين في

انتخابات 1992، الاختيار بين أمرين: السلام (الذي يرغب به العمل) أو التوسع (الذي يرغب به الليكود)، وعليه فاز العمل، وعاد الليكود معارضاً ودافع شامير عن نفسه، بعد عدة أيام من خسارته بالانتخابات، عندما قال، بأنه كان يعمل على توسيع المستوطنات وإكمال الثورة الديموغرافية (زيادة المهاجرين اليهود إلى فلسطين) من أجل تحويل الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية، وأنه سيفاوض لعشرة سنوات، يزيد خلالها عدد اليهود في "يهودا والسامرة" (الضفة الغربية) إلى نصف مليون. (شليم، 2013: 250-255)

النخب الحاكمة في إسرائيل

النخبة الحاكمة هي من تحكم إسرائيل وتصنع قراراتها وسياساتها منذ إقامتها عام 1948، ومن يحكم هو شخص رئيس الحكومة، أما منصب رئيس الدولة فهو محدد الصلاحيات داخل الدولة، فالنخبة الحاكمة تتمثل بشخص رئيس الوزراء وبالتالي، حزبه أي الأغلبية في البرلمان، وهو ما جسده القانون الذي سنته الحكومة المؤقتة برئاسة بن غوريون في فبراير 1949، والذي سمي "قانون الانتقال" الذي من شأنه ان تكون صلاحيات رئيس الدولة محدودة، بالمقابل، توسيع صلاحيات رئيس الحكومة ومنح البرلمان (الكنيست) صلاحيات أوسع للسيطرة على الرئيس والحكومة معاً. (الزيتونة، 2009: 9)

وتعاقب على حكم إسرائيل منذ قيامها، ثلاثة أجيال: جيل المؤسسون (الحرس القديم)، البُناة (الحرس الجديد)، والقوة (النخبة الجديدة). وكان الجيل الأول لديه هاجسان، إقامة الدولة الإسرائيلية، وضمان بقاءها، وأولهم، "ديفيد بن غوريون". وسيتم المرور سريعاً في هذا المبحث على مؤسس الحركة الصهيونية والذي أسس لقيام دولة إسرائيل بعد 50 عاماً من انعقاد أول مؤتمر للحركة. (المسيري، ج7، 1999: 240)

يُعد "بن غوريون"(حزب ماباي–العمال)، هو من أنشأ الهيئة الاستشارية الصهيونية عام 1947، والتي أصبحت أهم مجموعة مرجعية لديه، حيث كان يناقش فيها المسائل التي لا يمكن الافصاح عنها علناً، وتشمل قضايا أمن الدولة، وإقرار السياسات والاستراتيجيات تجاه العرب عامة والفلسطينيين خاصة. وخلصت تلك الهيئة بأن العرب حتماً سيرفضون قرار التقسيم 181 للعام 1947، وأدركت الهيئة حينها، بأن سياساتها لن تُطبق على الفلسطينيين الباقين في الدولة الإسرائيلية فقط، بل ستشمل أيضاً الجزء العربي المحدد في قرار التقسيم، والذي سيرفضه العرب حتماً. أما ما كان يجري في اجتماعات اللجنة؛ فعُرف من خلال المقابلات الشخصية التي أُجريت مع أعضاءها لاحقاً، بالإضافة إلى مذكرات بن غوريون وبعض رسائله إلى زملائه. وتطور الفكر الإسرائيلي حتى صار يفكر في إقرار خطة من أجل طرد جميع الشعب الفلسطيني أينما تواجد في فلسطين. (بابه، 2007: 46–47)

وترى الدراسة، أن موقف بن غوريون بخصوص التنازل عن أي جزء من الأرض، كان مترنحاً، فتارة يقبل ويصرح بضرورة التنازل عن أراضٍ من أجل السلام، وتارة أخرى يتعنت ويتمسك بعدم تقديم أية تنازلات، ويعتمد تصوره المترنح على الانتصارات التي تحققها إسرائيل ضد العرب.

وبالانتقال إلى تلميذ مؤسس الحركة التصحيحية "جابوتنسكي"، "مناحيم بيغن"، فإنه يؤمن بأن أرض إسرائيل يجب أن تتضمن على الأقل الضفتين: الغربية والشرقية، ويرفض الانسحاب من أي أرض احتلتها إسرائيل. ولتحقيق ذلك، كان لا بد من الاستعمال المفرط للقوة العسكرية. ويرى بأن تلك هي اللغة الوحيدة التي يفهمها العرب. لكن "غولدا مائير"، رأت بأن "بيغن" يُظهر بعكس ما يبطن، واصفة إياه بالممثل، خصوصاً، بعدما قام بالتوقيع على اتفاق كامب ديفيد عام 1978. (المسيري، ج7، 1999: 240–246)

ورفض بيغن رفضاً قطعياً قرار 242، ورفض الاعتراف بالشعب الفلسطيني. وفسر قرار 242 معتمداً على النص بالإنجليزية: (الانسحاب من أراضٍ وليس الأراضي)، وأن القرار لا ينطبق على الضفة الغربية وغزة فقط. (شليم، 2013: 336-344)

أما الحرس الجديد، فهم أكثر براغماتية من القديم، لكن لديهم نفس الفكر المتعلق بزيادة الهجرة وتكريس الاستيطان، ومعظمهم من اليهود الصابرا الذين نشأوا في المستوطنات، ومنهم: يتسحاق رابين، شمعون بيريز وأريل شارون. وهم جميعاً ساهموا ببناء الدولة وتشربوا الأيديولوجيا الصهيونية التي تتمسك بالحفاظ على الدولة. ويعترف الحرس الجديد (بعكس القديم)، بوجود العرب لكنهم لا يفضلون التعامل معهم، إلا من مركز قوة، وهو ما تم ترسيخه في أذهانهم من قبل الحرس القديم. (المسيري ج7، 1999: 246)

سقط حزب الليكود عام 1992، وتولى العمل الحكم، ثم بدأت محادثات سرية في أوسلو، التي استمرت ثمانية أشهر، وتم تشكيل لجنتين، الأولى للتفاوض، والثانية لمناقشة التفاصيل. ولم يتم تحديد شكل التسوية الدائمة في اتفاق إعلان المبادئ. (عباس، 2001: 68)

واقترح بيريز إقامة حكم ذاتي في غزة، كي لا يتعدى طموح الشعب الفلسطيني هذا الجزء من فلسطين. أما رابين فكان يفضل قيام دولة فلسطينية في إطار اتحاد كونفدرالي، لا أن تكون مستقلة بذاتها، وكان فِكر رابين الكامن ملتزم بمبادئ تخص التسوية، والتي كانت تدور حول عدم ارتقاء الكيان الفلسطيني إلى مستوى دولة، مع الاحتفاظ بجميع الكتل الاستيطانية التي تقع بالقرب من حدود ما قبل الرابع من حزيران 1967. وأن يكون هذا الكيان منزوع السلاح. وعليه، اتهمت أطراف في اليمين الإسرائيلي، رابين بالخيانة، وتظاهروا ضده، بحجة سعيه لتمهيد إقامة الدولة الفلسطينية، وإنهاء إسرائيل. واغتيل رابين في العام 1995. ولم ينجح "بيريز" (الذي خلفه)، من الاستمرار بما حققه رابين من تقدم في المسيرة السلمية، بسبب هزيمته بالانتخابات التي جرت عام

1996، والتي أعادت الليكود، إلى سدة الحكم برئاسة بنيامين نتنياهو. (شليم، 2013: 272-290)

وكان سبب توقيع رابين لاتفاق إعلان المبادئ عام 1993؛ هو إدراكه بأن إسرائيل غير قادرة على الاستمرار في سيطرتها على فلسطين، ويجب أن تسيطر على كامل الأرض، لا على الشعب. وهو ما ولد فكرة الحكم الذاتي. وكان رابين مهتماً بتحقيق حل دائم للصراع مع العرب، واعتبر فوز حزبه بالانتخابات التي ائتلف فيها مع عدة أحزاب، خير دليل عن انحياز الشعب الإسرائيلي لخيار السلام. إلا أنه كان مؤيداً للخيار الأردني (كونفدرالية)، ومعارضاً لقيام دولة فلسطينية مستقلة. وفي مجال الأمن، كان رابين أكثر تشدداً من الليكود، وهو ما بان واضحاً خلال الانتفاضة عام 1987، عندما حث على سحقها وتكسير العظام. وبعدما منيت سياسته بالفشل؛ بات ينادي بالعمل على قاعدة "المشي على قدمين" (أي وسيلة عسكرية وأخرى سياسية). وخلال محادثات السلام عام 1992، عندما أصر الطرف الفلسطيني على تحديد الحدود الجغرافية لسلطة الحكم الذاتي، رفض رابين ذلك، واقترح تحديد جدول زمني للتفاوض بشأن كافة القضايا، على أن يلتزم الجميع بذلك. (شليم، 2013: 256-261)

مرت ثلاث سنوات، (وهي في فترة حكم نتنياهو)، دون تقدم يذكر في عملية السلام، حيث كان من المفروض تحقيق السلام المنشود، والانتهاء من قضايا الوضع النهائي بحلول مايو 1999، وتزامن تولي نتنياهو مع بداية الفترة الزمنية المخصصة للقضايا النهائية، لكنه ضرب بعرض الحائط كل الاتفاقيات والمواعيد المتفق عليها، ورواغ كثيراً، وتملص من كل اتفاق وقعه، حتى يوهم أعضاء حزبه بأنه الشخص الصلب الذي لا يمكن له أن يتنازل. (عباس، 2011: 16)

ويقترب نتنياهو كثيراً من أفكار "بيغن" في نظرته للعرب، إذ يرى أنهم لا يفهمون إلا لغة القوة، وشبه السلام مع العرب" كالسمك الذي يوضع في صندوق، وتنتظر منه عدم الارتطام

بالحائط". ورأى بأنه يسير بالاتجاه الصحيح، وأوسلو في نظره، اتفاق حمل في ثناياه بذور فنائه، ولم ولن يمنح الإسرائيليين، الأمن أو السلام، وتفاخر كذلك بنفسه عندما قال، بأن مؤيدوه رفضوا أوسلو كما رفضها هو، ولو لا ذلك لما انتخبوه، "فهل جنو جميعاً عندما انتخبوه؟" بحسب رأيه. (المسيري، ج7، 1999: 257)

وفيما يتعلق بالدولة الفلسطينية والتسوية، رفض نتنياهو فور توليه الحكم لأول مرة، قيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس، ورفض حق العودة، أو أية قرارات دولية لصالح فلسطين، ورفض وقف بناء المستوطنات، ولم يتنازل عن أي جزء وما فعله فقط وقع على بروتوكول الخليل واتفاق واي ريفر. (شريف، 2017: 66)

حيث أن الضغط الأمريكي، أجبره على قبول التوقيع على الاتفاق من أجل التنازل عن بعض الأراضي الفلسطينية، من خلال برتوكول تقسيم الخليل عام 1997، وهو أول بروتوكول يعقده الليكود مع الجانب الفلسطيني. أما الاتفاق الثاني فكان واي ريفر عام 1998، والذي تعهد فيه نتنياهو بالانسحاب من نحو 13% من الضفة الغربية على عدة مراحل، مما أدى إلى سقوط حكومته على يد شركاءه "القوميين" والدينيين، الذين رأوا بأن سياسته؛ تتناقض بين السلام مع العرب والتمسك بالفكر الأيديولوجي الذي يرفض التنازل عن الأرض لأي سبب، حتى لو كان من أجل السلام. (شاليم،2013: 290)

والدولة الفلسطينية "ذات السيادة" في نظر نتنياهو، أمر يستحيل تحقيقه، طالما هو باق في الحكم، حيث أنه يعتبر بأن القومية الفلسطينية ماهي إلا امتداد للقومية العربية، التي تصر على استعادة كامل فلسطين، وهو هدف استراتيجي للجانب الفلسطيني موجود في ميثاقهم، ويرد نتنياهو على الأصوات التي تخرج من الأحزاب الإسرائيلية (منها ميرتس)، التي تطالب بإقامة دولة للشعب الفلسطيني، حدودها الضفة وغزة وجزء من القدس، كي ينتهي الأمر عند ذلك؛ بأنه يرى أن ذلك

من شأنه أن يشجع الأقليات في إسرائيل (عرب 48) للمطالبة بالانفصال؛ على غرار السكان العرب في الضفة الغربية (الأقليات كما يصفهم)، وهذا خطر على إسرائيل. (شافيط، 1997. ص82 -85)

أخطأت حسابات نتنياهو عندما أعلن الرئيس ياسر عرفات عن عزمه إعلان إقامة الدولة الفلسطينية في أيار 1999، حين توقع أنه سيكسب الجولة في الحالتين، سواء أعلن الرئيس عرفات أم لم يعلن؛ فإذا أعلن قيامها، فإن نتنياهو سيذهب إلى المجتمع الدولي، ليُظهر لهم بأن القيادة الفلسطينية تتصرف بمفردها، وأنها غير معنية بالسلام في إطار المنظومة الدولية؛ وإن لم يعلن، فسيثبت نتنياهو لجمهوره بأن الموقف الاسرائيلي الصلب في التعامل مع الفلسطينيين، هو الذي منع الرئيس عرفات من الإقدام على مثل تلك الخطوة. لكنه لم ينجح في كلتا الفرضيتين، بعدما اتخذ الرئيس عرفات قراراً (اعتبر حكيماً) بالتراجع عن الإعلان لعدة أسباب، منها التطمينات الدولية المتمثلة بالبيان الأوروبي الذي يعترف بالدولة الفلسطينية ويطالب بالتريث؛ بالإضافة إلى رسالة الرئيس كلنتون المهمة، والتي عبر فيها عن موقفه المتطور بشأن إعلان الدولة الفلسطينية. وبهذا تم تأجيل الاعلان من أجل تفويت الفرصة على نتنياهو، للفوز بالانتخابات. كما دعمت الإدارة الأمريكية "باراك" سراً حسب ما نشرته صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية. وكان نتنياهو يعلم بأنه سيسقط في انتخابات 1999 لا محالة، وتوقع لخليفته أن يقدم تنازلات كبيرة تشمل الانسحاب من الجولان، وإقامة دولة فلسطينية معادية لإسرائيل في الضفة وغزة واخيراً كتابة نعي الحركة الصهيونية. (عباس،2011: 12-18، 32 -37)

وترى الدراسة، أن سبب رفض نتنياهو لقيام دولة فلسطينية، لا يعود لعدم قناعاته بحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولة، بل لقناعاته بسوء ما يمكن حدوثه، إذا ما قامت تلك الدولة، وأثرها على إسرائيل. ولو لدى نتنياهو ضمانات بأن الجانب الفلسطيني سيقيم دولة في الضفة الغربية

وغزة (دون القدس)، دون أن يطالب العرب في فلسطين المحتلة (1948) (الأقليات كما أسماهم) بذات الأمر، لكان من الممكن القبول بإقامة تلك الدولة. والسؤال الأهم، إذا حصل نتنياهو على تلك الضمانات، فماهية تلك الدولة الفلسطينية في نظره؟

يرد نتنياهو باستمرار، على الذين يطالبوا بإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح؛ بأن الدولة التي يوافق عليها مشروطة: لا سلاح، لا أحلاف عسكرية (إيران وغيرها)، لا سيطرة جوية، لا لإدخال آلات حفر لضخ المياه من إسرائيل لصالح الدولة الجديدة، ولا لإدخال ملايين اللاجئين. ويقر بنفس الوقت، بأنه لا يوجد دولة على وجه الأرض لا تتمتع بالسيادة، وليس لدى المطالبين بذلك (من الإسرائيليين) الوعي وإدراك الكافي، بفهم أبعاد وتداعيات تلك المعضلة، ويرى نفسه أعلم من أي شخص في إسرائيل، بماهية الأمور والى أين ستتجه. ويخلص نتنياهو إلى أنه وبالرغم من هذا الوضع الشائك، إلا أنه يرى أن هناك إمكانية للتوصل إلى صيغة وطنية (داخل إسرائيل) من أجل إيجاد تسوية مع الطرف الفلسطيني، تنسجم والواقع الذي سيتيح لهم بعض الاستقلال. (شافيط، 1997: 78)

وما لبث أن عاد حزب العمل، برئاسة إيهود باراك إلى سدة الحكم عام 1999 (وهو أيضاً من جيل النخبة الجديد)، بعد أن قوض نتنياهو جميع فرص التوصل إلى تسوية؛ حيث توقع الجميع بأن الزعيم العمالي الجديد؛ سيكمل ما أنجزه حزبه إبان حكم رابين، لكنه بدد تلك التوقعات، وقوض هو أيضاً، أي محاولة فلسطينية للتوصل إلى دولة. وقام بالتركيز على المسار السوري وأهمل المسار الفلسطيني (أي التوصل لسلام مع سوريا)، ظناً منه أنه سينجح؛ ما لبث أن عاد بعد ذلك الى المسار الفلسطيني، بعد أن سدت جميع الفرص لتحقيق سلام مع سوريا. (شليم، 2013: 291-293)

اعتبر باراك أن ما حدث في اتفاق الإعلان المبادئ تحولاً جذرياً فيما يخص الأرض، فلم يكن من السهولة أن تقوم إسرائيل بتلك الخطوة من أجل قيام كيان سياسي فلسطيني، لكنه كان لديه نظرة لما ستؤول إليه الأمور بعد ذلك، وخصوصاً فيما يتعلق بقضايا الوضع النهائي. ورأى بأن أوسلو ورغم عيوبها؛ إلا أنها تُعتبر مشروع آلون موسع، ويقصد باراك بذلك، أن ثلثي الضفة أو أقل؛ دون القدس، سيكون تحت سيطرة الطرف الفلسطيني، ومن الممكن أن يكون القصد من كلمة "مشروع آلون موسع" قطاع غزة وليس المزيد من الأراضي في الضفة الغربية، أو على حساب المستوطنات. أما الدولة الفلسطينية المستقلة، فيرى باراك أن موضوعها شائك ومعقد، ومن المستحيل السيطرة عليها حال أقيمت، وأصبحت ذات سيادة، حتى لو تم نزع سلاحها؛ فلا يوجد ما يعيق سعيها للحصول عليه فيما بعد، بحكم أنها تتمتع بتلك السيادة. وبالنسبة لأمر العاصمة، فيرى باراك، أن الطرف الفلسطيني يطالب بالقدس كعاصمة لتلك الدولة، وهذا من شأنه أن يعقد مسار الاتفاق أكثر فأكثر. وبالتالي يجب على إسرائيل، أن تضمن ألا يحدث ذلك.

ويمكن الحل من وجهة نظره، في أن يكون لدى الشعب الفلسطيني كيان، مرتبط بالأردن، لا يصل أو يرتقي لمستوى دولة. وبهذا تزول كافة الأمور الشائكة ويصبح من السهل التوصل لاتفاق مع الطرف الفلسطيني. (شافيط، 1997: 78)

وترى الدراسة، أن باراك كان يُظهر عدم الثقة بالجانب الفلسطيني، حيث أنه يربط أمر الدولة الفلسطينية بكونفدرالية أو فدرالية مع الأردن، أي أن يكون الاتفاق مشروط بذلك الارتباط، حتى لا يُقْدم الجانب الفلسطيني على فسخ الارتباط بالأردن وقت ما شاء. فإذا أقام الشعب الفلسطيني دولته المستقلة ذات السيادة، وأُنشأت تلك الكونفدرالية فيما بعد؛ فإنه وبحسب القانون الدولي، ستعتبر تلك الدولتان مستقلتان، لكل منها شخصيتها الدولية، وهذا مالا تريده إسرائيل أن يحدث حتى لا يُهدد وجودها وأمنها.

وبخصوص تبادل الأراضي، رفض باراك هذا الأمر أيضاً، وعزا ذلك، بأنه إذا تم إعطاء الفلسطينيون أراضٍ، فإنهم سيستمرون بطلب المزيد من الأراضي دون توقف. واقترح إبرام صفقة مؤقتة أولاً، تمثلت باتفاقية شرم الشيخ 1999، التي حددت مدة 6 أشهر كاتفاقية هيكلية، تليها معاهدة سلام شاملة خلال سنة، إلا أن ذلك لم يتم. (شليم، 2013: 291-293)

اعتبر أكبر تنازل قدمته إسرائيل، خلال فترة حكومة إيهود أولمرت، والذي ترأس حزب كاديما بعد تركه حزب الليكود. حيث طرح أولمرت فكرة الانسحاب من نحو 93% من أراضي الضفة الغربية، على أن يحصل الجانب الفلسطيني على 8،5% في إطار تبادل المناطق، مع ممر آمن، بين تلك المناطق، وإيجاد حل للاجئين، ولكن دون أن يتطرق الى حق العودة. مع إمكانية الموافقة على عودة عدد قليل منهم إلى تخوم اسرائيل. وبخصوص القدس التي كانت السبب في فشل كامب ديفيد 2000، اقترح أولمرت تدويل منطقة الحرم. وهو ما يعني أن تتنازل إسرائيل، ولأول مرة عن سيادتها عن جزء من القدس، لكن الطرف الفلسطيني رفضها، حيث عزا أحد الباحثين السبب، لشعور الطرف الفلسطيني، بأنه بالإمكان تحقيق إنجازات أفضل مما عرض أولمرت.

وبتسلمه الحكم عام 2009، تحول فكر نتنياهو فيما يتعلق بعملية السلام مع الطرف الفلسطيني، وتحدث في عدة مناسبات منها خطابه في الأمم المتحدة عام 2014، حيث تبنى نتنياهو فكر "المسار الإقليمي"، ودعا إلى حشد دعم الدول العربية لعملية السلام والأمن الإقليمي، حيث أن هناك مصالح مشتركة كما وصفها؛ بين الدول العربية وإسرائيل، خصوصاً التهديد النووي الإيراني، والحركات الإسلامية المتشددة. ومن ناحية أخرى، يرى نتنياهو بضرورة، تشجيع إقامة شراكات مثمرة مع الدول العربية في معظم المجالات، ومن الممكن أن تستثمر تلك العلاقات والشراكات؛ في دفع عملية السلام مع الطرف الفلسطيني. (هلال، 2017: 73-77)

ومن وجهة نظر الدراسة، فقد أغلق نتنياهو الباب تماماً ولم يُبقي بصيص أمل، يمكنْ الشعب الفلسطيني من إقامة دولته، فهو يريد ضمانات لا يمكن تأمينها له من أي طرف بالعالم، ولا حتى المجتمع الدولي يمكنه التحكم في إرادة أي شعب، ولا يمكنه منع الشعب الفلسطيني من التفكير بتحقيق هدفه الاستراتيجي المتمثل بعودتهم إلى أرض الآباء والأجداد المحتلة منذ عام 1948. كما أنه لا يمكن للجانب الفلسطيني، قيادة، وشعب، أن يقبل بإقامة الدولة التي يتحدث عنها نتنياهو (ذات السيادة المعدومة وليس الناقصة)، ولا حتى يمكن وصفها بالحكم الذاتي، لأن إسرائيل تريد أن تتمسك بكافة مفاصل الحياة، حتى في المنطقة التي تقول عنها حكماً ذاتياً حين يتطلب الأمر.

بالرغم من اختلاف فكر حزب العمل عن الليكود، تجاه مشروع الدولة الفلسطينية، إلا أن بعض التقارب في الموقف السياسي لحزب العمل مع الوسط المعتدل في حزب الليكود، وخصوصاً فيما يتعلق بحل الدولتين، واتضح ذلك عندما طرح زعيم حزب العمل "هيرتسوغ"، في كانون الثاني 2016، فكرة دعم حل الدولتين للحفاظ على الأغلبية اليهودية في دولة إسرائيل وعلى أمنها، بسبب تعذر توصل نتنياهو والرئيس محمود عباس إلى حل. ولكن ليس بالتنسيق مع الطرف الفلسطيني، بل بفرض خطة "انفصال أحادي الجانب" (على غرار ما حدث في غزة عام 2005)، من دون تقسيم القدس. (هلال، 2017: 76)

يعتبر مؤتمر هرتسليا Herzliya، التي انطلقت أولى مؤتمراته عام 2000، من أهم المؤتمرات التي تعقد سنوياً في إسرائيل، ويضم المؤتمر العديد من الشخصيات السياسية والأكاديمية، من مختلف دول العالم، بالإضافة إلى مسؤولين إسرائيليين وخبراء وباحثين. ويهدف المؤتمر إلى تقييم الوضع السياسي، والتطورات الإقليمية والعالمية، وانعكاسها على إسرائيل. وانعقد آخر مؤتمر، في مايو 2018، والذي ركز وبشكل كبير على إيران. (عبد الفتاح، 2018)

وفي دراسة هامة أجراها مركز هرتسليا الاسرائيلي متعدد المجالات IDC، في أيلول 2018، والتي تضمنت وثيقة، سلطت الضوء على مؤتمر هرتسليا 2018. وتطرقت إلى الوضع الفلسطيني القائم. ووضعت الوثيقة، تصوراً تحت عنوان "إسرائيل والفلسطينيين–على مسار إستراتيجي تصادمي"، حذرت فيه من خطر وأثر تلاشي خيار حل الدولتين، على الطرفين، والذي من شأنه أن يزيد الأمور تعقيداً، والدخول في مواجهة مع الفلسطينيين، مما يضعف من قدرات إسرائيل على التركيز في مواجهتها مع إيران، وخصوصاً في ظل سعي حركة حماس، في أن تكون بديلة عن القيادة الفلسطينية. وتشدد الوثيقة، على أهمية إضعاف "حماس" لمنعها من السيطرة على الأراضي الفلسطينية، وبالتالي تهدد الأمن القومي في إسرائيل. وأن الخطة التي طرحها ترامب (صفقة العصر)، لن يقبل بها الطرف الفلسطيني لأنها لا تلبي، ولا حتى الحد الأدنى من طموحاته؛ ولن يستطيع أي طرف ولا حتى الدول العربية إجبار القيادة الفلسطينية، على قبول الصفقة. وسيؤدي ذلك إلى تأجيج الصراع بين الطرفين، وزيادة فرص المواجهة العنيفة. كما سيؤثر على علاقات إسرائيل مع جيرانها. وبحسب الوثيقة فإن الحل يكمن الحل، في إحياء حل الدولتين كبديل واقعي قابل للتطبيق، والتقدم بالعملية السلمية. (IDC, 2018)

وصف المؤرخ الإسرائيلي يهوشفا هركابي العقلية الإسرائيلية، بأنها تفتقر إلى ممارسة الحكم، وأنها أحادية التفكير، تعمل براغماتياً من أجل مصالحها، وكأنها تعيش في الفراغ لا تأبه بمن حولها؛ ضاربة بعرض الحائط مطالب الشعب الفلسطيني. (المسيري، ج7، 1999: 258)

ومن الواضح أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ أوسلو، تتبنى شعارات وسياسات مختلفة، من أجل إفشال وعرقلة جميع الجهود والمساعي الدولية للتوصل إلى حل الدولتين. ويبرز موقفين لتلك الحكومات: الأول يؤيد حل الدولتين، لكنه يتمسك في الضفة الغربية كجزء من إسرائيل التاريخية، والثاني يرى بأن أرض فلسطين هي إرث تاريخي يهودي، لا يمكن التنازل عنه (هلال، 2017: 83–85).

الفصل الرابع

إمكانية إقامة دولة فلسطينية ومعوقاتها

بعد صدور قرار تقسيم فلسطين رقم 181 لعام 1947؛ كان من المفترض أن تقوم دولتان، إحداهما عربية، والأخرى يهودية. إلا أن الأخيرة أبصرت النور تحت مسمى إسرائيل، أما الأخرى فلم تقم. ولم تكتفي إسرائيل بما خُصص لها من أراضي بموجب قرار التقسيم، إنما احتلت ما زاد عن حصتها من التقسيم بـ 22%، أي بنحو 78% من مساحة فلسطين. بالمقابل، لم تقم دولة عربية فلسطينية في الجزء الذي خصص لها بالقرار (تقريباً 44%)، ولا حتى في الجزء المتبقي بعد حرب 1948 (22%). والفرص والمعوقات أمران مرتبطان ببعضهما البعض، ففي بعض الأوقات تتاح فرصة لإقامة الدولة، إلا أنها سرعان ما تذهب، لارتباطها بمعوقات حالت دون أقامتها، وبهذا، فإن الأمرين متداخلين بطريقة لا يمكن تجاهلها.

فهل كان بالإمكان قيام دولة فلسطينية بموجب قرار التقسيم، أو على المساحة التي فرضتها إسرائيل بعد الحرب، وإن كان ذلك متاحاً، فما الذي يعيق قيامها، وما مدى توفر الفرص لقيامها؟ سيتم بحث تلك المسائل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: فرص إقامة دولة فلسطينية.

المبحث الثاني: القيود التي ترد على إقامة الدولة الفلسطينية.

المبحث الأول: فرص إقامة دولة فلسطينية

كان من الممكن أن تسهم بعض الفرص التي أُتيحت في السابق، في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، سواء قبل قيام إسرائيل عام 1948، أو بعدها. إلا أن تلك الدولة لم يشأ لها أن تبصر النور، ولو جاز لها ذلك، لربما أبصرته منذ عشرات السنين. إلا أنه وفي وكل مرة يتجدد فيها أمل إقامتها؛ سرعان ما يذهب ذلك الأمل أدراج الرياح وتضيع الفرصة. ويبقى الشعب الفلسطيني، الذي عانى ويعاني من ويلات الحرب والألم والصراع، وضراوة العدوان، ينتظر الفرصة تلو الأخرى، لعلها تكون إحداها بارقة أمل لولادة الدولة.

اتبعت إسرائيل بعد أن خرجت من حرب عام 1948 منتصرة؛ سياسة عدم التفاوض مع الفلسطينيين، لأنها لم تعترف بهم كشعب له وجود وحق بالأرض، وكان اعترافها يعني القبول بهم كشعب، وبالتالي، تصبح مقولتها، "أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض غير صحيحة". وحرصت إسرائيل على التفاوض مع مصر، وعدد من الدولة العربية، من خلال "لجنة التوفيق من أجل فلسطين" المنبثقة عن الأمم المتحدة عام 1949، بعد توقيع اتفاقات الهدنة في جزيرة رودس؛ من أجل تثبيت الخط التي فرضته إسرائيل كشرط لوقف القتال على مبدأ الأمر الواقع (Status Quo)، وما فرضته نتائج الحرب (خط الهدنة)، وليس بناء على قرار التقسيم (هيكل، ج2، 1999: 19 -23).

وبحسب الدراسة، فإن قيادات الدول العربية آنذاك (مصر، سوريا، الأردن ولبنان)، تعاملت مع لجنة التوفيق على أمل أن تجد حلاً لمنع قيام إسرائيل باحتلال مساحة أكبر مما خصص لها عام 1947. ولم تطالب حينها بإقامة دولة عربية فلسطينية على المساحة الواردة بقرار التقسيم.

ومن خلال التاريخ الممتد منذ قرار التقسيم عام 1947 وبعد حرب 1948، يمكن رصد عدة فرص كان بالإمكان استثمارها والاستفادة منها. وتتمثل الفرصة الأولى، بأنه كان يفترض من القيادات العربية، التسليم بالأمر الواقع، والقبول بما هو مطروح (أي قرار التقسيم)؛ إلا أنها كانت أسيرة الوهم والتضليل بأن قدراتهم تؤهلهم استرداد ما تم اغتصابه، متناسين الإرادة الدولية، وخصوصاً إرادة القوى الكبرى والعظمى. وكان بالإمكان اعتبار ذلك، جزء من الهدف الاستراتيجي العربي لاستعادة كامل الأرض، أو حدود قرار التقسيم على الأقل؛ وبطبيعة الحال، ستكون هذه الدولة مستقلة، ذات سيادة، غير منزوعة السلاح، معترف بها دولياً. ويتم بعدها النظر والعمل وفق استراتيجية معينة، من أجل استعادة المزيد من الأراضي التي احتلت من خلال الوسائل المتاحة.

وتظهر الدراسة، بأن المساحة المتبقية بعد حرب 1948، تُقدر بنحو 22% من مساحة فلسطين، وهي المساحة التي كانت في متناول اليد، وفيها الجزء الأهم من القدس؛ الأماكن المقدسة، حيث أن قضية القدس الآن، من القضايا الجوهرية، التي فشلت من أجلها معظم المبادرات (منها كامب ديفيد 2000). حيث لم تكن بالسابق بحاجة لمؤتمرات أو مفاوضات، وكان من المفترض أن تكون المفاوضات على وضع مناطق مدن القدس وباقي الأراضي المحتلة عام 1948. وبخصوص قضية الحدود، فقد رسمت إسرائيل (كأمر واقع بعد الحرب)، الحدود تحت مسمى خط الهدنة، وبطبيعة الحال، كانت تلك الحدود ستصبح هي حدود الدولتين، ولو بشكل مؤقت على الأقل.

كما ترى الدراسة، بأن الظروف بعد عام 1948، كان مختلفة عما كانت عليه عام 1947، وقبلها، وخصوصاً فيما يتعلق بطريقة التعامل والتعاطي مع اللجان المُكلفة بالنظر بقضية فلسطين. حيث تحاورت

إسرائيل (التي لم تكن قد أقامت دولتها بعد)، عدة مرات مع لجنة التقسيم "يونسكوب" 1947، ووافقت على ما أقرته تلك اللجنة، رغم أنها كانت تطالب بمساحة أكبر. ورغم أن القرار 181، لا يحقق إلا جزء من هدفها الاستراتيجي في فلسطين. أما العرب فقد رفضوا من الأساس، التعامل والتعاطي مع اللجنة، مُعبرين عن رفضهم تماماً فكرة تقسيم فلسطين.

وبخصوص "لجنة التوفيق" 1949-1951، فقد عُقدت عدة لقاءات واجتماعات، من أجل التوصل إلى هدنة توقف القتال، وتمثلت بمؤتمر لوزان (1949)، وجنيف (1950)، وباريس (1950). وتعامل معها كلٌ من العرب والإسرائيليين، إلا أن الطرفين تبنوا مواقف متشددة، لم تمكنهم من تحويل الهدنة إلى سلام، وعليه تعثرت كافة الجهود من أجل إيجاد حل للقضايا الخِلافية الست، والتي تمحورت حول: الاعتراف والشرعية، الحدود والأرض، القدس، حرية المرور عبر قناة السويس، اللاجئين والمياه. حيث كانت إسرائيل حينها، تسيطر على 78% من فلسطين، وتضع شروطها، وترفض وتقبل ما تراه مناسباً ويصب في مصلحتها، استنادا للأمر الواقع الذي فرضته، وكانت تصر على التوصل إلى سلام مع العرب قبل النظر في موضوع الأراضي المحتلة واللاجئين. بدورهم، اعتبر العرب أن توقيع اتفاق الهدنة، يعني التسليم بأن الحرب انتهت دون عودة اللاجئين، ودون انسحاب إسرائيل من المساحة التي لم تخصص لها (كابلان،2014: 233-240).

ويتضح مما تقدم، أن إسرائيل، لم تكن ترغب خلال محادثات لوزان، في التفاوض مع اللجنة من أجل السلام كما ادعت، ولم تكن لتقبل بالانسحاب، ولو شبراً واحدا من الأراضي التي احتلتها، ليعود اللاجئين الفلسطينيين لوطنهم؛ بل كانت تتبع سياسة المماطلة، والتظاهر بتقبل الأمر، حتى لا تنهار المحادثات من أول جلسة؛ وبالتالي، يتأثر طلبها للعضوية في الأمم المتحدة، وهو ما بدا

واضحاً، عندما عاد وفدها الى تل أبيب بعيد صدور قرار قبول انضمامها الى المنظمة في 11 مايو 1949. (هيكل، ج2، 1999: 23 -24)

وهنا أظهر العرب ولأول مرة، مرونة تجاه ما رفضوه من قبل في قرار التقسيم، وباتوا يطالبون بعودة اللاجئين، على الأقل، إلى حدود قرار التقسيم. واستطاعت إسرائيل أن تفرض خط الهدنة كأساس للبدء في أي مفاوضات. بمعنى، أن أية مفاوضات مستقبلية يجب أن تنطلق من ذلك الخط كأمر واقع، وهو الذي لم يقبل به العرب حينها. (العقاد، 1968: 143)

وحتى قضية القدس، لم تنجح توصية لجنة الأمم المتحدة في أن تُبقي عليها كمنطقة دولية ينزع منها السلاح. (كابلان، 2014: 240)

وما تلاحظه الدراسة، أن إصرار العرب بعد حرب 1948، بالتأكيد على أن تنطلق المفاوضات، من نقطة خط التقسيم، لا من خط الهدنة الذي فرضته إسرائيل؛ كانت المعضلة التي قوضت الجهود التي بذلتها لجنة التوفيق، كي يتم التوصل إلى اتفاق سلام، يفضي لإقامة دولة فلسطينية مستقلة على الجزء العربي الذي تضمنه قرار التقسيم. فالدول العربية الأربعة التي ذكرت بالسابق؛ وقعت على اتفاقات الهدنة عام 1949، والتي تُحرمْ على أي طرف، انتهاك خط الهدنة التي فرضته إسرائيل. ورغم ذلك، لم يتم، على الأقل دعوة اللاجئين الذين تشتتوا في الدول المجاورة؛ للعودة إلى الجزء العربي الفلسطيني الغير محتل، ولو بشكل مؤقت حاله حال إسرائيل التي لم يمنعها أحد من استقبال المهاجرين، وكان لها مطلق الحرية في إدخال من تشاء من اليهود. وجاءت الفرصة الثانية، التي كان لا بد من استثمارها؛ قبل حرب عام 1967، عندما كان الجزء غير المحتل في متناول اليد. والسؤال الذي يُطرح: ما الذي منع منظمة التحرير الفلسطينية، التي تأسست قبل حرب 1967 بثلاثة أعوام، من أن تأخذ ذلك الجزء (الأمانة كما كان يصفها الملك حسين)، من الأردن ومصر، وتقيم عليه الدولة؟ هل هي الدول العربية، أم عدم جاهزية منظمة

التحرير لتسلم قيادة الشعب الفلسطيني وحدها، أم ميثاقها القومي الذي يعتبر فلسطين وحدة إقليمية لا تتجزأ؟

في الواقع، ترى الدراسة أن منظمة التحرير سعت منذ نشأتها عام 1964، لتثبيت بناء الكيان الجديد، والمتمثل بإضفاء الشرعية السياسية عليه من الدولة العربية والعالم، وكان جُل اهتمامها على المسائل المتعلقة بتوفير متطلبات النضال بكافة مجالاته، وتطوير الشخصية الفلسطينية، كي تضمن بقاءها، وبقيت بمنأى عن أية خلافات عربية (وفا،2018). وترى الدراسة، بأن المنظمة لم ترغب بأن تلقى، نفس مصير حكومة عموم فلسطين التي ولدت ميتة، ولم إعطائها أي نوع من الدعم الفعلي على الأرض. فلم يكن الظرف مهيأ للمنظمة، إلا فترة ما بعد الحرب، لكنه بات مختلفاً في ذلك الوقت، وأصبحت العودة إلى الوراء مستحيلة، وكان من الأفضل لو استخدم ذلك الجزء كأساس للانطلاق.

أُعتبر إعلان البرنامج السياسي المرحلي (النقاط العشر) الذي طرحته المنظمة عام 1974، الذي كان أحد بنوده، ينص على إقامة دولة فلسطين على أي جزء محرر في فلسطين؛ تحولاً مؤقتاً في استراتيجية المنظمة، حتى تحقيق الهدف الرئيسي. إلا أن ذلك التحول جاء متأخراً، وأتت الرياح بما لا تشتهي السفن، فلم يعد في متناول اليد أي جزء. ولم تعترف منظمة التحرير، بعد إطلاقها للبرنامج، بقراري 242، و338، رغم أنه كان يتضمن انسحاب إسرائيل من أجزاء من فلسطين؛ لأنها رأت بأن القرار، يتعامل مع القضية الفلسطينية كمشكلة لاجئين، لا قضية شعب له حق أن يقرر مصيره.

وكانت هذه الفرصة الثالثة، التي أتت بعد حرب عام 1967، وبالتحديد فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات، عندما كان السوفييت، يؤكدون باستمرار على ضرورة الاعتراف بالقرار كي يكون قاعدة خصبة لإقامة الدولة الفلسطينية. وعبر عن ذلك، وزير الخارجية الاتحاد السوفييتي

"أندريه غورميكو"، عندما كان يلتقي بوفد المنظمة، في كل مرة، بالقول: " لا حل أمامكم ما لم تعترفوا بالقرارين 242،338، وان هذه القرارات شيك ثمين بأيديكم، عليكم أن تستعملوه في الوقت المناسب، ويجب أن لا تتأخروا، لأنه سيأتي وقت ويفقد فيه قيمته، فأرجوكم أن تعطونا هذا الشيك لنتحدث به مع الأمريكان والأوروبيين والإسرائيليين، لعلنا نجد لكم حلاً". (عباس، 2010: 38) وبالفعل، لم يُستثمر ذلك الشيك وأصرت المنظمة على رفضه حتى فُقدت قيمته.

عملياً، ومن وجهة نظر الدراسة، كانت النصيحة التي أسداها الوزير السوفيتي لوفد المنظمة، ثمينة بالفعل، وكان من الأجدر استغلالها والأخذ بها، وكان من الأفضل، لو قبلت منظمة التحرير، التعامل مع القرارين فور إقرار برنامج النقاط العشر الذي يقبل بإقامة دولة فلسطينية على أي جزء يتم تحريره والاعتراف بالقرارين كتكتيك. حيث أن القرار يتضمن انسحاب إسرائيل من الأراضي التي أُحتلت عام 1967، ولربما كان تطبيقه أسهل في ذلك الوقت، خصوصاً، أن إسرائيل رفضت تطبيقه فيما بعد، ورفضت حتى عبارة "الالتزام بتطبيقه" في أي مبادرة.

أعادت انتفاضة الحجارة عام 1987، الحياة إلى القضية الفلسطينية (بعد فشل إسرائيل في قمعها واخمادها)، وأتيحت فرصة رابعة، للتوصل إلى حل يفضي لقيام دولة فلسطينية، حيث اعتُبرت، وبحسب السوفييت، تغير نوعي في الموقف الدولي، ما دفع الأمريكان للتحرك وتنشيط المساعي الدبلوماسية لإيجاد حل، والضغط على إسرائيل التي أصبحت بنظر العالم إرهابية، بسبب ممارساتها العنيفة ضد الانتفاضة. وتزامن الضغط الأمريكي، مع التحذير الذي وجهته الدول العربية للولايات المتحدة، بأن تتضرر المصالح المشتركة. واعتبر الرئيس ياسر عرفات، أن الانتفاضة أتاحت ورقة ثمينة وفرصة جيدة في يد المنظمة، مؤكداً على ضرورة طرح برنامج سياسي مقبول داخلياً وخارجياً، يكون بعيداً عن الخيار الأردني أو الحكم الذاتي، وأن يشمل: إما إقامة دولة بحكومة مؤقتة على حدود ما قبل الرابع حزيران 1967، أو دولة بدون حكومة على حدود 1967،

أو حكومة مؤقتة بدون دولة، أو إشراف دولي على الضفة الغربية وغزة. لكن الأمين العام للجبهة الشعبية "جورج حبش"، اعتبر أن الانجرار وراء القرارين خطأ سياسي كبير، مشدداً على وجوب أن تكون التنازلات مقابل تنازلات، أي دولة فلسطينية مقابل تنازلات تُقدم لإسرائيل (نوفل، 2001: 144-159).

طرح وزير الخارجية الأمريكي "جورج شولتز" في أذار 1988، مبادرة تتضمن أربعة مراحل، أولها إقامة حكم ذاتي بوتيرة متسارعة لضمان منع مماطلة الطرف الإسرائيلي، وأن تكون مدة المفاوضات الأولية 6 أشهر، بين إسرائيل ووفد مشترك أردني – فلسطيني (دون ذكر منظمة التحرير)، ثم تبدأ مفاوضات الوضع النهائي بغض النظر عن نتائج المرحلة الأولى، ولمدة عام على أن تتم خلالها المرحلة الأخيرة، وهي المرحلة الانتقالية لمدة ثلاث سنوات (Shultz,1993: 26-18). وحاول شولتز التواصل مع فلسطينيي الداخل، من أجل تمرير المبادرة من خلالهم كبديل عن المنظمة؛ إلا أن منظمة التحرير، أيقنت بأن الموافقة على المبادرة مرتبطة بإنهاء وجودها وخلق البديل، وعليه أفشلت محاولات شولتز لتجاوزها، من خلال قيام الرئيس ياسر عرفات بالضغط على قيادات الداخل، لعدم الاجتماع بشولتز أو حتى الاستماع له. وبالفعل أجهضت المنظمة المبادرة. وأثبتت للأمريكان، بأنها لا يمكن أن تفقد زخمها القوي. (نوفل، 2001: 128)

ورغم دعم بيريز للمبادرة، إلا أن شامير رفضها بشدة، ورفض الدعوة لعقد مؤتمر للسلام ورفض التنازل عن أي شبر مقابل السلام. (BBC, 2011: Prt. 5)

اعتبر الملك حسين أن مبادرة شولتز فرصة يجب انتهازها، حيث كانت تلك، فرصة خامسة تم إضاعتها. حيث أدخل الملك بعض التعديلات على المبادرة التي لن يقبلها أحد بصيغتها الأصلية؛ وتضمنت التعديلات، تطبيق قرار 242 على جميع الأراضي المحتلة، وأن تضع الدول الخمس الكبار، ثقلها لمساعدة الأطراف على التوصل إلى سلام شامل ودائم من خلال مؤتمر دولي

فاعل. وأن الشعب الفلسطيني له الحق في تقرير مصيره من خلال منظمة التحرير التي تمثله، ولا يمكن للأردن أن يكون بديلاً عنها. لكن دعوة الملك، لم تلقَ أذانا صاغية خلال انعقاد القمة العربية الطارئة في حزيران 1988، بسبب اهتمام العرب، في البحث بسبل دعم الانتفاضة. وكان المجتمعين ينتابهم الشك بخصوص المبادئ؛ وبأن الملك ما زال يأمل في استعادة الضفة الغربية لنفسه، بالرغم من محاولاته المتكررة لتبديد تلك الشكوك. ونتيجة للنصائح التي قدمها مستشارو ومساعدو الملك قبل القمة العربية، انفصل الأردن عن الضفة الغربية منهياً بذلك فكرة " الخيار الأردني" الذي كان لا يرغبه الملك، والتي ولدت القلق لدى الإسرائيليين الذين أصبحوا في مواجهة منظمة التحرير مباشرة. واعتبر شولتز، أن هذا الاجراء، إنهاء لمبادرته التي تعتمد على الأردن بشكل رئيسي. (شلايم،2011: 540-548)

وفي الواقع، يمكن القول بأن طريقة تعامل منظمة التحرير مع مبادرة شولتز، التي سعت لتجاوزها؛ سليمة، باعتمادها على ركنين في إجهاضها: حث الجامعة العربية على رفضها، ومنع فلسطينيو الداخل من التعامل معها. حيث شعرت المنظمة بأن المبادرة فيها أهداف مبيته، وتم رفضها من الجميع بما فيها الأردن. إلا أن الأمر مختلف بعد التعديلات التي أضافها الملك حسين؛ والتي غيرت من محتواها بشكل يمكن قبوله أو دراسته على الأقل، بل من الممكن القول بأنها مبادرة جديدة بحد ذاتها. ورغم أن الانتفاضة كان لها الزخم الأكبر في القمة، إلا أنه لم يكن هناك ما يمنع العرب من تدارس المبادرة ومناقشتها (بعد التعديلات)، وصرف النظر عن نوايا الملك التي كانت مجرد شكوك تنتابهم، خصوصاً أن التعديلات، كانت ترفض عدم ذكر منظمة التحرير كطرف فلسطيني، وتصر على أن المنظمة هي من الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

كان تعامل منظمة التحرير مع القرارين 242 و338، من المحرمات (كما وصفها عضو اللجنة التنفيذية محمود عباس "أبو مازن")، ورغم ذلك، قام "أبو مازن" (الرئيس الحالي)، بطرح مبادرة سياسية تقضي بالتعامل مع القرارين، وأن القبول بهما يعني وجوب تطبيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة 1967. حيث دعم أبو إياد، مع عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية تلك المبادرة، معتبرين بأن التعامل مع القرارين بمثابة تكتيك يفضي إلى الهدف الاستراتيجي، وكان لأبو اياد، دور مؤثر في تبني المجلس الوطني للمبادرة السياسية، من خلال كلمة مطولة. (عباس، 2001: 42-58)

فقد دافع "أبو إياد" عن فكرة الاعتراف بالقرارين، وربطهما بإعلان قيام الدولة، وأنْ لا قيمة للإعلان دون تقديم بيان سياسي يخرجون به إلى العالم، وأن ذلك الطرح سيُخرج القضية من حالة الجمود إلى حالة التحرك باتجاه الدولة، وأن الإبقاء على رفض القرارين، يعني أن الدولة لن تأتي، ويجب التعلم من الماضي، عندما فقدو فرصة الدولة الفلسطينية في قرار التقسيم، ما أدى إلى فقدان كامل فلسطين. وأن خيار النصر بالحرب بعد اتفاق كامب ديفيد انتهى، فحتى الوصول إلى دولة مستقلة أو ناقصة السيادة على حدود 1967، يحتاج إلى نضال وجهد كبيرين. وأضاف قائلاً: "إن كنتم لا ترغبون بالتحرك، فعليكم تسليم الضفة الغربية للأردن، وإخبارهم بأن المنظمة اخطأت عندما اعتبرت نفسها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني". وكان أبو اياد يؤكد على أهمية الدور الأردني الذي لا ينهيه قرار فك الارتباط ابداً، وأكد بأنه لا يجب أن يكون القرارين 181 و194، شرطاً لعقد المؤتمر الدولي بل يتم وضعهما على جدول الاعمال، وأضاف: "من يريد تعطيل انعقاد المؤتمر الدولي بمشاركة م. ت. ف لحساب الدول العربية فليعلن موقفه بصراحة". (نوفل، 2001: 160-187)

وبالنسبة للحوار مع الأمريكان، فما كان للأخيرة أن تقبل بالدخول في حوار مع المنظمة، لولا الشروط التي وضعتها، والتي وافقت المنظمة عليها، خلال خطاب الرئيس ياسر عرفات في الأمم المتحدة عام 1988، وفي المؤتمر الصحفي الذي أعقب الخطاب. فأصبحت المنظمة مهيئة تماماً لتمثيل الشعب الفلسطيني، وتسعى للتوصل إلى حل يفضي لإقامة دولة مستقلة. وشعرت إسرائيل حينها، بأن أمنها مهدد، وخشيت من أن يكون بدء الحوار الأمريكي الفلسطيني، خطوة في طريق اعترافها بالدولة الفلسطينية التي أعلن قيامها عام 1988. لكن الحوار كان مرهوناً بنبذ العنف ضد الإسرائيليين، وسرعان ما توقف الحوار بُعيد قيام مجموعة مسلحة بعملية عسكرية على شاطئ تل أبيب، والذي اتهم به الأمريكان المنظمة بعجزها عن السيطرة على الفصائل من أجل إتمام تسوية (عباس،2001: 42 -58).

ويتضح مما سبق، وبحسب الدراسة، أن التحول والتطور في فكر المنظمة، هو من جعلها تسعى لأن تستثمر أية فرص تتاح لها، من شأنها أن تمهد لاستكمال مشروع الدولة الفلسطينية.

اعتبرت مبادرة السلام الفلسطينية التي تزامن طرحها مع إعلان قيام الدولة عام 1988، فرصة لبداية مرحلة تجسيد الدولة، حيث سعت منظمة التحرير، لنيل الاعتراف من دول العالم، وتوالت الاعترافات بالدولة الفلسطينية بسرعة كبيرة، حتى تجاوزت المائة اعتراف بعد فترة قصيرة، وكان رأي السوفييت، بأنه لا يمكن الاعتراف بدولة على الورق دون سيادة على أرضها. وارتأت أوروبا أن تتعامل مع الإعلان بحذر، والبحث عن مخرجات قانونية، في ظل عدم وجود حكومة للدولة. وعومل الرئيس ياسر عرفات في عدة من عواصم معاملة الرؤساء. ودعت الأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي بمشاركة منظمة التحرير، واستخدم مجلس الأمن اسم فلسطين بدلاً من م. ت. ف. حينها، ظنت المنظمة أنها تستطيع بتلك الاعترافات؛ الانضمام إلى المنظمات والاتفاقيات

الدولية. إلا أنها لم تنجح لعدم تأييد الأوروبيين والسوفييت، بالإضافة للأمريكان. (نوفل، 2001: 220 –230)

منح توقيع إعلان المبادئ 1993، مشروع الدولة الفلسطينية زخماً جديداً. وكانت فرصة أخرى جديدة لإقامتها. فلو تم تنفيذ ما اتفق عليه بشأن قضايا الوضع النهائي؛ لأبصرت تلك الدولة النور، خصوصاً أن القيادة الفلسطينية، أصبحت تمارس مهامها، ولأول مرة على أرض فلسطين. وعلق الرئيس الفلسطيني محمود عباس، على اتفاق أوسلو، "بأنه مكن الطرف الفلسطيني من الحصول على جزء من المطالب الفلسطينية، وبنفس الوقت لم يتم التنازل عن الجزء الآخر". (عباس،2001: 16 – 17)

وثُبِتت فلسطين على خارطة العالم السياسية، وفُتحت لها أبواب العالم بمؤسساته الدولية، لكي تدخل من خلالها إليه. ولم يَدْخر الطرف الفلسطيني جهداً، كي لا يتم تفويت هذه الفرصة الثمينة، وأصر على السير قدماً، من أجل إنجاز قضايا المرحلة النهائية من الاتفاق، التي لا يمكن التنازل عنها، لأن التنازل عن أي منها؛ يعني عدم العودة لها وخسارة لا تعوض. وكان الهاجس الأكبر لدى القيادي "أبو مازن"، هو عدم التطبيق، والذي كان نقطة خلافية في بنود إعلان المبادئ (عباس،2001: 16 – 17).

إلا أن الوقائع (بحسب الدراسة) تشير إلى أن اتفاق إعلان المبادئ لم يفضي إلى دولة، ولعل بنود الاتفاق، لم تُلزم الإسرائيليين بالتطبيق. ولربما لو أصر الطرف الفلسطيني على إلزام إسرائيل بالموافقة على كلمة " التطبيق"، لكان من الممكن أن تنسف الأخيرة، كل ما تم التوصل إليه، بلحظة. وفي واقع الأمر، يعتبر توقيع الاتفاق، وإن لم يفضي إلى دولة؛ فرصة ثمينة جداً، تم استغلالها، ولم تكن ضائعة، ووضعت تلك الفرصة، لبنة في مشروع الدولة الفلسطينية.

فرصة أخرى ضائعة، كانت ربما ستسهم في استكمال بناء مشروع الدولة الفلسطينية. وهي فترة انتخابات الكنيست الإسرائيلي عام 1999، عندما كان "باراك" بحاجة لأصوات العرب البالغة نحو ثلاثمائة ألف صوت للفوز على نتنياهو، وبالفعل فاز باراك حينها بفارق أربعمائة ألف صوت عن نتنياهو، وحصل على أصوات العرب، على أمل منهم بأن يكمل المسيرة السلمية وسير المفاوضات بجدية. لكن ومع الأسف، اتبع "باراك" سياسة قلب الطاولة على الجميع، باتخاذه إجراءات عنيفة ووحشية ضدهم بسبب وقوفهم إلى جانب إخوانهم في انتفاضة الأقصى 1999، رغم أنهم مواطنون في إسرائيل (عباس، 2001: 18-19).

وفي واقع الأمر، ترى الدراسة بأنه كان يتعين على عرب الداخل، وقبل الوصول إلى هذه النتيجة؛ عدم منح أصواتهم لباراك، قبل التفاوض معه، لعلها حصلت منه على بعض المكاسب السياسية (ولو حتى سراً، كي لا تتأثر حملته الانتخابية من قبل مؤيديه الذين لا يرغبون في تطبيق ما اتُفق عليه مع الطرف الفلسطيني)، وانتزعت تعهد منه، للسير قُدماً في مرحلة التطبيق.

كانت جميع المبادرات من أجل التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية؛ تُعرض على الجانب الفلسطيني ليتم تدارسها، والتعامل معها، إن كانت تُحقق تقدم ملموس لصالح القضية، أو لرفضها إن لمس فيها تنازلاً ينتقص من حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، ولا يمكن اعتبار كل مبادرة أو خطة، فرصة ثمينة يجب استثمارها، لأنه من الممكن أن تنطوي تلك الخطط، على حلول للقضية الفلسطينية، لا تلبي طموحات الشعب الفلسطيني. ويمكن اعتبار خطة الإدارة الأمريكية الجديدة (2017)، برئاسة "ترامب"، إحدى تلك الخطط. وعلى ما يبدو، أنها تريد تغيير النهج المتعارف عليه، والمتمثل بمعرفة موقف الطرف الفلسطيني. حيث أن الإدارة، أتت بخطة، دون أن تطرحها

بشكل رسمي على أحد، وأسمتها "صفقة القرن" * . ويبدو أن مهندسو الصفقة، قد تعمقوا كثيراً في دراسة الفكر السياسي الفلسطيني، وعَلِموا بأن الفلسطينيين لن يقبلوا، ولا بأي شكل من الأشكال؛ التفريط أو الانتقاص من الحقوق الغير قابلة للتصرف.

وكما هو متوقع؛ تم رفضها من قبل الطرف الفلسطيني، الذي رأى أنها تحمل في طياتها إزالة للثوابت وإنهاء لعملية السلام، وفي مقدمتها القدس واللاجئين. ويتفق العديد من الباحثين والمعنيين بالشأن الفلسطيني، بأن الصفقة، ماهي إلا تجسيد لما ورد في خطاب "نتنياهو" في جامعة بار إيلان 2009** ، عندما طرح رؤيته بخصوص قضايا الوضع الدائم ومستقبل التفاوض بشأنها.

وتتفق الدراسة مع موقف القيادة الفلسطينية، الرافض لتلك الصفقة، أو اعتبارها فرصة تستدعي دراستها. لأنها تمس قضايا الوضع الدائم، خصوصاً وأن تلك الصفقة تتضمن إسقاط قضيتين جوهريتين: القدس واللاجئين، وتُعتبر امتداد لطرح نتنياهو في 2009، ومن قبلها في كامب ديفيد 2000.

---

* قدم أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، تقرير سياسي للمجلس المركزي، كشف فيه عن تفاصيل صفقة القرن، والتي تشمل إسقاط القدس من المفاوضات، وجعل عاصمة دولة فلسطين في احدى ضواحيها، وتحدثت الكثير من التقارير على أنها بلدة "أبو ديس". وتقام دولة فلسطينية على أجزاء من الضفة (منطقة أ وب)، مع إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين من خلال الدولة الفلسطينية. وأن تكون الدولة منزوعة السلاح، على أن تكون السيطرة إسرائيلية على الأجواء والمداخل (عريقات، 2018: 6).

** تضمنت الرؤية، قبول قيام الدولة الفلسطينية بالشروط الإسرائيلية، مع استبعاد المفاوضات القدس، باعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل، مع صون حق العبادات، أما قضية اللاجئين، فيتم البحث عن أي حل لها، ماعدا عودتهم الى دولة إسرائيل. وبشأن المستوطنات، سيتم التفاوض بشأنها من دون ان يتم بناء المزيد. وفي موضوع الدولة الفلسطينية، فيجب تحقيق شرطين لقيامها: أن تكون منزوعة السلاح، مع مراقبة المداخل دون سيطرة فلسطينية على الأجواء؛ والاعتراف الفلسطيني بأن إسرائيل دولة الشعب اليهودي (Haaretz, 2009).

فأغلبية دول العالم تؤيد خيار حل الدولتين وإنهاء المفاوضات بشأن قضايا الحل النهائي، وليس الغائها أو شطبها، وهو ما بدى واضحاً في معظم دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة. ففي الدورة الحادي والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2016، أكد معظم المتحدثون من مختلف دول العالم على خيار حل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية على أراضي 1967. مع ضرورة إيجاد حل عادل للاجئين، وأيد عدد منهم المبادرة العربية 2002، والمبادرة الفرنسية 2016 (UN, 2016).

وفضلاً عن كل ما تقدم، ومما لا شك فيه، بأن هناك العديد من الفرص، كان بالإمكان استثمارها، أو يمكن استثمارها، والتي من الممكن أن تحقق مكاسب سياسية للشعب الفلسطيني، إلا أن التعامل معها لم يمكن بالمستوى المطلوب. وما يتعين امتلاكه هو أدوات استشعار تلك الفرص، خصوصاً، أن الجانب الفلسطيني يملك أهم تلك الأدوات، ألا وهو الحافز؛ الذي يعمل على توسيع دائرة التفكير بقضية الشعب الفلسطيني، ويدفع للبحث عن فرص يمكن استثمارها استثمار جيد، من خلال محاولة إيجاد بدائل أخرى غير البدائل التقليدية، كالمبادرات السياسية التي كانت في صالح الدولة الفلسطينية، ورفضها الجانب الإسرائيلي برمتها. وهذا لا يعني بأن المبادرات السابقة قد أصبحت من الماضي؛ بل يمكن الاستناد عليها والعودة لها، عندما تكون البدائل الجديدة (الفرص) قد آتت بثمارها باعتبارها ورقة فلسطينية ثمينة، تُشغل بال الطرف الإسرائيلي وحتى الأمريكي، وتجبرهم على التعامل معها بجدية أكبر، كورقة لا يمكن تجاهلها كما تجاهلت إسرائيل جميع المبادرات المؤيدة للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة.

ومن الفرص المتاحة، حركة مقاطعة إسرائيل* ، Boycott, Divestment, Sanctions (BDS)، التي تعتبر فكرة فلسطينية، وفرصة ثمينة يجب استثمارها بشكل أكبر، خصوصاً أنها ما تزال قائمة، وهي أداة ووسيلة مشروعة، وفعالة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. والتي تؤثر مباشرة في اقتصاده. كما تؤثر في الشق السياسي أيضاً. فهي تدعو لمقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها، بسبب ما فعلته وتفعله بالشعب الفلسطيني، وبالفعل، حققت الحركة العديد من الإنجازات، وتجاوبت العديد من الشركات العالمية، كشركة " أورانج" الفرنسية، في العام 2016. واستغرق هذا الجهد الجماعي ما يزيد عن ستة سنوات، وإن ادعت الشركة الفرنسية حينها، أن إنهاء شراكتها مع شركة "بارنتر الإسرائيلية"، ليس له علاقة بالحركة، إلا أن هذا، لم يكن مقنعاً للجميع. وكذلك الشركة الأمنية البريطانية G4S، التي تدير السجون الإسرائيلية، ونتيجة للحملة الدولية التي أطلقتها الحركة الداعية لعدم التعامل مع الشركة البريطانية حتى تسحب جميع استثماراتها من إسرائيل، أوقفت الشركة معظم استثماراتها (BDS, 2018).

أصدر الاتحاد الأوروبي قرارا في العام 2015، يقضي بتوسيم منتجات المستوطنات الإسرائيلية، وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي برر تلك الخطوة على أنها تقنية، ولا علاقة لها بالسياسة، إلا أن إسرائيل اعتبرت أن الاتحاد الأوروبي يكيل بمكيالين في ظل وجود أكثر من مائتي نزاع على الأراضي في العالم.

أما الطرف الفلسطيني فاعتبر أنها خطوة جيدة، لكنها غير كافية، ويجب أن تكون مقاطعة شاملة لمنتجات المستوطنات حتى تكون ورقة ضاغطة من الاتحاد الأوروبي لكي تتوقف إسرائيل عن الاستيطان في الأراضي الفلسطيني، والذي يرفضه القانون الدولي (نتنياهو، 2015).

---

*هي حركة فلسطينية ذات امتداد عالمي، تسعى لتحقيق الحرية والعدالة والمساواة، وتعمل من أجل حماية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف (موقع الحركي الرسمي)

وفي الواقع، فإن إسرائيل تراقب عن كثب، وبقلق شديد؛ نشاطات تلك الحركة المتصاعدة، وترى بأن لها تبعات خطيرة ومؤثرة على إسرائيل.

حيث حذر "نتنياهو" خلال مؤتمر عام 2015، بأن تلك الحركة تنتشر بشكل متسارع، وتشهد استجابات في عدة مجالات، ورأى بأن هذا الأمر لا يهدد الشعب اليهودي فقط، بل هو محاولة لنزع الشرعية عن إسرائيل، ويجب التصدي لتلك الحملة وأن يُدافع عن حق إسرائيل بالوجود. (Nitanyahu,2015)، ويتضح من ذلك، بأن دعم الحركة بشكل كبير، يعتبر فرصة لا يستهان بها. وكل سنة يتم تحقيق تقدم، في ملف إغلاق الشركات التي تتعامل مع إسرائيل.

لم يكن الشعب الفلسطيني مقسم قبل عام 1948، فكان شعب واحد، يحمل هوية وطنية قومية. ومنذ احتلال عام 1948، أصبح الشعب الفلسطيني مُقسم إلى فئات عدة؛ غزة، ضفة، قدس، داخل، شتات. وبالرغم من تأكيد الأمم المتحدة على إسرائيل، بأن تمنح حقوقاً للشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة، كشرط لقبول عضويتها؛ إلا أن الأخيرة سعت إلى طمس الهوية الفلسطينية، مستندة إلى القوانين التي سنتها في ذلك الوقت، واستخدمت سياسة التطويع وتشويه الوعي، بأن فلسطينيو الداخل، يختلفون عن باقي الفلسطينيين، وأنهم ليسوا حتى جزء من الأمة العربية، وأطلقت إسرائيل عليهم مسمى "عرب إسرائيل". إلا أن فلسطينيو الداخل، أدركوا هذا الأمر تماماً، وإنْ اضْطُروا للتعامل مع المحتل لأسباب تتعلق بسير حياتهم. ورغم غياب واضح للتمثيل الفلسطيني في الفترة ما بين 1948-1964، إلا أن هويتهم الوطنية لم تُطمس، وبُث فيهم روح الانتماء والولاء الوطني والقومي. حيث كان لنشأة منظمة التحرير، والثورة الفلسطينية، دور وأثر بالغ في تعزيز تلك الروح، وتقوية الوازع الوطني لبناء الذات، واسترجاع الهوية الوطنية، مع طمس مسمى "عرب إسرائيل". وهو ما تعتبره إسرائيل التحدي الأكبر لها. وعليه، يعتبر ما ورد سابقاً، فرصة أخرى من الفرص المتاحة، التي تتطلب السير قدماً من أجل إعادة أجزاء الشعب الفلسطيني

إلى بعضها، كي يصبح كتلة واحدة، شعب فلسطيني، لا يقبل القسمة أبداً، والذي سيساهم حتماً في مشروع إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تجمع الكل الفلسطيني. (زحالقة، 2018: 2-8)

وتتفق الدراسة، مع ما ورد سابقاً، بأن تعزيز العمل الفلسطيني الداخلي، والخارجي بين أبناء الشعب الواحد، يعتبر فرصة هامة متاحة، خصوصاً وأن عدد الفلسطينيين في الداخل في تزايد مستمر؛ ما يعني تزايد تمثيلهم في الكنيست، وهم يدركون تماماً، بأنهم إحدى الأوراق المؤثرة في مسار القضية الفلسطينية. وبما أن الكل الفلسطيني يسعى إلى نفس الهدف، أي نيل الحقوق الفلسطينية كاملة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ فيجب أن يكون العمل واحد. وإنْ كان عدد من فلسطينيو الداخل يفضلون الحياة في ظِل الدولة الإسرائيلية ويَدّعون بأنهم ينعمون بحياة كريمة، لكنهم بالنهاية ليسوا يهود، وبالتالي، فلا مستقبل لهم في إسرائيل؛ وهو ما تكشفت ملامحه من قبل، وتجسدت بعد إقرار قانون القومية الأخير التي وافقت عليه الحكومة الإسرائيلية في صيف عام 2018، الذي يميز بين مواطنيها على أساس عرقي ديني، والذي يطمس اللغة العربية باعتبارها لغة غير رسمية. حيث أن المساواة التامة بين المواطنين بالنسبة لإسرائيل؛ تعني إلغاء الطابع اليهودي لها، وبالتالي لن تسمح بذلك.

في العام 2015، كان يحق لنحو 700,00 ألف عربي فلسطيني في الداخل، التصويت في انتخابات الكنيست الإسرائيلي الـ 20؛ حيث صوت منهم 446,583، ما نسبته 64%، لصالح القائمة العربية المشتركة. (Knesset,2015). إلا أن القائمة كانت تأمل في أن تصل نسبة المشاركة من العرب إلى 70%، لتحظى بـ 15 مقعداً، وحصلت على المركز الثالث بواقع 13 من أصل 120 مقعداً. ولولا أن "ليبرمان"، نجح عام 2014 في تمرير قانون، يسمح برفع عدد الأصوات اللازمة للحصول على مقعد، من 29،366 صوت إلى 32,822 صوت؛ لحصلت القائمة على 15 مقعد أو يزيد. حيث كان من الواضح بأن القائمة المشتركة، هي المستهدفة من

إقرار ذلك القانون، وهو ما سهل ائتلاف الأحزاب العربية في تلك الانتخابات. (أرناؤوط، 2015: 148 -151)

ويلاحظ مدى أهمية التجربة الجديدة التي قام بها ممثلو الداخل في الاراضي المحتلة 1948، عندما ائتلفت ولأول مرة أربعة أحزاب، شيوعية، إسلامية، وقومية، وهو ائتلاف سياسي لا أيديولوجي، وهي: الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة، التجمع الوطني الديموقراطي، الحركة الإسلامية –الجناح الجنوبي، والحركة العربية للتغيير. ما يعني أنها من الممكن أن تكون فرصة جيدة، تتمثل في أن يصبح للائتلاف ثقل سياسي في الكنيست، وأن يكون لها دور وطني بارز في إثبات الحق الفلسطيني. (زحالقة، 2018)

ومن اللافت، أن عدد كبير من الفلسطينيين العرب لم يصوتوا للقائمة، ولا لأي أحزاب أخرى، وكان من المفترض أن يحظى الائتلاف العربي، بعدد أكبر من المقاعد. حيث أن هناك العديد من الأسباب، حالت دون ذهاب نحو 250 ألف ناخب عربي، للتصويت لصالح تلك الاحزاب.

وتكمن الفرصة المتاحة هنا، بالبحث في كيفية تعزيز قدرة الائتلاف العربي، ليصبح أكثر تأثيراً في الكنيست، ودراسة مدى فرصة الائتلاف مع أحزاب أخرى مؤيدة (غير صهيونية) للسلام مع الفلسطينيين على مبدأ حل الدولتين، آخذين بعين الاعتبار تلبية مصالح وطلبات الناخبين (اليهود وغير اليهود) المتعلقة بشؤون حياتهم في الداخل؛ من شأنه أن يشجع الناخب العربي، على التصويت، ويشعره بأن صوته لن يذهب أدراج الرياح، بل سيذهب لقائمة تسعى للأفضل على المستويين الداخلي والخارجي.

فهل هذا السبب الوحيد الذي لو افترضنا إنْ تم تجاوزه، ستحظى القائمة بجميع أصوات العرب في الداخل؟

يظهر من خلال عدة دراسات أُجريت، أن النسبة الأكبر من الـ 36%، هم من فئة اللامباليين العرب (20%)، بالإضافة إلى امتناع نحو 10% من مؤيدي بعض الحركات العربية، كالحركة الإسلامية – الجناح الشمالي، بزعامة الشيخ "رائد صلاح"، والتي ترى أن مشاركة العرب، ما هي إلا أداة تجميلية للاحتلال الذي يفتك بالشعب الفلسطيني؛ ولكنها، لم تدعوا إلى مقاطعة الانتخابات. أما حركتا "أبناء البلد" و" كفاح"، فدعوا إلى المقاطعة لأنهم لم يَمنحوا الاحتلال مشروعيته عام 1948 (ارناؤوط، 2015: 150 –157).

وعن الشراكة العربية اليهودية (غير الصهيونية)، فرغم أن القائمة المشتركة تضم يهود في كُتَلِها، إلا أن الشراكة تبدو صعبة بعض الشيء، حيث تكمن الصعوبة في اللغة والتاريخ والرواية، وليس في برنامج العمل السياسي. فهل يصوت اليهود للقائمة العربية لأن بها أحزاب تضم أعضاء يهود؟ ان الفلسطيني، يصوت بصفته مواطناً اسرائيلياً، لكنه سيصوت للقائمة لأنه فلسطيني، بحكم وازعه الوطني. وتُمثل القائمة المشتركة مواقف المجتمع العربي الفلسطيني، على عكس باقي القوائم التي تخدم وتمثل الجمهور الإسرائيلي. (زريق، 2015)

تعتبر الدراسة أن البوابة الدولية من أهم الفرص المتاحة، التي من الممكن أن تسهم بشكل كبير في مشروع الدولة الفلسطينية، فهل استثمرت تلك الفرصة بالشكل المطلوب؟

عزمت القيادة الفلسطينية على استثمار تلك الفرصة، بعد انسداد أفق التوصل إلى سلام، عبر المفاوضات التي امتدت لنحو ثمانية عشر عاماً (منذ عام 1993)، والتي كان من المفترض أن تفضي إلى اتفاق على قضايا الوضع النهائي. حيث قررت القيادة الولوج إلى منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، باعتبارها البوابة الحقيقية لكي تصبح فلسطين دولة كاملة العضوية.

إلا أن الطلب الذي قدمه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في أيلول 2011، تعذر قبوله، حيث تطلبت العضوية الكاملة، تصويت 9 على الأقل من أعضاء مجلس الأمن (الدائمين وغير

الدائمين)، والبالغ عددهم 15 عضو؛ مع عدم استخدام حق النقض (الفيتو). ومع ذلك، فلم تيأس القيادة الفلسطينية، ولم تعتبر أن تلك الفرصة قد ذهبت بلا عودة. بل أصرت على الاستمرار في المسعى الدولي حتى استطاعت في نفس العام، الحصول على العضوية الكاملة في منظمة اليونسكو، ولم يتوقف الأمر على ذلك، فقد حصلت فلسطين في أيلول 2012، على وضع "دولة غير عضو لها صفة المراقب". وتعتبر الدراسة، أن تغير مكانة فلسطين، وحصولها على مسمى "دولة"، وإن كانت غير عضو؛ فرصة كبيرة، وإنجاز عظيم يضاف للإنجازات التي حققتها فلسطين، منذ أن وطأت القيادة الفلسطينية أرضها. حيث رُفع العلم الفلسطيني ولأول مرة في أروقة الأمم المتحدة. ولم توقف القيادة العمل على استكمال مشروعها الوطني، واقتناص أية فرص متاحة.

وقد أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس على أهمية الحصول على الدولة الغير عضو، وما لها من فوائد جمة لصالح القضية الفلسطينية. حيث عزز ذلك من وضع فلسطين دولياً، وأتاح لها الحق الكامل في الانضمام إلى المنظمات، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والتي تبلغ نحو 520، معاهدة واتفاقية ومنظمة. حيث تم الانضمام لنحو 105 منها، وتبقى 420. تسعى دولة فلسطين للانضمام إليها. (عباس، 2018)

تعزز منحى الحصول على الدولة الغير عضو، بقرارات دولة فلسطين الانضمام إلى المنظمات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، منها ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقيات جنيف الأربع، والبروتوكول الأول الإضافي، والعهدان الدوليّن، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. (الخارجية الفلسطينية، 2018)

بالإضافة إلى ذلك؛ حققت فلسطين مكاسب سياسية وقانونية، من جراء القرار الذي منح فلسطين صفة دولة غير عضو، والذي يحمل رقم (67/19)، حيث أكد القرار على أن الأراضي

المحتلة بما فيها القدس الشرقية؛ حق لدولة فلسطين، وليس أراضي متنازع عليها. كما مكن القرار دولة فلسطين، من أن تطالب المجتمع الدولي، بحقها بتقرير المصير، وعليه يتوجب على المجتمع الدولي القيام بمسؤولياته بحسب النظام والقانون الدولي بخصوص ذلك. كما يتيح القرار لفلسطين ملاحقة إسرائيل وعزلها ومحاسبتها ومقاطعتها. (حمدان، 2016)

والسؤال الذي يُطرح هنا، هل يكفي ذلك لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، خصوصاً وأنه مر على ترقية مكانة فلسطين أكثر من ستة أعوام؟ بواقع الأمر، إن عدد السنوات ليس ذات أهمية بقدر أهمية وجود استراتيجية وطنية واضحة من أجل استثمار كافة المكتسبات الناجمة عن منح فلسطين، المكانة الدولية الجديدة.

فعلى مستوى تجسيد مؤسسات الدولة، بعد حصول فلسطين على المكانة الجديدة، لا تزال المؤسسات الفلسطينية تحت مسمى "سلطة"، وإنْ قامت بعمل بعض الإجراءات كالترويسات، والسعي لتغيير تسمية جوازات السفر. إلا أنها لم تنتقل فعلياً إلى مستوى دولة، ولم تصدر جواز سفر تحت مسمى دولة، أو تصك عملة فلسطينية، ولم تُستعاد الوحدة الوطنية، حتى يكون العمل مشترك من أجل استكمال تجسيد الدولة.

واكتفت بالحد الأدنى من الاستفادة من ذلك القرار. فمن الممكن أن تكون القيادة الفلسطينية قد أرادت إبقاء الباب مفتوحاً أمام عودة المفاوضات، لعله يتم التوصل إلى حل من خلالها، أو ربما كانت تخشى من ردة فعل الأمريكان والإسرائيليين، الذين يرفضون أن تكون هناك دولة فلسطينية، وبرزت ردة الفعل تلك، عقب حصول فلسطين على المكانة الجديدة، حين ضُيق الخناق على القيادة الفلسطينية ومؤسساتها، والتي شملت وقف التمويل، ووقف تحويل عائدات الضرائب الفلسطينية التي تحصلها إسرائيل بدلاً عن الفلسطينيين. بالإضافة إلى وقف مساهمة الولايات المتحدة في اليونسكو. (حمدان، 2016)

وبالواقع، وبحسب الدراسة، فإنه من الممكن أن تكون القيادة الفلسطينية قد أبقت الباب مفتوحاً للمفاوضات بعد قرار الأمم المتحدة، على أمل أن يكون هناك فرصة، يتم من خلالها إيجاد حل ينهي الصراع الدائر؛ إلا أنه لا يعتقد الكثيرين، بأن القيادة الفلسطينية لم تستثمر الحد الأعلى من الاستفادة من قرار 2012، لأنها كانت تخشى من الإجراءات الأمريكية والإسرائيلية تجاهها.

وبدا ذلك واضحاً، (موقف القيادة الفلسطينية)، بعد قيام "ترامب" في نهاية عام 2017، بتنفيذ عدة إجراءات لصالح إسرائيل، كإعلانه القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة بلاده إليها؛ تبعها قرار وقف مخصصات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، بهدف تصفية قضية اللاجئين، والإيعاز لمساعديه بالشروع بتطبيق ما أطلق عليها صفقة العصر؛ ما دفع القيادة الفلسطينية للقول بأن الولايات المتحدة، وبالتنسيق مع إسرائيل، قد قوضت جميع فرص التوصل لسلام. وعلى إثر ذلك، دعا الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خلال جلسة اجتماع المجلس الوطني في العام 2018، للبحث عن البدائل من أجل تعزيز مكانة دولة فلسطين في المؤسسات الدولية، لعلها تجد فرصة تعيد من خلالها الحق لأصحابه، وأعلن كذلك، بأن القيادة مستمرة بالانضمام إلى كافة المؤسسات والمنظمات الدولية، والتوقيع على باقي الاتفاقيات والمعاهدات الأخرى.

حيث عقد المجلس الوطني اجتماعه في مدينة رام الله، وأكد الرئيس خلاله، بأن حقوق الشعب الفلسطيني خط أحمر، لا يمكن لأحد أن يساومهم عليها، وقال: " إذا تم استبعاد القدس واللاجئين والمستوطنات، فماذا تبقى؟ فإذا ما أرادت أمريكا أن تقدم شيء، فعليها القول بأنها مع خيار حل الدولتين، والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وغيره لن نقبل". وأضاف: " لا سلام بدون القدس العاصمة الأبدية لفلسطين، ولا دولة في غزة، ولا دولة بدون غزة ". (عباس، 2018)

وعليه، يساند هذا ما تم التطرق إليه مسبقاً بخصوص الموقف الفلسطيني، بأن القيادة الفلسطينية لم تكن تخشى الإجراءات الأمريكية أو الإسرائيلية، كي تستثمر الحد الأعلى من الاستفادة من وضعها الجديد كدولة؛ بل من الممكن أن تكون قد أعطت مساحة، لأية مبادرات جدية من شأنها أن تحقق تقدماً في المسيرة السلمية. كما من الممكن أن تُسهم بعض الدراسات والأفكار، في دفع التحرك الفلسطيني في المجتمع الدولي، وفي دعم مسار السياسة الخارجية الفلسطيني، وكذلك في تحقيق فلسطين الحد الأعلى من الاستفادة من القرار الأممي للعام 2012، في أروقة الأمم المتحدة. فاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في أغسطس 1949،

بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، والبروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في أغسطس 1949، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الخاص بجدار الفصل العنصري؛ كلها أدوات تساعد في مواجهة فكرة نزع الصفة السياسية والقانونية للشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية، حيث تحتاج المواجهة إلى عمل وجهد وطني مشترك، يتزامن مع السعي الدبلوماسي لتعزيز مكانة دولة فلسطين، وحصولها على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، وإقامة دولة فلسطينية، على الحدود التي أيدتها غالبية دولة العالم؛ وهذا الأمر يحتاج إلى كسب المزيد من التأييد الدولي من أجل تحقيق الهدف الوطني. (رباح، 2016)

المبحث الثاني: القيود التي ترد على إقامة الدولة الفلسطينية

يرغب الطرف الفلسطيني في التوصل إلى تسوية، تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية، على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، بالإضافة إلى حل باقي قضايا الوضع الدائم. في حين، ترى إسرائيل أن موضوع الدولة الفلسطينية المستقلة، ينطوي على العديد من المخاطر والتهديدات،

التي من الممكن أن تهدد أمنها ووجودها. وتعثرت جميع المفاوضات واللقاءات التي تمت بين الطرفين، بسبب معوقات حالت دون التوصل إلى حل، ونُسفت أي فرصة يمكن أن توصل إلى تسوية دائمة. فهناك تباين كبير في مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكرين، الفلسطيني والإسرائيلي، وهو ما تم التطرق إليه في الفصل الثالث من هذه الدراسة. وما سيتم التطرق له في هذا المبحث. وكما ورد، فلم يكن للفلسطينيين منذ عام 1948، أي تمثيل فاعل على الأرض، حتى نشأة منظمة التحرير، والذي بدا فكرها يتطور بخصوص مفهوم الدولة الفلسطينية المراد إقامتها.

فقد رفض الإسرائيليون فكرة الدولة الفلسطينية والتفاوض مع منظمة التحرير من أجل التوصل لتسوية دائمة، بسبب عدم تخلي المنظمة عن فكرة الكفاح المسلح، كخيار وحيد لاستعادة الأرض، والذي اعتبرته إسرائيل وأمريكا شرطاً أساسياً يجب التراجع عنه، للبدء في مفاوضات إنهاء الاحتلال. وبالرغم من التحول الذي طرأ على منظمة التحرير في السبعينيات، والذي أُسقطت بعده فكرة أن تكون فلسطين دولة ديموقراطية يتمتع فيها الفلسطينيين والإسرائيليين بحقوق متساوية؛ إلا أنه لم يطرأ أي تقدم فيما يخص إقامة الدولة في الضفة الغربية وغزة، فترة السبعينيات والثمانينيات، بسبب عدم تماسك الموقف الفلسطيني والتضارب الداخلي في الاستراتيجية الفلسطينية، أي السير باتجاه الكفاح المسلح والتفاوض معاً. (الخالدي، 2008: 197-198).

ويمكن القول، أن المعيق الأول لعدم قيام دولة فلسطينية، منذ عام 1948، حتى تأسيس منظمة التحرير، هو حالة التشرذم والتشظي، التي عاشها الشعب الفلسطيني، بسبب، وكما سبقت الإشارة إليه في الفصل الثالث؛ إلى عدم وجود تمثيل رسمي فاعل، يقوم بمهام حكومة ترعى مصالح الشعب، من شأنها التباحث والتفاوض مع جميع اللجان المعنية بأمر فلسطين، لتقرر بالنيابة عن الشعب، بموجب المشروعية المكتسبة من الجماهير الفلسطينية في الداخل والشتات، وأن تسعى للعمل على استرجاع الحقوق المنتزعة وإعادتها الى أصحابها كحق غير قابل للتصرف.

وترى الدراسة، أن منظمة التحرير، ومنذ نشأتها عام 1964، كانت مهتمة بالبحث عن فرص، لكي تُبرز الكيان الفلسطيني وتعيده إلى السطح، بعد أن كادت تنتهي بسبب تمسكها –منذ تأسيسها–، بخيار الكفاح المسلح، كخيار وحيد لتحرير كامل فلسطين، وبعدم التعامل مع قراري 242، و338. ثم أقرت المنظمة، برنامج النقاط العشر عام 1974، والذي طرحت فيه وسائل أخرى (كالحل السلمي)، للتحرير، وتعاملت بعده مع القرارين. فمن المؤكد أن يختلف موقف القيادة الفلسطينية عندما يكون مقرها في دولة عربية عن موقفها عندما يكون على أرضها، مهما كانت هذه المساحة صغيرة.

كما ترى الدراسة أيضاً، إن استقلالية القرار الفلسطيني مطلب فلسطيني أساسي، مع التأكيد على أن تبقى الجامعة العربية مظلة هذا الكيان. حيث جُسدت تلك الاستقلالية في قمة الرباط عام 1974، والتي أُقر فيها بأن منظمة التحرير، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وعليه، شعرت منظمة التحرير، بأن هذا التحول، من شأنه أن يجلب الدولة الفلسطينية، فور قبولها بالتعامل مع القرارين في إعلان الجزائر عام 1988. ورغم أن التحول جاء فترة الانتفاضة، ورغم قيام المجتمع الدولي، بالتدخل من أجل إيجاد سبل للتسوية، ولتحقيق السلام في المنطقة؛ إلا أن الدولة لم تقم على الأرض، لأسباب عدة، حالت دون ذلك.

برز ثاني معوقات إقامة الدولة، حين أعلنت منظمة التحرير برنامج النقاط العشر، في حين، لم يكن أي جزء في فلسطين محرر، من أجل أن تقام عليه تلك الدولة، وهو معيار أساسي من معايير نشأة الدولة، حيث وقفت إسرائيل، التي تحتل كامل أرض فلسطين، في وجه ذلك المشروع، وشكلت عائق كبيراً أمام تطبيق ما تضمنه البرنامج من نقاط. لأنه وكما ترى إسرائيل، فإن الدولة الفلسطينية لن تقام على حساب الحفاظ على وجودها.

أما المعيق الثالث، فكان عندما رفضت إسرائيل والولايات المتحدة عام 1988، إعلان منظمة التحرير، قيام دولة فلسطين، والبرنامج السياسي، الذي تضمن القبول بالتعامل مع القرارين كأساس للمفاوضات. وظنت منظمة التحرير حينها، أن ذلك سيمنحها دولة على حدود عام 1967. لكنها لم تحظى بذلك، ولم تكسب الموقف الدولي بشكل تام، ولم تحصل على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، ولم تعترف بها الولايات المتحدة التي رفضت، الحوار معها؛ لكن حصل بعض التغيير، عندما عقد الرئيس ياسر عرفات، مؤتمر صحفي، عقب كلمته أمام الجمعية العامة 1988؛ والذي أكد فيه على نبذ العنف والاعتراف بحق الأطراف المعنية بالنزاع بالعيش بسلام، وقبول قراري 242، 338، كأساس للمفاوضات. عندها وافق الأمريكان على بدء الحوار وبقيت إسرائيل متمسكة بموقفها الرافض للحوار، ولكنها ما لبثت أن توقفت تلك المحادثات، بعد أن قامت بعض الفصائل الفلسطينية، بعمليات عسكرية، بغرض إحراج قيادة المنظمة. ما دفع الأمريكان بالقول، بأن المنظمة غير قادرة على ضبط عمليات العنف التي تستهدف إسرائيل، والذي تسبب بعرقلة المحادثات (نوفل، 2001: 269-273).

وترى الدراسة، أن ما أعاق إقامة الدولة الفلسطينية في فترة ما بين 1988-1990، هو أن الحوار الفلسطيني – الأمريكي، لم يغير موقف الأخيرة المعارض لإقامة الدولة، والمعارض أيضاً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وما زاد الأمر تعقيداً في مشروع الدولة؛ هو وقوف منظمة التحرير إلى جانب العراق خلال أزمة الخليج عام 1990، والذي تسبب بتراجع المساعدات الغربية وحتى العربية، إلى حد كبير (الخالدي، 2008: 198).

اعتبر اتفاق إعلان المبادئ (1993)، بارقة أمل للوصول إلى إقامة الدولة المنشودة. وتعني كلمة مبادئ؛ البدء حتى التوصل إلى نهاية، على أن يبقى الملف مفتوحاً طالما لم يتم التوصل إلى الهدف. وكان الهدف من المفاوضات تطبيق قراري 242 و338، وتقرر بحث قضية اللاجئين،

القدس، المستوطنات وباقي القضايا، في مفاوضات المرحلة النهائية، كما ذكرتها المادة الخامسة، فقرة 3 (عباس، 2001: 14 –18). وتشير الدراسة، إلى أن المعيق الرابع، كان مجيء حكومة الليكود عام 1996، التي وضعت العصا في الدولاب بخصوص إقامة الدولة الفلسطينية، حيث قامت تلك الحكومة بتجميد ما اتفق عليه في أوسلو، حتى لا تتقدم المسيرة السلمية.

فكان الخوف على إنجاز أوسلو، من عدم تطبيقه؛ الهاجس الأكبر الذي يراود الجانب الفلسطيني، حين وصفه في ذلك الوقت، القيادي محمود عباس، "أبو مازن"، حين اعتبر أن المرحلة الانتقالية في البدايات تبدأ بشيء من الإرباكات. وأن الانتقال من الثورة إلى الدولة يحتاج لوقت كاف كي يتبلور. خصوصاً، وأن الأمر يتعلق ببناء مؤسسات وتشريع قوانين، من شأنها أن تشكل قاعدة راسخة لبناء الدولة، والسير قدماً في المجالات كافة، وهذا ما يحصل مع الكثير من الدول التي مرت بنفس التجربة. (عباس، 1996: 4)

شكلت القضايا الجوهرية، عائقاً آخر (خامساً) أمام مشروع الدولة الفلسطينية، والتي يمكن وصفها بالمحرمات لكلا الطرفين. فطوال فترة المفاوضات التي بدأت عام 1993، لم توقف إسرائيل بناء المستوطنات، ما هدد شكل الدولة الفلسطينية المنشودة وقطع أوصالها. فقد لبت الولايات المتحدة من البداية، رغبات إسرائيل، بأن لا يتم تناول موضوعات القضايا الجوهرية؛ القدس، اللاجئين، المستوطنات والحدود الدائمة، وبنفس الوقت لم تتم مطالبة إسرائيل بوقف بناء المستوطنات التي تعيق إقامة الدولة. (الخالدي، 2008: 238)

وفي العام 1999، عاد حزب العمل للحكم، وتلكأ زعيمه، "باراك" في استكمال المفاوضات، ولم يتراجع عن لاءاته المرتبطة بجميع القضايا الجوهرية، التي كانت بالنسبة له خطوطاً حمراء. إلا أن الطرف الفلسطيني لم يُسلِم بذلك، وعلم أن ذلك، لم يكن إلا مناورة، يُراد بها تخفيض مستوى

المطالب الفلسطينية إلى أدنى حد. واتضح لاحقاً، أن الهدف من قمة كامب ديفيد عام 2000؛ إجبار الطرف الفلسطيني على تقديم تنازلات سريعة. (عباس، 2001: 18–21)

فقد وافق "باراك" على إقامة دولة فلسطينية مستقلة على نحو 95% من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، بسيادة فلسطينية مع وجود طرف ثالث على الحدود مع مصر والأردن، وقبل بتحمل المسؤولية (مع آخرين) المعنوية لمشكلة اللاجئين، مع عودة بعضهم إلى أراضي الـ 48، لأغراض لم الشمل. وبالنسبة للقدس، فقد وافق باراك على الاقتراح الأمريكي بتقسيمها ثلاثة أقسام؛ قسم إسرائيلي، قسم فلسطيني، وقسم تكون فيه إدارة فلسطينية. مع سيادة دينية على الحرم وتخصيص جزء فيه للصلاة لليهود. واعتبر الرئيس ياسر عرفات، موافقة باراك على المقترحات، خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أنه رفضها لأنها تنتقص من السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية بما فيها الحرم، بل وتهدد وجوده أيضاً. أما اللاجئين، فكان موقف الرئيس الفلسطيني واضح، فلا يمكن المساومة بحقهم بالعودة، وطلب تطبيق قرار 194 المتعلق بعودتهم (نوفل، 2000: 89– 92). وترى الدراسة، أن الطرف الفلسطيني كان متيقظاً لما يدور في كامب ديفيد، ورفض التعامل مع أية محادثات، تمس قضايا الوضع النهائي، والتي سيكون ثمنها ثقيل على الشعب الفلسطيني، يستحيل على أي قيادة فلسطينية تحمله، وتحمل تباعته.

وتسمي الدراسة، المعيق الخامس بـ "المحرمات"، والتي يتمسك بها كل طرف، ويعد انتهاكها، اختراق كبير في القواعد الاخلاقية، أي أن اختراقها من المحرمات التي يجب حمايتها بأي وسيلة. حيث يعتبرها كل من الفلسطينيين والإسرائيليين، حق، لا يمكن التنازل عنه، وأن التنازل يعني الوقوع في المحظور. تُعتبر الولايات المتحدة، معيق سادساً، من معوقات إقامة الدولة. وطرفاً رئيسياً في إفشال إقامتها، ولم تُمهد لها بالشكل المطلوب، ولم تكن كذلك وسيط نزيه للعملية

السلمية، كوسيط يقف على مسافة واحدة بين الطرفين. وهو ما بدا واضحاً في سياسة أمريكا في مجلس الأمن، التي تحرص باستمرار، على الانحياز التام لإسرائيل، وكذلك

الأمر في عدة منظمات، حيث كانت وما تزال، تنسحب أو تهدد بالانسحاب، إذا ما حقق الطرف الفلسطيني أي تقدم على المستوى الدولي.

وفي واقع الأمر، فإن الولايات المتحدة تقف إلى جانب إسرائيل، من أجل الحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية وخصوصاً البترول الخليجي، والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية. وتقوض كافة الجهود والفرص التي تستثمر من أجل ذلك، وترى الولايات المتحدة، بأن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ من شأنه أن يُعرض إسرائيل للخطر، وبالتالي، تعريض مصالحها أيضا للخطر. وترى كذلك، بأن العرب لديهم إمكانات هائلة، تتيح لهم الضغط عليها، لإجبارها على تغير سياستها في المنطقة، وتدرك، أن الوسيلة الوحيدة التي من الممكن أن تجبرها على تغيير سياستها وموقفها من الدولة الفلسطينية؛ هي التغيير في موازين القوى. وحتى تمنع ذلك؛ تسعى الولايات المتحدة، بشكل مستمر، لإبقاء سيطرتها ونفوذها السياسي على الدول العربية، (الأداة الضاغطة)، كي تبقى ممزقة الصف. (عباس، م، 1980: 7-9)

شكل رئيس الحكومة أرئيل شارون (2001-2006)، عقبة جديدة في مشروع الدولة الفلسطينية، لكنها لا تعتبر رئيسية، بل امتداد لسياسات إسرائيل، ولمن سبقه بالحكم. حيث سعى إلى تقويض اتفاق أوسلو أو تغيير ملامحه، وتحقيق أهداف سياسية تتناسب مع سياسات اليمين المتطرف بما فيها توسيع الاستيطان لطمس معالم، وعرقلة إقامة أي دولة فلسطينية مرتقبة. واعتقد شارون أن إضعاف البنية الفلسطينية من شأنها أن تخفض سقف التطلعات، وتجعلهم يقبلون كيان فلسطيني لا يرتقي الى مستوى دولة. (صراص، مجلة، 2002: 79 -83)

رد شارون على المبادرة العربية عام 2002، التي قبلتها الدول العربية كافة؛ بإطلاق عملية الدرع الواقي العنيفة، لتقويض السلطة الفلسطينية، من أجل تدمير بنيتها التحتية، وقام ببناء الجدار العازل، لضم أكبر قدر ممكن من الضفة الغربية، وليس كما ادعى بأن بناء الجدار، كان من أجل منع الهجمات الفلسطينية ضد إسرائيل. ولإبقاء عملية السلام على قيد الحياة، اضطرت الولايات المتحدة على مضض، أن تقبل بخطة خارطة الطريق التي طرحتها الرباعية في صيف 2003، والتي تنص على أن تقوم دولة فلسطينية بحلول عام 2005، إلا أن شارون أعاق إتمامها، وأدخل تعديلات كثيرة عليها كي يفرغها مضمونها. (شليم، 2013: 402 -403)

وكان منطق شارون وبوش، إعطاء الشعب الفلسطيني، دولة انتقالية ذات حدود مؤقتة (40% من الضفة الغربية) وقطاع غزة، دون إيجاد حل للقضايا الجوهرية، على أن تحدد ملامح الدولة بصورة نهائية خلال فترة عشرون تمتد إلى ثلاثون عاماً! عندها، وإذا ما حصل خلاف في تلك الفترة، يكون خلاف بين دولتين، وليس دولة تحتل أخرى؛ حالها حال باقي دول العالم التي لديها خلاف حول الحدود. وتتلاشى القضايا الجوهرية شيء فشيء. ويصبح اللاجئ في فلسطين (وفق هذا التصور)، مواطن في الدولة الفلسطينية، واللاجئ في الخارج مهاجر في الدول المضيفة، حاله حال باقي المهاجرين من الجنسيات الأخرى. أما المستوطنات، فيتم إخلاء أي مستوطنة تقع في الأرض المخصصة للدولة الفلسطينية، وتُضم باقي المستوطنات التي تقع في الضفة الغربية (مناطق C) إلى الدولة الإسرائيلية. وبالتالي، تبقى الدولة الإسرائيلية متصلة، بينما تبقى الفلسطينية، أشبه بالكانتونات. وكانت أُولى ملامح ذلك التصور، عندما فك شارون الارتباط عن قطاع غزة من جانب واحد، بالتنسيق مع الأمريكان، بعدما يأسوا، وفشلوا من إقناع الرئيس ياسر عرفات بالموافقة. (بشارة، مجلة، 2006: 12 -14)

وبحسب الدراسة، وفي واقع الأمر، فإن ملامح الفكر الإسرائيلي بشأن معوقات قضايا التسوية النهائية، التي تتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967؛ قد باتت أكثر وضوحاً من ذي قبل، وتكمن تلك المعيقات، في أن إسرائيل، تعلم بأن الطرف الفلسطيني لا يمكنه القبول بأقل من دولة في مرحلة الوضع الدائم، وإلا لن تُعتبر دولة، وهو أمر من المحرمات التي تم التطرق لها في المعوقات السابقة. وكان لا بد من أن تضع إسرائيل العراقيل، ضمن صيغة وسياسة محددة، من شأنها أن تسهم في تلاشي تلك القضايا، دون أن يشعر الطرف الفلسطيني بأنه تنازل عنها. عندها، لن تهتم إسرائيل، بما سيطلق على الكيان الفلسطيني الجديد حال قيامه؛ دولة، كيان أم سلطة. بل الأهم، أن يقوم ذلك الكيان، بالتزامن مع غياب تام لقضايا الوضع الدائم.

وبالابتعاد عن العقبات السابقة، ترد عقبة سلوكية جوهرية (سابعة)، منذ أن بدأ الصراع العربي الإسرائيلي، تمثلت في أن العرب والفلسطينيين، ينظرون للإسرائيليين على أنهم امتدادا للمستعمر الغربي الذي قمع وقتل واستبد من قبل، وأن معاناتهم مستمرة طالما بقي هذا الاستعمار جاثم على الصدر. لكن الإسرائيليين ينظرون إلى الأمر بطريقة مختلفة؛ على أنهم هم الضحية، بالقياس مع ما تعرضوا له من ذبح وقتل وطرد في أوروبا، ويَدّعونَ بأنهم ما زالوا ضحية ويتعرضون لذلك في فلسطين مع الشعور بعدم الأمان. لكن الفلسطينيين يرفضون التعامل مع تلك الرواية، أو حتى النظر فيها من هذا المنطلق. (كابلان، 2014: 440 -442)

وترى الدراسة، أن فهم العقل الصهيوني ومعرفة طبيعة مشروعه، يقود إلى أن الدولة الإسرائيلية لم تتأسس من أجل حل إنساني لمشكلة يهود مشردين، بل جاءت في سياق مشروع إمبريالي للسيطرة على الوطن العربي، لتمثل دولة حاجز وقاعدة عسكرية هدفها تفكيك الوطن العربي. فإسرائيل ليست معنية بالسلام، بل بالهيمنة والسيطرة، فهي تحتاج للتوسع لتصبح قوة

كبيرة، فهي تعتبر فلسطين أرض إسرائيل، وأصبحت مشكلتها هي التعامل مع سكان عرب يقيمون على أرضها.

كما يمكن اعتبار المعتقدات التاريخية والدينية، والإيديولوجية، إحدى المعوقات الرئيسية(الثامنة)، التي من شأنها أن تمثل ذخيرة نفسية، يصعب إدخال أية معلومات جديدة أخرى إليها، من أجل أن تفتح باباً، لعله يغير المعتقدات والرؤى لدى المفاوض، والتي تؤدي إلى تسوية دائمة تنهي الصراع الدائر، وهو أمر أشبه بالمستحيل. (عبد العليم، 2016)

وتتساءل الدراسة، إن كانت تلك الرواية الإسرائيلية التي يدّعونها، هي سبب تبرير وجودهم في فلسطين، فما ذنب الشعب الفلسطيني أن يتحمل تبعات ما يدّعيه اليهود. وان كان ما يدعيه اليهود صحيح، بشأن رغبتهم بإقامة وطن في فلسطين، وليس على فلسطين، وقبلوا بالتقسيم عام 1947، فلماذا لا يقبلون الآن بالتقسيم وبأقل مما وافقوا عليه عام 1947؟ إن هذا يتفق مع ما ورد سابقاً، بأن العقبة السلوكية، هامة، من شأنها إعاقة التوصل لتسوية تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية، لأن إسرائيل لا تثق بالطرف الفلسطيني، وتخشى بأن يكون له دولة خاصة به، وبالتالي تسعى إلى إجهاض أي مشروع يتعلق بها.

يضاف أمر "الدولة اليهودية" إلى المعوقات الرئيسية السابق ذكرها، (تاسعاً). حيث يشترط الإسرائيليون، على الطرف الفلسطيني بإلحاح، بأن يعترفوا بيهودية دولة إسرائيل، قبل التوصل إلى أي صيغة سلام معها. فلماذا تصر إسرائيل، على أن يعترف الطرف الفلسطيني بذلك؟ هل من أجل الحصول على الرفض الفلسطيني فقط، وبالتالي تنجح إسرائيل بتعويق التوصل لحل؛ أم أن الاعتراف من شأنه أن يمنح إسرائيل الشرعية بأن تكون دولة يهودية!

وفي واقع الأمر، ترى الدراسة إن إسرائيل تعلم تماماً بأن الطرف الفلسطيني لن يوافق أبداً على طلبها، فهي تتخذ من هذا الرفض ذريعة، كي تقول بأن الطرف الفلسطيني، هو من يعيق

العملية السلمية. ولو أن الاعتراف الفلسطيني منوط بأن تصبح إسرائيل دولة يهودية أم لا؛ فهذا بعيد كل البعد عن الحقيقة، لأنه وفي حال تحقق السلام، وأُقيمت دولة فلسطينية كاملة مستقلة، فيحق للطرف الفلسطيني تسمية دولته ما يشاء، دون الطلب من إسرائيل الموافقة على تلك التسمية، "كالدولة الفلسطينية الديموقراطية". فهل تشترط الأمم المتحدة بالفعل حصول إسرائيل على موافقة الطرف الفلسطيني كي تصبح دولة يهودية؟

وعليه، تصر إسرائيل على انتزاع ذلك الاعتراف من الشعب الفلسطيني فقط، وليس من أي دولة أخرى، كالأردن ومصر، حتى تثبت للعالم بأن لها حق تاريخي ديني في فلسطين، وتُدحض كافة الحقائق التي تقول بأن اسرائيل أتت من العدم، ولا حق لها بالأرض وبالتالي، تثبت للجميع بأن كل الحقائق والأسانيد المرتبطة بالشعب الفلسطيني باطلة، ومحض ادعاءات فقط.

كما تعتبر الدراسة، أن اختلاف مرجعيات التفاوض، كان أحد معوقات إقامة الدولة (العاشر)، رغم أن منظمة التحرير وإسرائيل، اعتمدوا خلال مفاوضات أوسلو، القرارين 242، و338، كأساس للتفاوض؛ إلا أن الفجوة كانت كبيرة بين الطرفين فيما يتعلق بأساس المرجعيات. فالطرف الفلسطيني يستند إلى المرجعية الدولية المبنية على القرارين الصادرين عن مجلس الأمن عام 1967؛ في حين أن إسرائيل تعمل وفق موازيين القوى. وبما أن كفة ميزان القوى، تميل لصالح إسرائيل؛ فإن الأخيرة تحدد طريقة التعامل مع كافة القضايا المطروحة، المتعلقة بالتسوية، وبالتالي، تفرض رؤيتها ومفهومها، لمشروع الدولة الفلسطينية.

وبواقع الأمر، تشير الدراسة إلى أن الانقسام الفلسطيني يشكل عائقاً كبيراً أمام طريق تجسيد الدولة الفلسطينية، ويمس بشكل مباشر البنية الاجتماعية، والاقتصادية. وعلى المشروع الوطني الفلسطيني. فقطاع غزة منقسم عن الضفة الغربية. والشعب الفلسطيني غير موحد في الفترة التي تعتبر الأخطر على القضية الفلسطينية برمتها. وتحاول إسرائيل المدعومة كلياً من الولايات المتحدة

الأمريكية، استغلال ذلك الانقسام في تصفية القضية من خلال إقامة دولة في غزة، تتزامن مع بعض الامتيازات كنوع من التحفيز. فلا تعني الوحدة الوطنية، التوافق على جميع القضايا التي تخص القضية الفلسطينية، ويكاد لا يوجد نظام في العالم، يخلو من المعارضة واختلاف الرأي ووجهات النظر، والذي يندرج في إطار التعددية السياسية الموجودة في معظم الأنظمة السياسية في العالم؛ لكن الوحدة الوطنية تعني، الشعور الجمعي بحب الوطن مهما اختلفت الأفكار والتوجهات، بل انها ورقة تجمع بين أفراد الشعب الفلسطيني كافة، مما يجعلهم يسيرون نحو تحقيق هدف واحد، وهو بناء الوطن. لكن الأمر الأخطر هو الانحراف والبعد عن الوحدة الوطنية، التي من شأنها أن تضعف الموقف الفلسطيني وتضعف مشروعه الوطني الرامي لإقامة الدولة الفلسطينية، فحركة حماس أرادت الانفراد بالحكم، وأن تكون بديلة عن منظمة التحرير التي اعترف بها العالم، بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

إعتُبرت تصريحات رئيس المكتب السياسي لحركة حماس "خالد مشعل"، خطوة إيجابية نحو تحقيق المصالحة الوطنية، حيث قال" أخطأنا حين ظننا، أن زمن "فتح" قد ولى، وأننا البديل، ولم ندرك أن التفاعلات في المجتمع أكثر تعقيداً من ذلك، ولقد استسهلنا أن نحكم وحدنا، ظناً منا أنه أمر ميسور، واكتشفنا أنه صعب" (مشعل، 2016). كما أثر الانقسام على إحراز تقدم في العملية السلمية مع إسرائيل، والتي تعطل مسار المحادثات بحجة أن الطرف الفلسطيني لا يريد سلام، بل يريد شراكة مع حماس، التي تعتبرها إسرائيل حركة إرهابية.

إلا أن القيادة الفلسطينية تعتبر حركة حماس، حركة وطنية، وجزء من الكل الفلسطيني ولا يمكن وصفها بالإرهابية (عباس، 2018). وطالما الانقسام بقي موجود، فستتأثر مصالح الشعب الفلسطيني وقضيته، خاصة في ظل المستجدات الإقليمية والدولية التي تمر بها فلسطين.

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

ان القضية الفلسطينية، هي لب الصراع العربي الإسرائيلي، وهي قضية تتعلق بشعب، له هويته القومية العربية منذ ألاف السنين. حيث أن هذا الشعب لم تُحتل أرضه عام 1948، من قِبل دول استعمارية، كالتي كانت جاثمة على صدور أصحاب الأرض سابقاً، ثم رحلت؛ بل هو شعب، أُحْتُلت أرضه من قبل جماعات صهيونية تسللت بشكل لافت، خلال فترة الانتداب البريطاني وما قبله، مدعية بعبارات وَاهية، أن لها حقوق تاريخية دينية في فلسطين. وبقيت تلك الجماعات متلبدة دون أن تتزحزح، حتى أصبحت دولة.

ويصر الشعب العربي الفلسطيني، على أن حقوقه مشروعة، وغير قابلة للتصرف، متمثلة بحق العودة وحق تقرير المصير، المرتبط بفكرة إقامة دولة مستقلة ذات سيادة. وما من أحد لا يرغب بالعودة إلى قريته أو مدينته التي عاش فيها الآباء والأجداد، حيث أن الضمير الفلسطيني، والروح الوطنية التي لديه؛ تجعله متمسك بكل شبر فيها. إلا أن البيئة المواتية، تفرض على الفلسطينيين، التعامل وفق المعطيات المتوفرة، ووفقاً لما هو ممكن ومتاح؛ كي يثبت هذا الكيان على الأرض، ويحقق وجوده. وإنَ عدم تحقيق هذا الوجود على الأرض؛ من شأنه أن يكون سبباً في تجاهل فلسطين، وشعبها، وبالتالي، فشل أية مساعي تسهم في إكمال مشروع إقامة الدولة الفلسطينية. فنضالات الشعب الفلسطيني، تعبر عن إرادة جماعية صادقة، تهدف إلى نيل الحرية والاستقلال، متمثلة في دولة فلسطينية ذات سيادة، ولا يوافق الشعب، على أن تحل إسرائيل محل فلسطين، وهو ما كاد أن يحدث بالسابق، لولا صمود الشعب، في وجه من أراد طمس هويته.

فلا يمكن للشعب الفلسطيني، أن يقبل بأقل من دولة ذات سيادة، ولو أراد أن يحصل على دولة في الوقت الحالي، لكان له ما ذلك؛ ولكن وفق الرؤى الإسرائيلية فقط، والتي لا تنفك تطرح سيناريوهات لا يمكن القبول بها. وعليه يبقى الباب مفتوحاً، أمام السيناريوهات الممكن حدوثها في المستقبل، ومنها بقاء الوضع الراهن، أي حكم ذاتي مقطع الأوصال ولا تقدم بشأن القضايا الجوهرية، أو الاستقلال في إطار الأردن، بمعنى ربط المصير الفلسطيني بالمصير الأردني، أو أن يبقى الجانب الفلسطيني مصراً على إقامة دولة خاصة به، وله الحرية فيما بعد في تحديد مصيره. خصوصاً وأنه تم وضع اللبنة الأولى عندما حصلت فلسطين على دولة غير عضو، وتعاملت معها معظم دول العالم ككيان مستقل.

وقد أجابت الدراسة عن الأسئلة التي أثارتها خلال الفصول الأربعة الأولى، كما حققت الدراسة أهدافها، بتسليط الضوء على مفهوم الدولة الفلسطينية لدى الأطراف المعنية، بالإضافة إلى دراسة معمقة حول معوقات إقامة الدولة، وإمكانية إقامتها.

ثانياً: النتائج

وتظهر النتائج في هذه الدراسة على النحو الآتي:

1- أثبتت الدراسة صحة الفرضية، مع التأكيد على أهمية تحقق الشق الأخير من الفرضية، ألا وهي الشروط، التي تتطلب توفر الأركان الخمسة التي ورد ذكرها في هذه الدراسة.

2- أرض فلسطين أرض عربية منذ فجر التاريخ، وأول من دخلها العرب قبل اليهود بألاف السنين، والشعب الفلسطيني متجذر فيها، ولم يخرج منها أبداً.

3- اتسمت الفترة ما بين 1948 و1967، بغياب يكاد يكون كاملا لأية سيناريوهات متعلقة بإقامة دولة فلسطينية، وانصب الاهتمام فقط على تحرير كامل الأرض ورفض التقسيم نهائياً، وقد يكون ذلك أحد أسباب عدم إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

4- أظهرت الدراسة أثر إقامة الدولة الفلسطينية من وجهة نظر الطرفين، وكيف يدافع كل طرف عن رأيه.

5- أظهرت معظم الأبحاث والدراسات، بأن النخبة التي تحكم إسرائيل منذ قيامها عام 1948، وحتى اليوم؛ لا يمكن أن تقبل بأن تقام دولة فلسطينية من المنظور الفلسطيني.

6- فكرة يهودية الدولة تلغي حق اللاجئين بالعودة وتجعل من فلسطينيو الداخل (الـ 48) مواطنون من الدرجة الثانية، ولن توافق القيادة الفلسطينية على ذلك الشرط، لأنها تدرك تماماً بأنه يشكل خطر كبير على القضية الفلسطينية ويمس الثوابت التي لا يمكن المس بها، وهي من المحرمات.

7- يدرك الفلسطينيون أهمية استرداد أي جزء في فلسطين، كي يضاف إلى مشروع الدولة الفلسطينية، ولكن ليس على حساب أي من قضايا الوضع الدائم.

8- باستجلاء ملامح المستقبل، يجب ألا نتصور، بأن هناك مساحة واسعة لخلق حل جديد وجذري للقضية الفلسطينية، فالخيارات المتاحة محدودة، لكنها من الممكن أن تكون ذات فائدة عظيمة.

9- أثبت المسار الدولي فعاليته في تعزيز مكانة فلسطين في العالم، وتحقيق تقدم في مشروع الدولة الفلسطينية، حيث أبدى العالم تعاطفاً كبيراً مع الشعب الفلسطيني وحقوقه الغير قابلة للتصرف.

10- رغم أن الفرص الضائعة التي كان من الممكن أن تسهم في إقامة الدولة الفلسطينية؛ كانت ثمينة بالفعل، إلا أنه مازال هناك فرص أخرى.

11- ساهمت العديد من المعوقات في إجهاض محاولات الجانب الفلسطيني تجسيد الدولة على الأرض رغم توافر ثلاث أركان أساسية من أركان الدولة.

12- عرب الداخل قوة مؤثرة، تسهم في مشروع الدولة، وفي استعادة الحقوق الفلسطينية المشروعة.

13- أثَرَ الانقسام على سير العمل الوطني، في ظل سيطرة "حماس" على قطاع غزة.

ثالثاً: التوصيات

بناء على كل هذه النتائج، ومجمل ما عالجته الدراسة وتوصلت إليه، يتقدم الباحث بعدد من التوصيات:

1- طرح رؤية فلسطينية محددة، وإجراء دراسات معمقة مع تعميمها على المجتمع الدولي، وعدم الاكتفاء بطرح المطالب والاهداف الوطنية.

2- إنشاء لجان تنسيق مشتركة بين فلسطين والدول المؤثرة وخاصة روسيا والصين ودول الاتحاد الأوروبي كل على حدا.

3- تعزيز جهود المصالحة، لإنهاء الانقسام، فالوحدة الوطنية من شأنها أن تقوي الصف الفلسطيني، وتجعله قادراً على مواجهة أي ضغوطات تمارس ضده، أيٍ كان مصدرها. ووحدة الصف الفلسطيني يمكنها تقويض أية ممارسات من شأنها المساس بحقوق الشعب الفلسطيني مهما كانت حدتها.

4- تركيز الخطاب السياسي الفلسطيني من قبل القيادة السياسية الفلسطينية وكذلك الدبلوماسية، على إبراز خطورة يهودية الدولة، التي يسعى الإسرائيليون على تمريرها عبر كافة الوسائل المتاحة.

5- من الضروري حشد الرأي العالمي بشأن القضية الفلسطينية، وإبراز الوجه الحقيقي لإسرائيل، والتي تعيق أي تقدم يحققه الجانب الفلسطيني، كي لا يتمكن من استرداد حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة.

6- يرتبط توافر الشروط ارتباطاً وثيقاً، بمدى فاعلية الجهود والمساعي التي سيبذلها، من أجل تحقيق الهدف المنشود. وأثبتت خطوة التحرك الدولي فاعليتها، وحولت فلسطين من كيان إلى دولة، وإن كانت غير عضو؛ إلا أن القيادة الفلسطينية، باتت مطالبة باستخدام الحد الأعلى من الاستفادة من مكانتها الدولية التي تتصاعد باستمرار، وتكثيف المعالجة القانونية في القضية الفلسطينية، مع العمل على دفع الدول العربية والإسلامية لإعادة زخم دورها.

7- تعزيز قدرة الائتلاف العربي في الداخل، من شأنه أن يصبح أكثر تأثيراً لصالح القضية الفلسطينية.

8- تتطلب المرحلة الحالية عملاً وجهداً جماعياً من قبل الكل الفلسطيني، بما فيه فلسطينيو الشتات، بحيث يشمل التفكير في إيجاد فرص متاحة، لعلها تمكن الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه الغير قابلة للتصرف. فالاكتفاء بكلمة "لا للاحتلال"، أو لا للمشاركة في الاجتماعات التي تعقدها القيادة الفلسطينية، المتمثلة بالمجلس الوطني الفلسطيني؛ قد أراحت الكثيرين، من عناء التفكير بمخرجات للحل، وأبعدتهم عن الانخراط في برامج العمل الوطني، التي تسعى لإيجاد حلول، قد تفيد في إحراز تقدم لصالح مشروع الدولة الفلسطينية.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً–المراجع العربية

الكتب

1- العقاد، صلاح (1968). **قضية فلسطين: المرحلة الحرجة**، معهد الدراسات العبرية العالية، القاهرة: جامعة الدول العربية.

2- المسيري، عبد الوهاب (1975). **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

3- بركات، نظام (1982). **النخبة الحاكمة في إسرائيل**، ط1، بيروت: منشورات فلسطين المحتلة.

4- بعيل، مئير (1983). **دولة فلسطينية الى جانب إسرائيل**، مواقف اسرائيلية هل يوجد حل للقضية الفلسطينية؟ (ترجمة غازي السعدي)، ط1، عمان: دار الجليل للنشر.

5- ظاظا، حسن (1985). **الشخصيات الإسرائيلية**، ط1، دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.

6- أنطونيوس، جورج (1987). **يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية**، ط8، بيروت: دار العلم للملايين للتأليف والترجمة والنشر.

7- النتشة، رفيق، ياغي، إسماعيل، أبو عليه، عبد الفتاح (1988). **فلسطين تاريخاً وقضية**، ط2. دار الجليل للنشر والتوزيع.

8- الكيالي، عبد الوهاب (1990). **تاريخ فلسطين الحديث**، ط10، عمّان: دار الفارس للنشر والتوزيع.

9- هيكل، محمد (1993). **أكتوبر73: السلاح والسياسة**، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

10- شوفاني، الياس (1996). **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

11- خلف، صلاح. (1996). **فلسطيني بلا هوية**، ط2، عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.

12- هيكل، محمد حسنين (1996). **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: الأسطورة والامبراطورية والدولة اليهودية**، ج1، ط1، القاهرة: دار الشروق للنشر.

13- هيكل، محمد حسنين (1996). **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: عواصف الحرب وعواصف السلام**، ج2، ط1، القاهرة: دار الشروق للنشر.

14- هيكل، محمد حسنين (1996). **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: سلام الأوهام: أوسلو-ما قبلها وما بعدها**، ج3، ط1، القاهرة: دار الشروق للنشر.

15- شاش، طاهر (1999). **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات**، ط1، القاهرة: دار الشروق للنشر.

16- المسيري، عبد الوهاب (1999). **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ج7، ط1، القاهرة: دار الشروق للنشر.

17- المسيري، عبد الوهاب (1999). **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ج4، ط1، القاهرة: دار الشروق للنشر.

18- الأزعر، محمد (1999). **حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين**، القاهرة: دار الشروق للنشر.

19- حواتمة، نايف (2000). **أبعد من أوسلو فلسطين الى أين؟**، ط1، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.

20- نوفل، ممدوح (2001). **البحث عن الدولة**، عمّان: الاهلية للنشر والتوزيع.

21- الحسيني، أمين (2002). **أسباب كارثة فلسطين أسباب مجهولة وأسرار خطيرة**، ط2، القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير.

22- الدرويش، عبد الله (2004). **مقدمة ابن خلدون**، ط1، دمشق: دار يعرب.

23- بابه، إيلان (2007). **التطهير العرقي في فلسطين**، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

24- الخالدي، رشيد (2008). **القفص الحديدي قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

25- زهرة، إبراهيم ونوار، عبد المجيد (2009). **الدولة الفلسطينية رؤية مستقبلية**، القاهرة: مكتبة الاسرة.

26- يسين، السيد، وآخرون (2009). **الدولة الفلسطينية رؤية مستقبلية**، القاهرة: مكتبة الأسرة.

27- اشتية، محمد وآخرون (2009). **الموسوعة الفلسطينية: الهدنة بين العرب وإسرائيل. فلسطين.** عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.

28- بيتربيرغ، غابرييل (2009). **المفاهيم الصهيونية للعودة: أساطير وسياسات ودراسات إسرائيلية**، رام الله: مؤسسة الأيام للطباعة.

29- عباس، محمود (2011). **بعد ثلاث سنوات على أوسلو**، ط2، فلسطين: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

30- عباس، محمود (2011). **المسيرة السياسية في الشرق الأوسط**، ط2، فلسطين: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

31- عباس، محمود (2011). **الصهيونية، بداية ونهاية**، ط2، فلسطين: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

32- عباس، محمود (2001). **طريق أوسلو**، ط2، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

33- العروي، عبد الله (2011). **مفهوم الدولة**، ط9، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي للنشر.

34- شلايم، آفي (2011). **أسد الأردن: حياة الملك حسين في الحرب والسلام**، عمان: مكتب الكتب الأردني.

35- الحمداني، قحطان (2012). **المدخل الى العلوم السياسية**، ط1، عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

36- مرسي، حسام (2012). **مدخل الى العلوم السياسية**، ط1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

37- شليم، آفي (2013). **إسرائيل وفلسطين إعادة تقييم وتنقيح وتفنيد**، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

38- كابلان، نيل (2014). **الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تواريخ متضاربة**، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

39- ساند، شلومو (2014). **اختراع أرض إسرائيل**، عمان: الأهلية للتوزيع والنشر.

40- صالح، محسن (2012). **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

41- أوزدمير، حسين (2013). **فلسطين في العهد العثماني وصرخة السلطان عبد الحميد**، ط1، القاهرة: دار النيل للطباعة والنشر.

42- صباغ، كارل (2015). **فلسطين: تاريخ شخصي**، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

43- هلال، جميل، فخر الدين، منير، فراج، خالد (2017). **مراجعة السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية**، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

44- شريف، سارة (2017). **المُخادع: كيف تآمر نتنياهو على العالم**، ط1، القاهرة، كنوز للنشر.

45- الشيب، هادي، يحيى، رضوان (2017). **مقدمة في علم السياسة الدولية**، ط1، برلين: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

46- الكلاب، مريد (2018). **مبادئ القانون الدستوري والعلوم السياسية النظرية العامة**، ط1، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية.

47- الكلاب، مريد (2018). **مبادئ القانون الدولي العام**، ط1، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية.

المجلات والدوريات

1- عرفات، ياسر (1974)، " الخطاب التاريخي للأخ أبو عمار في دورة فلسطين: الحرب تندلع من فلسطين والسلم يبدأ من فلسطين "، **مجلة شؤون فلسطينية**، مركز أبحاث منظمة التحرير، (40).

2- عباس، محمود (1980)، " الحكم الذاتي: مباحثات لمن لا يملك الحق وتنازلات لمن لا يستحق" **مجلة شؤون فلسطينية**، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، (104).

3- شافيط، آري (1996) " بنيامين نتنياهو: شرق أوسط جديد"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 8(29).

4- نوفل، ممدوح (1998)، "الدولة الفلسطينية المستقلة خيار واقعي"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 9 (36).

5- نوفل، ممدوح (2000)، "عملية السلام بعد عقد قمة كامب ديفيد الثانية "، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 11 (43).

6- الخالدي، وليد (2002)، " آفاق السلام في الشرق الأوسط"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 13(52).

7- صراص، سمير (2002)، " التقويم الإسرائيلي لنتائج عملية السور الواقي"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 13(51).

8- بوش، جورج (2004)، " رسالة من الرئيس الأمريكي جورج بوش الى رئيس الحكومة الإسرائيلي أرييل شارون يعتبر فيها العودة الى حدود 1949 غير واقعية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 15(58).

9- بشارة، عزمي (2006)، " مخاطر النظرة الامريكية –الإسرائيلية الى الدولة الفلسطينية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 17(65).

10- عيران، عويدر (2009)، "أي حل اخر عدا حل الدولتين لن جيداً للطرفين"، **مجلة قضايا إسرائيلية**، مركز مدار، (34).

11- الهندي، عليان (2013)، " الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة مواقف إسرائيلية"، **مجلة شؤون فلسطينية**، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، (251).

12- أرناؤوط، عبد الرؤوف (2015)، " العرب في انتخابات الكنيست العشرين: انحسار التصويت للأحزاب اليهودية "، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 26(103).

13- زريق، رائف (2015)، " القائمة العربية المشتركة: سؤال الوحدة والاختلاف"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 26(102).

14- عبد العليم، محمد (2016)، " فرص ومعوقات التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي" **صحيفة الأهرام**، ملف خاص، (47328).

15- مصطفى، مهند (2017)، "مشاريع الضم في السجال الإسرائيلي الراهن جدلية المواطنة والأرض"، **مجلة قضايا إسرائيلية**، مركز مدار، (66) 50-37.

16- الشيب، هادي، جمال حنايشة (2017)، " أثر إقرار قانون يهودية الدولة على المشروع السياسي الفلسطيني"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز الديموقراطي العربي، (2)، 160-134.

17- محاجنة، علاء (2018)، "القدس في القانون الإسرائيلي في ضوء إعلان ترامب: انعكاسات المواجهة"، **دورية سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (32).

18- عريقات، صائب (2018)، " عريقات يكشف تفاصيل صفقة القرن" **صحيفة العرب** (10877).

المواقع الإلكترونية

1- منظمة التحرير الفلسطينية (1964). " نشأة منظمة التحرير الفلسطينية" **وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)**، مركز المعلومات الوطني، متاح:

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3748

2- الميثاق الوطني الفلسطيني (1968). " المادة الخامسة" **وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)**، مركز المعلومات الوطني، متاح:

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4921

3- المجلس الوطني الفلسطيني (1974). " البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير" **وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)**، مركز المعلومات الوطني، متاح:

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3736

4- محكمة العدل الدولية (2004). " فتوى محكمة العدل الدولية بخصوص جدار الفصل العنصري" **وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)**، مركز المعلومات الوطني، متاح:

http://info.wafa.ps/index.aspx

5- وثائق فلسطينية (2018). " خطة السلام التي عرضها الرئيس محمود عباس أمام مجلس الأمن" **وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)**، مركز المعلومات الوطني، متاح:

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=20198

6- نتنياهو، بنيامين، (2015). "أوروبا تقرر رسمياً وسم منتجات المستوطنات ترحيب فلسطيني، نتنياهو: ليخجلوا من أنفسهم "، الأيام، متاح:

www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=101a6ad1y270166737Y101a6ad1

7- حنا، عيسى (2016). "اتفاقية جنيف مفتاح عادل وشامل" **وكالة معا الإخبارية**، متاح:

http://maannews.net/Content.aspx?id=873274

8- عباس، محمود (2018)، "خطاب الرئيس خلال مشاركته في الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطني الفلسطيني"، **موقع السيد الرئيس محمود عباس**، متاح:

www.president.ps/

9- عباس، محمود (2018)، "كلمة الرئيس محمود عباس بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد"، **موقع السيد الرئيس محمود عباس**، متاح:

www.president.ps/

10- وزارة الخارجية الفلسطينية، **قضايا أساسية -التحرك الدولي**، متاح:

http://www.mofa.pna.ps

11- "الأحزاب السياسية في إسرائيل"، **موسوعة مقاتل من الصحراء**، متاح:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/isra-parts/sec02.doc_cvt.htm

12- "معنى الدولة". **معجم المعاني**، متاح:

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9/

الأبحاث والمؤتمرات

1- لانغر، فيليتسيا (1992)." تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة لضمان حماية الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، **المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات،** 3(11)، 89-105.

2- حجاوي، سلافة (2003)، " دولة فلسطين المجهضة.. المرتقبة! قراءة في العقل السياسي الفلسطيني"، **مجلة الدراسات الفلسطينية،** مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 14(53)، 39-53.

3- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. قسم الأرشيف والمعلومات. (2009). **حزب كاديما.** بيروت

4- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. قسم الأرشيف والمعلومات. (2011). **حزب العمل الإسرائيلي.** بيروت

5- حمدان، محمد (2016)، "أربعة أعوام على حصول فلسطين على دولة "مراقب" في الأمم المتحدة"، **ورقة تحليل سياسات مقدمة إلى المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات،** 27 أكتوبر 2016.

6- رباح، ثائر، ومجموعة باحثين (2016)، "السياسة الخارجية الفلسطينية في الأمم المتحدة ما بعد حصول فلسطين على عضوية الدولة المراقب"، **ورقة تحليل سياسات مقدمة إلى المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات.**

7- مشعل، خالد (2016)، " التحول في الحركات الإسلامية"، **ندوة لمركز دراسات الجزيرة، الدوحة،** 24-25 سبتمبر 2016.

8- زحالقة، جمال (2018). " فلسطينيو 48: تحديات وفرص"، **المؤتمر السنوي السابع للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات،** 12/11 أيار، 2018.

مراجع أخرى

1- سارة، بن عمر، لاتامن، كريمة (2015). **مفهوم الطبيعة البشرية وأهميتها في التوظيف السياسي عند مكيافيللي،** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

2- ملندي، ماهر، الحموي، ماجد (2018). القانون الدولي العام، سوريا: **منشورات الجامعة الدمشقية.**

3- عبد الفتاح، محمد (2018). "مؤتمر هرتسليا الثامن عشر"، بيروت: **مركز الزيتونة للدارسات والاستشارات.**

4- الفطافطة، محمود (ب.ت). **الفكر السياسي الفلسطيني: إشكالية الرؤية ورهانات الممارسة، دراسة،** جامعة القدس، أبو ديس، فلسطين.

ثانياً- المراجع الأجنبية

1- Woodrow, Wilson (1918). **Address of the President of the United States**. Retrieved on April,2018 from: https://babel.hathitrust.org/cgi/pt?id=mdp.39015074797914;view=1up;seq=4

2- Shultz, George (1993). **Turmoil & Triumph: My years as secretary of state, New York scribner's**.

3- Stine, S.F (2002). **The possible solution to the Israeli – Palestinian conflict and their impact on the achievement of U.S interests,** Naval postgraduate School, California, U.S State.

4- Mark, Clyde (2005). **Palestinians and Middle East Peace: Issues for the United States**, Washington: Congressional Research Service the Library of Congress.

5- Cosmopolitikos (2008). Montevideo Convention on Rights and Duties of States. Retrieved on June, 2018 from:

http://www.republikmalukuselatan.nl/download.php?file=YXJjaGllZi1kYXRhLzEvNC8xX2FsYnVtL2RvY3VtZW50ZW4vMS5wZGY=

6- Haaretz. (2009). **Full Text of Netanyahu's Foreign Policy Speech at Bar Ilan.** Retrieved on Sept, from: https://www.haaretz.com/1.5064276

7- Lake, David (2010). The practice and theory of US statebuilding. Journal of intervention and statebuilding. (4) 3.

8-BBC. (2011). **The 50 Years War Israel And the Arabs .**Retrieved on Aug,2018 from:
https://www.youtube.com/watch?v=fSAD9pS8NIw

9- Ashed, M.A (2015). **Three's company: An alternative solution to the two-State solution**, Hopkins University, U.S State.

10- Amidror, Yakoov (2017). **Israel's inelegant option in Judea and Samaria: Withdrawal, annexation, and conflict management,** the Begin- Sadat center for strategic studies.

11- BDS. **What is the boycott, divestment and sanctions (BDS) movement?** Retrieved on Oct,2018 from: https://bdsmovement.net/faqs#collapse16231

12- Netanyahu. Benjamin (2015). **PM Netanyahu's Greetings to Participants at the Anti-BDS Summit in Las Vegas.** Retrieved on Oct,2018 from:

http://www.pmo.gov.il/English/MediaCenter/Spokesman/Pages/spokevegas060615.aspx

13-Knesset (2015). **Elections to the Knesset.** Retrieved on Sept,2018 from:

https://knesset.gov.il/description/eng/eng_mimshal_res20.htm

14- International Committee of the Res Cros. **Treaties and Customary Law.** Retrieved on Oct 2018 from:

https://www.icrc.org/en/languages

15- Department of State. **The Covenant of the League of Nations (Art. 1 to 26)**.

Retrieved on June, 2018 from: **https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1919Parisv13/ch10subch1**

16- IDC (2018). The Herzliya insight 2018 Conference conclusions: 70 Years of independence Israel at critical junvtures:

www.idc.ac.il

17- UN, 2016. The 71st ordinary session opened on 13 September 2016:

http://www.un.org/en/ga/71/

ملحق (1)

كتاب فحص نسبة الإستلال

MEU جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman-Jordan

الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني والإسرائيلي وإمكانية إقامتها

The notion of Palestinian state in Palestinian and Israeli political ideology and the possibility of its establishment

إعداد الطالب

أيمن أحمد حسن مفرج

بإشراف

أ. د. عبد القادر محمد فهمي الطائي

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

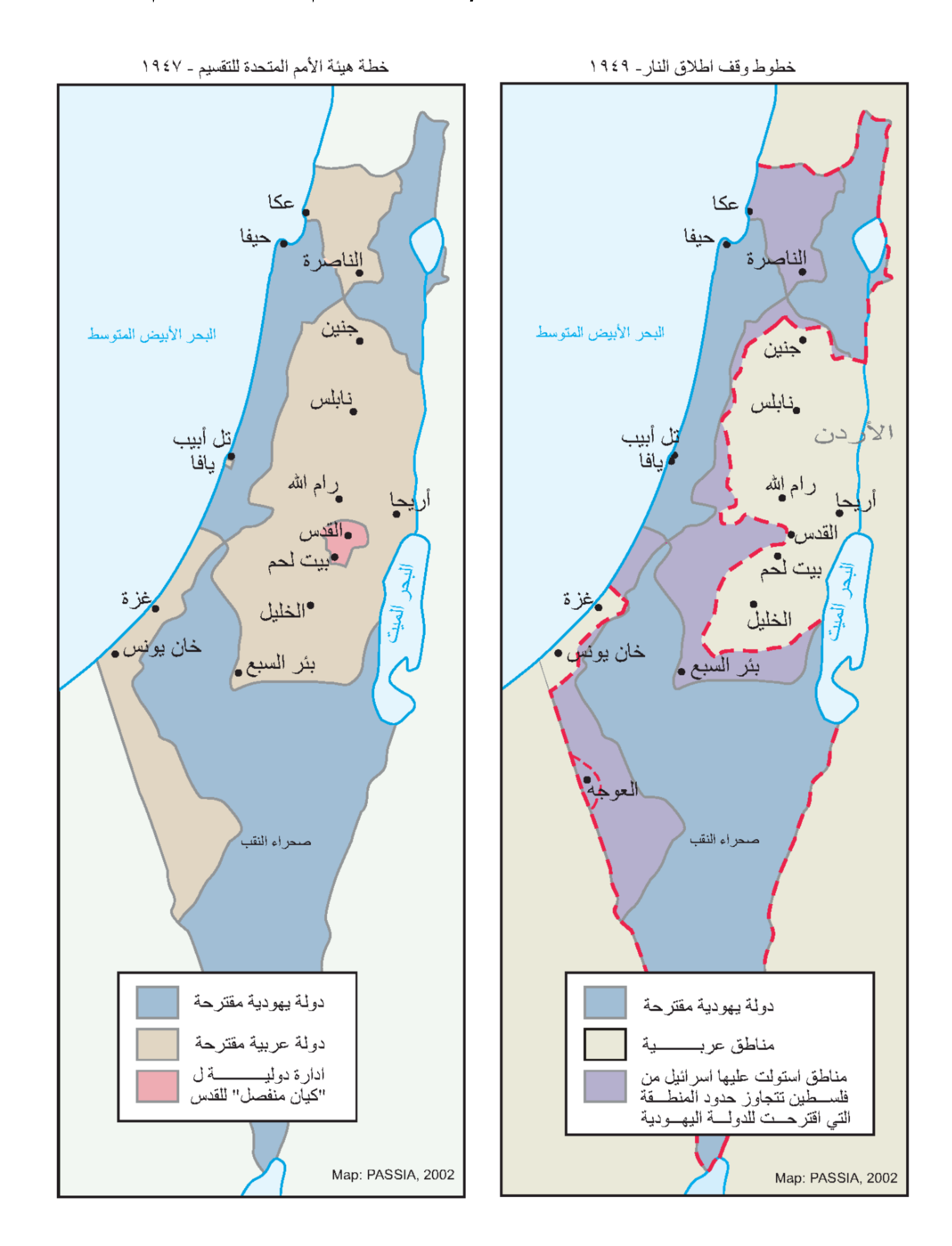
نسبة الاستلال 1%

عميد الدراسات العليا والبحث العلمي

15.12.18

ملحق (2)

خطوط وقف إطلاق النار-1949 / خطة هيئة الأمم المتحده للتقسيم-1947



ملحق (3)

وعد بلفور

نص الوعد:

وزارة الخارجية

في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1917

عزيزي اللورد "روتشيلد"

"يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرّته:

"إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يكون مفهوماً بشكل واضح أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى.

وسأكون ممتناً إذا ما أحطتم اتحاد الهيئات الصهيونية علماً بهذا التصريح".

المخلص

آرثر بلفور

وعد بلفور 1917

Foreign Office,
November 2nd, 1917.

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet.

"His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country".

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

Yours,
Arthur James Balfour

ملحق (4)
قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242

Resolution 242 (1967)

of 22 November 1967

The Security Council,

Expressing its continuing concern with the grave situation in the Middle East,

Emphasizing the inadmissibility of the acquisition of territory by war and the need to work for a just and lasting peace in which every State in the area can live in security,

Emphasizing further that all Member States in their acceptance of the Charter of the United Nations have undertaken a commitment to act in accordance with Article 2 of the Charter,

1. *Affirms* that the fulfilment of Charter principles requires the establishment of a just and lasting peace in the Middle East which should include the application of both the following principles:

(i) Withdrawal of Israel armed forces from territories occupied in the recent conflict;

(ii) Termination of all claims or states of belligerency and respect for and acknowledgement of the sovereignty, territorial integrity and political independence of every State in the area and their right to live in peace within secure and recognized boundaries free from threats or acts of force;

2. *Affirms further* the necessity

(*a*) For guaranteeing freedom of navigation through international waterways in the area;

(*b*) For achieving a just settlement of the refugee problem;

(*c*) For guaranteeing the territorial inviolability and political independence of every State in the area,

قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) صدر في 1967/11/22

تبنى مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة هذا القرار، في جلسته رقم 1382، بإجماع الأصوات.

إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط:

إن مجلس الأمن: إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن، وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة (2) من الميثاق.

1- يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق كلاً المبدأين التاليين:

أ - سحب القوات المسلحة من الأراضي التي احتلتها في النزاع.

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة وحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة، ومعترف بها، وحرة من التهديد وأعمال القوة.

2- يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج- ضمان المناعة الإقليمية، والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

يطلب من السكرتير العام أن يعين ممثلاً خاصاً إلى الشرق الأوسط؛ لإقامة اتصالات مع الدول المعنية؛ بهدف المساعدة في الجهود؛ للوصول إلى تسوية سلمية ومقبولة، على أساس النصوص والمبادئ الواردة في هذا القرار

يطلب من السكرتير العام أن يبلغ المجلس بمدى تقدم جهود المبعوث الخاص، في أقرب وقت ممكن.

المصدر:

منظمة التحرير الفلسطينية، وثائق فلسطينية ، ص 321